

الباب الثالث

العلاقات العربية الأمريكية

الفصل الخامس : القضايا العامة •

الفصل السادس : مع الاقطار العربية •

الفصل الخامس

القضايا العامة

- مقدمة •
- الخدمات الأمريكية •
- استقلال الشعوب العربية •
- القضية الفلسطينية •
- الخطر الشيوعي •

مقدمة

مرت العلاقات الأمريكية العربية بمرحلتين : الأولى تبدأ مع ظهور الولايات المتحدة كدولة مستقلة في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وتستمر حتى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ م ، والمرحلة الثانية تبدأ عقب انتهاء معارك الحرب العالمية الثانية حتى الوقت الحاضر . وقد ارتبطت كل مرحلة بظروف كل من الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية وأقطار الوطن العربي من ناحية أخرى .

في المرحلة الأولى من العلاقات العربية الأمريكية كانت سياسة الولايات المتحدة تقوم على مبدأ العزلة وعدم الانغماس في المشكلات الأوروبية ، والاكتفاء بحماية النشاطات الأمريكية من ثقافية ودينية وتجارية وصحية في الأقطار العربية بأساليب سلمية . وبينما كانت كل من إنجلترا وفرنسا وألمانيا وامبراطورية النمسا والمجر وروسيا الدول الأوروبية الست منشغلة بما عرف بالمسألة الشرقية ، وتسعى كل منها لنشر نفوذها الاقتصادي والثقافي والديني ثم السياسي في الأقطار العربية ، وتسعى لتأمين مواصلاتها عبر مضيق البسفور والدردنيل وعبر قناة السويس ، كانت الولايات المتحدة مهتمة ببناء والدفاع عن قناة تحت السيطرة الأمريكية في إقليم بنما (١) .

وبينما خضعت أقطار الوطن العربي في الشرق الأوسط للسيادة العثمانية بصفة رسمية ، وكان بعض هذه الأقطار قد تم انتزاعه من هذه السيادة وخضعت لاحتلال انجليزي أو فرنسي أو ايطالي ، فقد بقيت كل من طهران والرياض تمثل عواصم لدول مستقلة عن السيادة العثمانية وعن السيطرة الأوروبية . وكانت الأقطار العربية مجهولة للأمريكيين فيما عدا ما قرأوه عنها في كتب ألف ليلة وليلة ، وفي كتب التاريخ عن فراغة وادي النيل ، كما كانت الولايات المتحدة مجهولة لسكان الشرق الأوسط ، حتى

أن أول وزير مفوض أمريكي في إيران (١٨٨٣ - ١٨٨٥ م) وجد كثيرا من المسؤولين الإيرانيين لم يسمعوا من قبل عن الولايات المتحدة قبل انشاء مفوضية ايران ، بل ان الشاه نفسه سأل عن كيفية السفر الى أمريكا (٢) .

وفي المرحلة الأولى أيضا حاولت الولايات المتحدة أن تأخذ موقفا إيجابيا الى حد ما في المشكلات العالمية بإصدار الرئيس الأمريكي ويلسون لنقاطه الأربعة عشر المعروفة ، وبتشكيل لجنة كنج كرين لتقصي الحقائق في فلسطين وسوريا ، وفي دخول شركات البترول الأمريكية ميدان المنافسة مع الشركات الانجليزية والفرنسية في الأقطار العربية ، ولكن الموقف الأمريكي ما لبث أوائل العشرينات من القرن الحالى أن عاد الى العزلة مرة أخرى ، واكتفى فقط بمتابعة النشاط البترولي للشركات الأمريكية العاملة في الأقطار العربية ، هذا في الوقت الذي كانت فيه الأقطار العربية تعلق آمالا كبيرة على الولايات المتحدة في الصراع ضد الاحتلال الانجليزي والفرنسي والاطالي ، ومن ثم تحملت الشعوب العربية وحدها مسئولية الكفاح ضد الاحتلال .

وكانت سياسة الولايات المتحدة في المرحلة الثانية من العلاقات العربية الأمريكية قد اتخذت مواقف إيجابية تبعتها عن العزلة نهائيا وتجعل للولايات المتحدة دورا في المشكلات العالمية بصفة عامة وفي المشكلات العربية موضوع دراستنا ، ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أنه بينما كانت النشاطات الأمريكية في مجال البترول تتزايد في الأقطار العربية اتخذت حكومة الولايات المتحدة - وبتأثير من اليهود الأمريكيين الذين يمثلون جماعة ضغط قوية سواء داخل الكونجرس الأمريكي أو عن طريق التأثير على الرأي العام الأمريكي - بالوسائل الاعلامية المتعددة والملوكة لليهود الأمريكيين - موقفا معاديا لأمانى الشعوب العربية .

وقد تمثل هذا الموقف العدائى للولايات المتحدة ضد الأمانى العربية - قى تأييد قيام دولة اسرائيل على أرض فلسطين العربية ومساندة تلك الدولة الى ما لا نهاية بكل ما يساعد على البقاء رغم أنها كانت تفتقد مقومات الدولة . كما تمثل الموقف الأمريكي في محاولة جر الأقطار العربية الى المشاركة مع دول المعسكر الغربى الذى تنزعجه الولايات المتحدة في محالفات دفاعية بحجة مواجهة الخطر الشيوعى من أن يمتد الى الأقطار العربية ، فى الوقت الذى رفضت فيه الشعوب العربية الارتباط بالمعسكر الغربى بأية صورة من الصور بسبب الخبرة المؤلمة التى اكتسبها العرب أثناء السيطرة الاستعمارية .

الخدمات الأمريكية

بدأت العلاقات العربية الأمريكية بنشاطات اتخذت طابع تقديم الخدمات الدينية والصحية والتعليمية التي قدمتها البعثات التبشيرية الأمريكية التي بدأت نشاطها في الأقطار العربية منذ عام ١٨١٩ م ، ولم يأت عام ١٩٠٠ م حتى كانت هذه الأرساليات قد أثبتت وجودها وقدمت خدماتها المتنوعة بصورة منتظمة ذات تأثير في الشعوب العربية في كل من مصر وبلاد الشام ومنطقة الخليج العربي وغيرها من أقطار العرب ، بإنشاء المدارس والمستشفيات والكنائس .

ومن الطبيعي أن يكون نشاط الأرساليات الأمريكية موجها بالدرجة الأولى الى الجماعات المسيحية العربية كأقباط مصر ونسطوري سوريا والأرمن المسيحيين وغيرهم من النصارى العرب ، وكانت هذه الجماعات سندا للأرساليات الأمريكية ، وقد ظل التبشير بالدين المسيحي الهدف الرئيسي لهذه الأرساليات ، ومن ثم اهتمت ببناء الكنائس في المدن والأقاليم والقرى ، وقيام المبشرين بزيارات دورية للمناطق الريفية والبدوية المتخلفة ، وطبع وتوزيع كتب الأدب المسيحي على المذهب البروتستانتي بصفة خاصة (٣) .

وكانت أدوات الأرساليات الأكثر جذبا وتأثيرا في العرب هي المستشفيات والمدارس بسبب حرمان العرب تحت الحكم العثماني أو الاستعماري الأوروبي من مثل تلك الخدمات في مجال الصحة والتعليم . فقد جذبت مستشفيات الأرساليات الأمريكية كثيرا من المرضى العرب المسلمين في المراكز الطبية التي أقيمت في بيروت وفي البحرين وفي الكويت وفي عمان وفي البصرة وفي مصر وفي بلاد الشام ، وغيرها من المناطق العربية . وقامت الأرساليات الأمريكية في سوريا بتأسيس أول مركز طبي لعلاج السل في المنطقة العربية عام ١٩٠٨ م في بيروت بإشراف الطبيبة الأمريكية دكتورة ماري إدي

Mary Eddy

وفي المجال التعليمي فقد كانت كلية أسيوط الأمريكية بصعيد مصر التي تأسست عام ١٨٦٥ م أول مؤسسة تعليمية أمريكية في المنطقة العربية، تلاها الكلية البروتستانتية في بيروت أواخر القرن التاسع عشر ، هذا الى جانب المدارس التي ألحقت بالكنائس في كل من مصر وبلاد الشام ومنطقة

الخليج العربي والعراق وغير ذلك من الاقطار العربية ، ثم أنشئت الجامعة الأمريكية بالقاهرة عام ١٩٢٠ م .

واذا كان الأسلوب الغربي فى التعليم وفى الطب قد وصل الى أجزاء كثيرة من الاقطار العربية عن طريق الأرساليات الأمريكية ، فان أفراد هذه الأرساليات الذين يعملون مع العرب المسلمين كان ينقصهم فهم للسدين الاسلامى بما يمثله من عقل مفتوح أكثر مما توقعه أولئك الافراد الذين نسبوا لعقيدتهم الدينية روح التقدم بينما أظهرت الوثائق أن هؤلاء الافراد كانوا يمثلون ضيق الأفق والتعصب ، وكانوا كثيرا ما يلجأون الى تشويه صورة الاسلام عندما يطلبون تبرعات من المواطنين أبناء شعب الولايات المتحدة الأمريكية(٤) .

وكان هناك نشاط أمريكى آخر فى أقطار الوطن العربى تمثل فى مشاركة علماء الآثار من الولايات المتحدة فى التنقيب عن الآثار فى كل من مصر والعراق وفلسطين واليمن ، فقد نشط هؤلاء العلماء المنتمين الى جامعات بنسلفانيا وكاليفورنيا ومتاحف هارفارد وبوسطن و « ميتروبوليتان » فى التنقيب عن الآثار فى تلك الاقطار العربية منذ أواخر القرن التاسع عشر من خلال تسهيلات منحها لهم العرب ، ولكن يبدو أن الانجليز ضايقهم النشاط الأمريكى فوضعوا العراقيل أمام هذا النشاط مما دعا مدير بعثة الآثار التابعة لمتحف « ميتروبوليتان » الى أن يكتب للرئيس ويلسون من الأقصر بمصر العليا عام ١٩١٣ م يذكر أن الحكم الجديد « للورد كتنشر » يجعل ممارستنا لعملنا أمرا صعبا جدا(٥) .

وكان هناك خبراء أمريكيون آخرون فى مجالات التقنية الحديثة فى عدة مناطق بالشرق الأوسط من بينها مصر والسعودية الى جانب تركيا ، كما تواجد عدد من الضباط الأمريكيين يعملون فى الجيش المصرى أثناء حكم الحديوى اسماعيل لمصر ، كما تواجد عدد من القضاة الأمريكيين يخدمون فى المحاكم المختلطة بمصر منذ أنشئت تلك المحاكم فى عهد الحديوى اسماعيل . ولعل استخدام هؤلاء الضباط وأولئك القضاة كان مرجعه رغبة الحكومة المصرية فى التعامل مع قوة كبرى لم تظهر لها مطاعم سياسية آنذاك فى المنطقة ، والاستعانة بتلك القوة الجديدة فى مواجهة الضغوط والتدخلات الانجليزية والفرنسية فى شئون مصر الداخلية .

ولم تكن التجارة الأمريكية في الأقطار العربية بعيدة عن دائرة الضوء ، ذلك أن السفن الأمريكية منذ أوائل القرن التاسع عشر عرفت موانئ الأقطار العربية المطلة على البحر المتوسط ، ومن ثم فانه يمكن التأريخ لبدء العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والأقطار العربية بالمعاهدات التجارية التي عقدت بين الولايات المتحدة وبين أقطار شمال أفريقيا العربية أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، من أجل صيانة سلامة السفن الأمريكية العاملة في البحر المتوسط ، وتمت هذه المعاهدات مع كل من مراكش والجزائر وتونس وطرابلس الغرب(٦) . وكانت أقطار الشمال الأفريقي العربية تمارس منذ عدة قرون سياسة الجهاد البحري ضد السفن الأوروبية المارة في عرض البحر المتوسط في مواجهة تلك الأقطار العربية ، مما اضطر الدول الأوروبية الى عقد معاهدات تجارية مع هذه الأقطار لتأمين السفن المسيحية (الأوروبية) ضد عمليات الجهاد البحري ، نظير أداء جزية سنوية اما نقدا أو على صورة معدات بحرية .

وتحقيقا للنشاط الأمريكي التجاري فقد عقدت الولايات المتحدة مع الدولة العثمانية في عام ١٨٣٠ م معاهدة الدولة الأولى بالرعاية التي خولت للولايات المتحدة امتيازات في الأقطار العربية ، وأخذت التجارة تنشط بين الولايات المتحدة والأقطار العربية في سلع الطبايق وعرق السوس ، الى جانب تسويق المنتجات البترولية وماكينات الحياطة . فتأسست قبل الحرب العالمية الأولى في المنطقة العربية شركات أمريكية تمثلت في فروع لشركة «سوكوني» للبترول والمعروفة باسم (Standard Oil Company of New York (SOCONY بكل من مصر وبلاد الشام وآسيا الصغرى وفروع مماثلة لشركة «فاكوم» ، المعروفة باسم Vacuum Oil Company للبترول لتصريف الكيروسين في كل من مصر وبلاد الشام .

كما تأسست عام ١٩١١ م الغرفة التجارية الأمريكية باستنبول والتي عرفت باسم American Chamber of Commerce وافتتحت لها فروعاً في كل من بيروت والقاهرة وبارشت تنظيم خطوط النقل البحري بين الولايات المتحدة وأقطار الشرق الأوسط ، والاشراف على تصدير ما تحتاج اليه الولايات المتحدة من طبايق تركيا أو تمر من العراق وسلطنة عمان ، والاشراف على تصريف المنتجات الأمريكية خاصة الأشياء المصنعة .

واحتاجت النشاطات الأمريكية المتنوعة في المنطقة العربية وما يجاورها من أقطار الشرق الأوسط والأدنى ، الى رعاية وحماية من حكومة الولايات المتحدة ، ونتيجة لضغط العاملين بالبعثات التبشيرية الأمريكية ، ورجال الأعمال والعلماء والخبراء الأمريكيين على حكومتهم تم تعيين قناصل أمريكيين في كل من المدن التالية : القدس ، وأرضروم ، وبيروت ، وهاربوت Harput والاسكندرونة ، وبغداد ، وسمرنا Smyrna ، وسيفاس Sivas والقاهرة ، وعدن ، ومسقط ، الى جانب الوزير المفوض الأمريكي في طهران ، وقد باشر هؤلاء القناصل وظائفهم منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ولكن الولايات المتحدة ظلت حريصة على عدم التورط في مشكلات المنطقة عملاً بمبدأ العزلة ، وكثيراً ما سحبت الحكومة الأمريكية تأييدها لمشروعات اقتصادية تقوم بها شركاتها في المنطقة العربية تمشياً مع مبدأ العزلة .

ظلت المصالح والخدمات الأمريكية في الأقطار العربية تمارس دورها المرسوم حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ م ، وحتى أثناء الحرب لم تتعرض هذه النشاطات والخدمات لأية أخطار بسبب موقف الولايات المتحدة على الحياد في بداية العمليات العسكرية للحرب وضغوطها من أجل حماية الرعايا الأمريكيين ونشاطاتهم الحيوية . ورغم أن الدولة العثمانية قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة ، في أبريل عام ١٩١٧ م عقب إعلان ألمانيا الحرب على الولايات المتحدة ، فإن الأخيرة لم تعلن الحرب ضد الدولة العثمانية .

ونتيجة لذلك ظلت المصالح الأمريكية دون أن تتعرض لأعمال انتقامية من الأتراك ، فيما عدا تحفظ السلطات التركية على رعايا دول الوفاق وتحديد اقامتهم أثناء معارك الحرب ، ومصادرة أموالهم ، ووضع المدارس الأجنبية تحت إشراف وزارة المعارف التركية ، ومن الطبيعي أن يقع بعض الضرر للأمريكيين ، كما وقع للإنجليز والفرنسيين وغيرهم من رعايا دول الوفاق .

استقلال الأقطار العربية

أولا - الاستقلال :

انغمست الولايات المتحدة الأمريكية عقب الحرب العالمية الأولى في المشكلات الناتجة عن الحرب ومنها مشروعات تقسيم الامبراطورية العثمانية بين الدول المنتصرة في الحرب دون الاهتمام بأن هذا التقسيم سيخيب آمال العربية المتمركزة في الاستقلال التام وعدم الخضوع لفوة أخرى بعد انهيار الدولة العثمانية . ورغم أن الرئيس الأمريكي ويلسون أعلن أثناء الحرب العالمية الأولى بأن شروط الصلح يجب ألا تشمل على ضم شعوب ضد رغبتها أو دفع أموال تحمل الطابع التأديبي (٧) . فانه قبل بمعاهدة فرساي التي ألصقت جريمة الحرب بألمانيا ، وسلبت منها كل ممتلكاتها الاستعمارية وقامت بتعديلات اقليمية تمس كل حدودها ، وفرضت عليها تعويضات باهظة ، كما ظهرت دول جديدة .

وكان العرب قد عولوا كثيرا على مبادئ الرئيس ويلسون الأربعة عشر التي أعلنها في يناير ١٩١٨ م خاصة المبدأ الثاني عشر الخاص بحق تقرير المصير للشعوب التي كانت خاضعة للحكم التركي ، وكانت هذه المبادئ شاملة لعالم مثالي بعد حرب طاحنة ، ولكن الرئيس ويلسون خيب آمال العرب باقراره « وعد بلفور » الذي يدعو الى انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، واقتراره لاتفاقية « سايكس - بيكو » بتقسيم البلاد العربية بين انجلترا وفرنسا ، واعترافه بالحماية البريطانية على مصر .

ولم يكن موقف ويلسون هذا أواخر العقد الثاني من القرن العشرين جديدا على السياسة الأمريكية ، فقد أصدرت الحكومة الأمريكية عام ١٩٠٧ م قانون الهجرة لحماية اليهود الأمريكيين المهاجرين الى فلسطين تحت تأثير مطالب الصهيونية في أمريكا (٨) ، كما أشاد الرئيس « تيودور روزفلت » عام ١٩١٠ م بالسياسة البريطانية في مصر كخدمة للمدنية ، واعتبر المصريين غير قادرين على حكم أنفسهم .

(٧) ألن نفنز : تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ص ٤٧ .

De Nova, J.A. : op. cit., pp. 49 - 50.

(٨)

ولكن الرئيس ويلسون مع شعور العرب بخيبة الأمل من موقفه في مؤتمر الصلح بفرساي حاول توخي بعض العدالة فأوفد بعثة أمريكية لتقصي الحقائق في بلاد الشام والتعرف على رغبات شعوب المنطقة انطلاقاً من المبدأ الثاني عشر من نقاطه وهو حق تقرير المصير ، وعرفت هذه البعثة باسم بعثة « كنج - كرين » التي تنتسب الى كل من Dr. Henry Churchill King و Charles R. Crane ، والتي وصلت الى المنطقة في صيف عام ١٩١٩ ، وبعد انتهاء مهمتها أعدت تقريراً أثبت معارضة الشعب السوري للانتداب الفرنسي ورغبته في الاستقلال مع وحدة بلاد الشام ورفض وعد بلفور واتفاق « سايكس - بيكو » . ولكن مقترحات « كنج - كرين » ، تم تجاهلها تماماً في أوروبا مع تحول الولايات المتحدة ثانية الى العزلة ، كما أدى اكتشاف احتياطي البترول بكميات كبيرة داخل الولايات المتحدة الى اضعاف الاهتمام الأمريكي الحكومي بأمور الشرق الأوسط(٩) .

ولكن صراع العرب ضد الاستعمار الأوروبي من أجل الاستقلال كان لابد أن يجد صدى - وان كان محدوداً - لدى الولايات المتحدة الأمريكية ، دعمه الموقف الأوروبي المتسم بالخطر في أواخر الثلاثينات من القرن العشرين ، وبعد الحرب نجد الولايات المتحدة تؤيد سياسياً استقلال كل من سوريا ولبنان عام ١٩٤٦ م ، كما أيدت بوضوح تغيير النظام الملكي في مصر بثورة عسكرية عام ١٩٥٢ م ، وأظهرت « عدم معارضة » للأمانى الوطنية في بقية الأقطار العربية للتخلص من الاستعمار الفرنسي وبقايا الاستعمار الانجليزي .

ولم يكن التأييد الأمريكي لاستقلال الأقطار العربية من أجل تحقيق المصلحة العربية ومعاداة « الحلفاء » الغربيين ، وانما جاء ذلك التأييد كرسالة من الولايات المتحدة لكي تطوق شعوب الأقطار العربية بجميل يسهل لها أن يصبح نفوذها متواجداً في تلك الأقطار بصورة منفردة بعد زوال النفوذ الأوروبي ، ومن ثم يمكن حماية المصالح الرأسمالية والاستراتيجية الأمريكية في المنطقة بل وزيادتها .

كان الهدف الأساسي للعرب بعد استقلال أقطارهم يتمثل في بناء مجتمعات عربية أكثر تحضراً وغنى وصحة وقوة واستقلالاً تحوز احترام العالم وتقديره ، على النحو الذي كان عليه العرب في تاريخهم القديم

والوسيط . ومن أجل تحقيق هذا الهدف كان على العرب فى أقطارهم وضع برامج ضخمة للتنمية تنوء المصادر العربية عن الوفاء بها (١٠) ، ومن ثم كان على العرب التعاون فيما بينهم من ناحية ، والتعاون مع دول العالم من أجل المصلحة المشتركة من ناحية أخرى .

ثانيا - الوحدة العربية :

وقد حاول العرب عن طريق جامعة الدول العربية التى تأسست عام ١٩٤٥ م ومشروعاتها للتكامل الاقتصادى والدفاع المشترك تحقيق أهدافهم فى بناء مجتمعات أفضل ، كما حاولوا التعاون مع الدول الأخرى ذات الامكانيات المفيدة للعرب ، فإذا كانت الدول الأجنبية لديها الاسلحة والمنتجات الصناعية المتنوعة التى تحتاجها السوق العربية ، فإن العرب لديهم البترول والقطن ولديهم موقعهم الجغرافى وقناة السويس .

وكانت هناك حساسية عند العرب ضد كل ما هو غربى خاصة مايتعلق بكل من انجلترا وفرنسا صاحبتا التاريخ الاستعمارى الطويل فى الأقطار العربية ، ومن ثم رحب العرب بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وبدأوا يقيمون علاقاتهم معها دون حساسيات أو شكوك ، وليس أدل على ذلك من حرص العرب على استيضاح موقف الولايات المتحدة من قضية الاتحاد بين الأقطار العربية المطروحة على الساحة العربية السياسية أثناء سنوات الحرب العالمية الثانية .

اذ بينما كان لانجلترا موقف واضح يقوم على تأييد قيام منظمة تضم الدول العربية المستقلة ، وهو الموقف الذى عبر عنه المستر أنطونى ايدن وزير الدولة للشئون الخارجية فى تصريحات متتالية عام ١٩٤١ م وعام ١٩٤٣ ، كان على حكومة الولايات المتحدة أن تتخذ هى الأخرى موقفا واضحا من هذه القضية التى طرحت على الساحة العربية رغم انشغال العالم بمعارك الحرب العالمية الثانية ، وكان تحرك المملكة العربية السعودية بهدف استيضاح مواقف دول العالم الحر من قضية انشاء اتحاد عربى ، هو الذى أملى على حكومة الولايات المتحدة توضيح موقفها وإعلانه ، رغم أنها كانت حتى ذلك الحين تسلم لبريطانيا وفرنسا بالنفوذ السياسى فى المنطقة العربية .

جاء الاستيضاح السعودي للموقف الأمريكي بخصوص اقامة اتحاد عربي ، عندما لاح للعرب أن الولايات المتحدة لا ترغب الدخول في تنافس مع الانجليز أو الفرنسيين لفرض النفوذ السياسى ، وأن رغبتها الرسمية اتباع سياسة ودية وغير معقدة مع العرب^(١١) ، مما جعل هؤلاء يطمنون الى الولايات المتحدة .

وجاء الموقف الأمريكى فى برقية بعث بها المستر « ستيتينيوس » Stettinius القائم بأعمال وزير الخارجية الأمريكية الى المستر « كيرك » Kirk الوزير المفوض الأمريكى بالقاهرة ليقوم بابلغ الشيخ « يوسف ياسين » وزير خارجية المملكة العربية السعودية بالنيابة بوجهة النظر الأمريكية ردا على الاستيضاح السعودى ، والذي قدمه فى الأصل الشيخ يوسف ياسين أثناء وجوده فى القاهرة بدعوة من مصطفى النحاس باشا لبحث قضية اقامة اتحاد عربى ، قدمه الى المستر « كيرك » .

جاء فى برقية « ستيتينيوس » ، أنه رغم أن حكومة الولايات المتحدة لم تتخذ موقفا مماثلا لموقف المستر « ايدن » بخصوص انشاء اتحاد بين الدول العربية ، فان موقف الحكومة الأمريكية بصفة عامة نحو شعوب منطقة الشرق الأدنى معروف ولم يطرأ عليه أى تغيير ، وهذا الموقف باختصار يتمثل فى أن الولايات المتحدة ترغب أن ترى أقطار الشرق الأدنى تسترد حرياتها وتنمى امكانياتها الاقتصادية والاجتماعية ، كما أن الحكومة الأمريكية تتعاطف تماما مع أمانى أقطار الشرق الأدنى الأخرى فى الاستقلال التام ، وتمشيا مع ذلك فانه من الطبيعى اذا قررت هذه الشعوب بمحض اختيارها أن اتحادها مع بعضها فيه فائدها ، فان الولايات المتحدة سوف تنظر لهذه الرغبة بعين العطف

وأضاف الرد الأمريكى الى ما سبق ، بأنه طالما اتخذت الأقطار المعنية قرارها الذى يخصها وحدها ، فانه يبدو لحكومة الولايات المتحدة أن الأحداث والمشكلات خلال السنوات القليلة الماضية قد أظهرت أن أقطار الشرق الأدنى تحتاج الى تعاون أكبر لتدعيم النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،

وإن أولى خطوات الاتحاد بين الأقطار العربية يجب أن تضع في الاعتبار الأخذ بهذه النواحي أولاً (١٢) .

وكان معنى هذا الموقف الأمريكي التأييد للتكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الأقطار العربية دون الاهتمام بالجانب السياسي لقضية الوحدة العربية ، وقد استمر هذا الموقف الأمريكي دون تغيير يذكر بالنسبة لهذه القضية منذ برقية الوزير الأمريكي هذه - عام ١٩٤٣ م - انطلاقاً من أن الولايات المتحدة لم تكن على استعداد لمعاداة القوى الأوروبية ذات النفوذ السائد في المنطقة العربية ، ولأن الاتحاد السياسي العربي قد يهدد تزايد الاستثمارات الرأسمالية للدول الغربية في المنطقة ، كما ينهى النفوذ الأجنبي في الأقطار العربية لصالح العرب المتحدين .

وإذا كانت قضية الوحدة العربية قد ظهرت عام ١٩٤٥ م في صورة جامعة الدول العربية التي صدر ميثاقها في ٢٢ مارس من ذلك العام بمدينة القاهرة التي صارت مقراً للجامعة العربية ، انطلاقاً من سبق مصر في المجال الثقافي والحضاري وثقنها السكاني ، بالمقارنة مع الدول العربية الست الأخرى الأعضاء في الجامعة مجتمعين (١٣) ، فإن هذه الجامعة ركزت من البداية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الى جانب فكرة التضامن الجماعي العربي وهي السياسة الدفاعية العربية ، بينما توارت الناحية السياسية بحكم وجود سبع حكومات عربية لها سياساتها الخاصة بها على المستويين الداخلي والخارجي . وهذه الحكومات العربية السبع المؤسسة للجامعة العربية هي مصر والمملكة العربية السعودية واليمن والعراق وسوريا ولبنان وشرق الأردن .

وكانت سياسة الولايات المتحدة نحو قضية الوحدة العربية ، كما هو حال الدول الأوروبية الأخرى تقوم على تجنب كل ما يؤدي الى وحدة العرب ، اعتقاداً من هذه القوى أن العرب المتحدين سيعملون على تحقيق المصلحة العربية قبل أي اعتبار آخر ، وهذا معناه أنه لن يكون هناك نفوذ سياسي أو استغلال اقتصادي أجنبي في الأقطار العربية ، بالإضافة الى أن الموقع

U.S. Documents, : The Acting Secretary of State to the Minister
in Egypt (Kirk), Washington, October 26, 1943, No. 890 B. 00/283 ;
Telegram.

The American Assembly, : op. cit., p. 94.

(١٢)

(١٣)

الجغرافى للوطن العربى وما يتمتع به من ميزة لا تتوفر لغيره من أقطار الأرض سيكون سيفاً مسلطاً ضد أية دولة أجنبية تتخذ موقفاً يراه العرب معادياً لأمانهم ومعارضاً لمشروعاتهم ، ولعلنا ما زلنا نذكر اشتراك انجلترا وفرنسا مع إسرائيل فى شن حرب ضد مصر عام ١٩٥٦ م عندما أمتت مصر شركة قناة السويس البحرية .

وانطلاقاً من هذا التصور نلاحظ مواقف الولايات المتحدة من المشروعات الحدودية التى قامت على الساحة العربية ، من ذلك عدم ترحيبها بالوحدة المصرية السورية لعام ١٩٥٨ م ، وجاء عدم ترحيبها هذا بالإضافة الى العوامل السابقة ، نتيجة لأن تلك الوحدة قد وضعت إسرائيل بين فكي كماشة مما يهدد بقاءها بالخطر فالزوال ، وإسرائيل كما نعلم تحقق للولايات المتحدة كثيراً من أهدافها فى المنطقة ، هذا بجانب أن كلا من مصر وسوريا لهما علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتى ، ونجاح هذه الوحدة - من وجهة النظر الأمريكية - سيكرس الوجود السوفيتى فى المنطقة العربية مما يهدد الاستثمارات الأمريكية فى المنطقة ، هذا على الرغم من أن وجهة نظر الاتحاد السوفيتى نحو قضية الوحدة العربية ، لا تختلف كثيراً عن وجهة نظر الدول الغربية ومنها الولايات المتحدة .

وعلى كثرة مشروعات الوحدة التى أعلنت على الساحة العربية اتخذت الولايات المتحدة نفس الموقف الذى لا يرحب بأى مشروع منها ، بل ومحاولة الاستفادة من التناقضات العربية ، التى يعمل العرب أنفسهم على تعميقها ، ومن ثم ما يكاد مشروع وحدوى عربى يعلن حتى يختفى ، ولنا فى ذلك أمثلة منها الاتحاد المصرى العراقى السورى فى إبريل ١٩٦٣ ، وميثاق طرابلس لعام ١٩٦٩ م الذى ضم مصر وليبيا والسودان ثم سوريا ، واتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وليبيا وسوريا عام ١٩٧١ م ، ثم الوحدة الاندماجية المصرية الليبية عام ١٩٧٢ م .

ثالثاً : عدم استقرار العلاقات العربية الأمريكية :

وكان حصول الأقطار العربية على استقلالها بعد كفاح مع الاستعمار الأوروبى الانجليزى والفرنسى والىطالى ، دافعا لهذه الأقطار الى التمسك بهذا الاستقلال والشك فى كل المشروعات التى تقدم اليها من دول المعسكر الغربى الذى تنزعمه الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن ثم شهدت السنوات الثلاثين التى أعقبت الحرب العالمية الثانية صراعاً بين الدول العربية ، ودول

المعسكر الغربى ، تعمل الدول الاولى على المحافظة على استقلالها وتدعمه وتحرص على ابعاد مظاهر التخلف الذى عاشته قرونا تحت الحكم الاجنبى ، فى اطار من الشك وعدم الثقة فى كل ما هو غربى ، بينما تعمل الدول الثانية - دول المعسكر الغربى على بقاء الدول العربية مرتبطة بشدة معها دون غيرها من دول العالم ومعسكراته المتصارعة .

وخلال تلك الفترة رأينا العلاقات الأمريكية العربية تتأرجح بين التعاون المشترك والقطيعة ، التعاون حين يدرك كل طرف حاجته للطرف الآخر ، والقطيعة حينما تتعارض المواقف ، من ذلك أن الولايات المتحدة حرصت فى علاقتها مع أقطار الوطن العربى بعد الحرب العالمية الثانية على اظهار تأييدها لمطالب الاستقلال التى كانت أمل الشعوب العربية ، وأظهرت أنه بمساعدة الولايات المتحدة يمكن بناء المجتمعات العربية المستقلة على أسس جديدة تعويضاً عن التخلف الذى عاشته هذه المجتمعات تحت الاحتلال الاجنبى ، وأن فى هذا البناء ما يبعد الخطر الشيوعى المتربص بالمنطقة ، فى الوقت الذى كانت فيه الأقطار العربية فى حاجة فعلية للمساعدة الاقتصادية والفنية لبناء مجتمعاتها على أسس جديدة ، ومن ثم رحبت بالعرض الأمريكى بتقديم مثل تلك المساعدات .

وقد تمثلت نواحي الاتفاق والخلاف فى العلاقات العربية الأمريكية خلال تلك الفترة فيما يلى :

أولاً : النقطة الرابعة :

أعلن الرئيس الأمريكى هارى ترومان Harry Truman عام ١٩٤٩م - كخطوة تالية لمشروع مارشال لتلبية الاحتياجات الأوروبية عام ١٩٤٧ م - عن مشروعه الخاص بالدول المتخلفة والمعروف باسم « النقطة الرابعة » ، Point 4 ، وجاء اعلان الرئيس الأمريكى فى كلمات نصها : اننا يجب أن نخطو الى وضع برنامج جديد لجعل تقدمنا العلمى وتقديمنا الصناعى فى خدمة تنمية البلاد المتخلفة فى العالم ، وأن يكون هدفنا مساعدة الشعوب الحرة فى العالم فى جهودها الذاتية لانتاج مزيد من الطعام ، ومزيد من الملابس ، ومزيد من وسائل المعيشة ، ومزيد من الأجهزة التكنولوجية ، وكل ذلك للتخفيف من أعباء هذه الشعوب (١٤) .

وكانت الولايات المتحدة تأمل من وراء مشروع النقطة الرابعة هذا الى استقرار الأوضاع السياسية فى المنطقة ، والى أن يشعر المواطنون العرب بجميل الولايات المتحدة ، فتفقد الشيوعية العالمية ، ويفقد الاتحاد السوفيتى تأثيرهما فى المنطقة العربية ، وينتج عن ذلك تقلص التهديد الموجه ضد أمن الولايات المتحدة ومصالحها الاقتصادية (١٥) . وقد عقدت الولايات المتحدة اتفاقيات بشأن تنفيذ مشروع النقطة الرابعة منذ عام ١٩٥١ م مع كل من مصر ولبنان والاردن والمملكة العربية السعودية وليبيا والعراق ، الى جانب كل من تركيا وايران واسرائيل من دول منطقة الشرق الأوسط .

ومما تجدر الاشارة اليه أن مشروع النقطة الرابعة قد أفاد بالفعل فى تنمية المجتمعات « الشرق أوسطية » التى استفادت منه . الا أنه كان سلاحا فى يد الولايات المتحدة ترفعه فى وجه أية دولة تعارض المشروعات الأمريكية فى المنطقة ، وقد ألغيت المساعدات الأمريكية بموجب مشروع النقطة الرابعة لمصر مثلاً عندما رفضت الانضمام للتحالفات الأوروبية التى تتزعمها الولايات المتحدة وترعاها فى المنطقة .

ثانيا : قيادة الدفاع المشترك :

كانت المساعدات الاقتصادية والفنية - وبصفة أساسية - التى قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لبعض الاقطار العربية بموجب مشروع النقطة الرابعة ، مقدمة لطرح ما عرف باسم « قيادة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط » على مصر وغيرها من الاقطار العربية عام ١٩٥١ م ، وكانت الولايات المتحدة تعمل على تأييد البريطانيين فى قواعدهم ومناطق نفوذهم فى الاقطار العربية وبصفة خاصة فى مصر التى كانت بالنسبة للعالم العربى تمثل المركز الاستراتيجى الرئيسى لكل دول الشرق الأوسط . وفى نفس العام تم تجديد عقد تأجير القاعدة الجوية الأمريكية بالظهران ، وتوقيع اتفاق مع حكومة المملكة العربية السعودية للتدريب العسكرى للقوات المسلحة السعودية على الأسلحة الأمريكية .

جاء عرض « قيادة الدفاع المشترك » على مصر عام ١٩٥١ م فى وقت غير مناسب ، وذلك أن العرض جاء موضحا الدول التى سوف تشارك فى هذه القيادة ، وهى : الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، وفرنسا ، وتركيا ،

الى جانب الاقطار العربية ، ومن ثم رفضته الحكومة المصرية التى كانت منشغلة آنذاك بمعركة وطنية ضد القواعد البريطانية فى قناة السويس ، وما ترتب على الغاء معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا من تبعات . وقد أبدت الدول العربية مصر فى رفضها للعرض الأمريكى ، وجاء هذا الرفض مخيبا لآمال حكومة الولايات المتحدة حيث عبر « اتشيسون » Eashison وكيل وزارة الخارجية الأمريكية والذي حمل العرض الى الحكومة المصرية ، بأن حكومة الولايات المتحدة تعتبر رفض مصر للعرض الأمريكى على أنه عمل غير ودى (١٦) .

وبعد ثورة ١٩٥٢ فى مصر أعادت الولايات المتحدة العرض على مصر أثناء زيارة المستر « دالاس » Dullas وزير الخارجية الأمريكية لمصر عام ١٩٥٣ م ، ولكن رئيس الوزراء المصرى آنذاك جمال عبد الناصر رفض العرض بشدة ، وأعلن استعداد مصر فى عهدا الجديد للدفاع عن نفسها دون الدخول فى محادثات خارجية ، واقتنع « دالاس » بأنه ليس من المجدى محاولة خلق ارتباط بين دول الشرق الأوسط وحلف الاطلنطى (NATO) ، وأنه وجد لدى دول المنطقة رغبة فى وجود نظام أمن جماعى لا يفرض من خارج المنطقة ، وإنما ينبع من داخلها مستندا الى الشعور بالمصير العام والخطر المشترك المتمثل فى اسرائيل .

ولعلنا لا نجافى الصواب اذا اعتبرنا رفض العرب لفكرة قيادة الدفاع المشترك انما جاء نتيجة عدة أسباب هى :

١ - لم يقبل العرب وجود اسرائيل الذى اعتبروه من صنع الامبريالية الغربية .

٢ - اعتبر العرب بقايا الاستعمار الغربى فى العالم العربى أكثر تهديدا لاستقلالهم ورخانهم من الامبريالية السوفيتية البعيدة نسبيا .

٣ - شك القوميون العرب فى علاقة التبعية التى يتضمنها التعاون العسكرى مع الغرب الذى اعتبروه استعمارا جديدا .

٤ - كان العرب يرغبون فى عدم تحويل بلادهم الى ميادين قتال نتيجة

لامتداد مسارح الحرب الى اراضيهم فى المستقبل (١٧) .

ثالثا : حلف بغداد :

لم تأسس الولايات المتحدة الأمريكية من رفض العرب لفكرة انشاء قيادة دفاعية عن الشرق الأوسط تكون مصر قلبها ومركز قيادتها ، فاتجهت الحكومة الأمريكية الى العراق حيث كان على رأس حكومة ذلك القطر العربى نورى السعيد حليف بريطانيا القوى ، وكانت الولايات المتحدة قد نجحت فى ضم باكستان عام ١٩٥٤ الى حلف جنوب شرقى آسيا ، وقوت انضمام كل من تركيا واليونان الى حلف الاطلنطى بمساعدات كبيرة . وأدركت أو اعتقدت الولايات المتحدة أنه يمكن عن طريق نورى السعيد فى العراق تحقيق ربط بين منطقة الشرق الأوسط ودول المعسكر الغربى دون أن تظهر الولايات المتحدة نفسها بصورة سافرة .

ونتيجة للجهود الولايات المتحدة ظهر للوجود حلف دفاعى عرف باسم « حلف بغداد » بدأ بتحالف عراقى تركى فى يناير ١٩٥٥ م ، وفى أبريل من نفس العام انضمت بريطانيا للحلف رسميا ، وفى آخر العام انضمت كل من ايران وباكستان ، وقدمت الولايات المتحدة ، التى لم تنضم رسميا للحلف ، مساعدات عسكرية واقتصادية للدول الأعضاء ، كما أنها كانت تشارك فى اجتماعات مجلس الحلف وتعمل على نجاح نشاطه .

بدأت معارضة العرب لحلف بغداد فور الاعلان عن قيامه واشترك العراق فيه ، فالرأى العام العربى لا يرغب فى عودة النفوذ الغربى الى الاقطار العربية بأية صورة من الصور ، والملك سعود ملك المملكة العربية السعودية نظر الى الحلف نظرة عدااء بسبب انضمام الهاشميين - خصوم آل سعود - فى العراق الى الحلف ، والرئيس المصرى جمال عبد الناصر عارض بشدة قيام هذا الحلف ، وكان فى هذا يمثل الرأى العام العربى فى وقفته ضد أى ارتباط بالدول الغربية ، ومن ثم شنت أجهزة الاعلام المصرية والسورية حملة هجوم عنيفة ضد حلف بغداد - الذى اتخذ من العاصمة العراقية مركزا لقيادته - وضد حكومة نورى السعيد ، وكان من نتيجة هذا الهجوم حدوث ثورة العراق عام ١٩٥٨ م ، وان كان انضمام العراق الى

الحلف خلال الأربع سنوات جعلها تحصل على مساعدات اقتصادية وعسكرية أمريكية بلغت ٥٨٦ مليون دولار .

وبقيام ثورة العراق لعام ١٩٥٨ م سقط حلف بغداد وانتقل مركز قيادته من للعراق ، وتغير اسمه الى « الحلف المركزى » ، وفقدت الولايات المتحدة جولة من سياستها الدفاعية حين لم تصبح أية دولة عربية عضواً فيها ، ولن تنسى الولايات المتحدة ذلك لكل من مصر وسوريا ، وغيرها من الأقطار العربية التي هاجمت حلف بغداد .

رابعا : الأسلحة السوفيتية :

كانت صفقة الأسلحة السوفيتية لمصر عام ١٩٥٥ أكبر تحدى عربى للولايات المتحدة الأمريكية وبقية دول المعسكر الغربى ، فمنذ ثورة ١٩٥٢ م بمصر والحكومة المصرية تحاول تسليح الجيش المصرى بأسلحة أمريكية أو بريطانية أو فرنسية ، وظلت المفاوضات بين مصر من جهة وتلك الدول من جهة أخرى طوال العامين ١٩٥٣/١٩٥٤ م للحصول على أسلحة من المصانع الغربية حتى اذا حدثت اعتداءات اسرائيلية على قرية قبية الفلسطينية الواقعة بالضفة الغربية لنهر الأردن عام ١٩٥٣ م ، وهجوم الجيش الاسرائيلى المفاجئ على موقع حربى مصرى فى قطاع غزة عام ١٩٥٣ م شددت مصر من مطالبتها للأسلحة من الدول الغربية الثلاث : فأرسلت بريطانيا الى مصر ٤٠ دبابة دون ذخيرة حربية كافية ، واشترطت فرنسا أن توقف مصر مساعداتها للشوارج الجزائريين قبل الاستجابة للمطالب المصرية بالأسلحة ، أما الولايات المتحدة فقد علقت امداد مصر بالأسلحة بانضمامها لاتفاق دفاعى مع المعسكر الغربى الذى تنزعمه الولايات المتحدة (١٨) .

ولم يكن أمام مصر سوى الاتجاه لشراء الأسلحة التى تحتاج إليها من دول الكتلة الشرقية ، وانتهاز الرئيس المصرى جمال عبد الناصر فرصة حضوره مؤتمر باندونج فى أبريل ١٩٥٥ م ، واستمع الى نصيحة « شواين لاي » رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية آنذاك ، بالتفاهم مع الاتحاد السوفيتى لامداد مصر بالأسلحة اللازمة للجيش المصرى ، وبالفعل بدأت الأسلحة

السوفيتية تتدفق على مصر ، وسرعان ما طلبت كل من سوريا واليمن ، والعراق بعد ثورة ١٩٥٨ ، من الاتحاد السوفيتي أسلحة بنفس الشروط التي حصلت بها مصر على أسلحة لجيشها .

كانت صفقات الأسلحة التي عقدها العرب مع الاتحاد السوفيتي دليلا على رغبة العرب في التحرر من سيطرة دول الغرب التي كانت تنكر على الأقطار العربية أن تتجه حيثما تشاء ، وشعر المواطنون العرب ، بعد فترات من المذلة ، بالابتهاج من الضربة القوية التي وجهها بعضهم القومي عبد الناصر للسيطرة الغربية ، وطار صواب دول المعسكر الغربي لنجاح العرب في كسر احتكار الغرب لتجارة السلاح بالنسبة للدول العربية ، وأخذت الدعاية الغربية تصور هذه الصفقات بأنها ادخال للمذهب الشيوعي الهدام الى المنطقة العربية ، محاولة بذلك بذر بذور التفرقة بين الأقطار العربية التي عقدت تلك الصفقات مع الاتحاد السوفيتي والأقطار العربية الأخرى ذات الاتجاه المحافظ .

حاولت الولايات المتحدة اثناء مصر عن السير في إجراءات صفقة الأسلحة فارسلت الى مصر مساعد وزير الخارجية لبحث مع الرئيس المصري عبد الناصر امكانية التراجع في اتفاه مع موسكو نظير عروض سخية بالأسلحة من واشنطن ، ولكن الرئيس المصري أدرك خطورة الموافقة على العرض الأمريكي ، وأن سياسته الجديدة - الحياد الايجابي وعدم الانحياز - يمكن أن تؤدي الى مكاسب للعرب (١٩) . ولم تياس الولايات المتحدة ولم تغفر لمصر اتخاذها هذه الخطوة وسارت في طريق التحدي لمحاولات العرب المحافظة على استقلالهم السياسي .

خامسا : بناء السد العالي :

عندما بدأ الرئيس المصري عبد الناصر التفكير في اقامة سد كبير على نهر النيل جنوب أسوان لتخزين مياه النهر اثناء الفيضان والتي تذهب الى البحر المتوسط دون فائدة ، ولكي تستفيد منها مصر في زيادة الرقعة المزروعة من أرض مصر بحوالى الثلث ، لمواجهة الزيادة السريعة في السكان ، تقدمت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا في نهاية عام ١٩٥٥ م بعرض لتمويل بناء هذا السد الضخم ، وتقدم البنك الدولي للانشاء والتعمير أيضا بعرض

مماثل ، هذا فى الوقت الذى أبدى فيه الاتحاد السوفيتى اهتماما محدودا
بالمشروع .

بدأت المفاوضات بين مصر وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا والبنك
الدولى ، وعندما تبين أن الروس غير متحمسين لتمويل المشروع ، وجه وزير
الخارجية الأمريكية « دالاس » ضربة انتقامية لمصر بسحب العرض الأمريكى
 لتمويل المشروع ، واتخذ البنك الدولى والبريطانيون نفس الموقف من مشروع
السد العالى ، وأعلن « دالاس » تبريره لسحب العرض الأمريكى باستمرار
أجهزة الاعلام المصرية فى مهاجمة حلف بغداد ، واعتراف مصر بالصين
الشعبية فى مايو ١٩٥٦ م ، بينما كان اعتراف الرئيس المصرى عبد الناصر
بحكومة جمهورية الصين الشعبية - كما أعلنه هو - بسبب موافقة الولايات
المتحدة على بيع حلف الأطلنطى لأسرار صنع الطائرات النفاثة بواسطة فرنسا
لإسرائيل ، وموافقتها على بيع عشرين طائرة نفاثة كندية لإسرائيل أيضا .

كان سحب العرض الغربى لتمويل بناء السد العالى فى يوليو ١٩٥٦ م
محاولة من الولايات المتحدة لاهانة الرئيس عبد الناصر والشعب المصرى ،
وجعله عبرة لغيره من الزعماء العرب حتى لا يفكرون فى اتخاذ مواقف لا ترضى
عنها السياسة الأمريكية ، وكان هذا خطأ كبير من الولايات المتحدة ، فالاتحاد
السوفيتى الذى بدأ خبراؤه يفدون الى المنطقة العربية مع صفقات الأسلحة
السوفيتية على استعداد لامداد مصر بالقروض والخبرة الفنية لانجاز بناء
السد العالى بعد تخلى الولايات المتحدة ، ومن ثم يكسب الاتحاد السوفيتى
مودة الشعوب العربية باعتباره صديقا ظهر وقت الضيق .

سادسا : تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثى :

أرادت الولايات المتحدة الأمريكية بسحب عرض تمويل السد العالى
الانتقام من مصر لعقدتها صفقة الأسلحة مع المعسكر الشرقى ، واعترافها
بالصين الشعبية ، وللهجوم المستمر من أجهزة الاعلام المصرية ضد حلف
بغداد الذى ترعاه الولايات المتحدة ، بينما أرادت بريطانيا بموقفها المطابق
للموقف الأمريكى من مشروع السد العالى ، الانتقام من الرئيس المصرى عبد
الناصر بسبب هجومه المستمر ضد القواعد البريطانية فى العالم العربى
وضد حلف بغداد ، وبقياء الاستعمار البريطانى فى المنطقة العربية ، وأرادت
فرنسا من تأييدها لموقف كل من الولايات المتحدة وبريطانيا نحو مشروع
السد العالى الانتقام من مصر بسبب تأييدها للثورة الجزائرية ، وثورات

شعوب المستعمرات الفرنسية في أفريقيا ، ولذلك جاء رد الفعل الوطني المصرى بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ لمصالح الشعب المصرى والملاحه العالمية دون سيطرة أجنبية ، مع تعويض أصحاب الأسهم من الانجليز والفرنسيين وغيرهم ، جاء الاجراء المصرى كرد فعل على المواقف الغربية من مصر .

جاء تأميم شركة قناة السويس البحرية اذن ضربة انتقامية من مصر ضد واحد من أهم الاستثمارات الغربية فى العالم العربى ، ومظهرا وطنيا جديدا للتحرر من النفوذ الغربى ، ولكن انجلترا وفرنسا عولتا على شن حرب ضد مصر ظاهرها استعادة السيطرة على قناة السويس كمبر مائى هام لمصالحها ، وباطنها التخلص من حكم الرئيس عبد الناصر الذى يمثل أمل للشعوب العربية فى التحرر من النفوذ الأجنبى ، وتحقيق الوحدة العربية ، إلا أن الولايات المتحدة كانت حريصة على عدم التورط فى عمليات عسكرية ضد مصر مخافة أن يتدخل الاتحاد السوفيتى فى الحرب الى جانب مصر .

وقد أعلن وزير الخارجية الأمريكية « جون فوستنر دالاس » أمام مؤتمر « جمعية المنتفعين بقناة السويس » الذى عقد فى لندن فى سبتمبر ١٩٥٦ م أن القرار الخاص بالولايات المتحدة ليس باطلاق النار فى قناة السويس ، وأنه توجد هناك ضغوط يمكن ممارستها دون القيام بأى عمل متطرف كالذهاب الى الحرب . وعندما وصلت الى الرئيس الأمريكى « دوايت آيزنهاور » D. Eisenhower تقارير عن تحركات اسرائيلية على الجبهة المصرية بعث الى رئيس الوزارة الاسرائيلية « بن جوريون » يذكره بتوصياته السابقة له بعدم القيام بأى عمل عدوانى يعرض السلام للخطر .

وعندما تقدمت كل من انجلترا وفرنسا بانذارهما الى مصر فى ٢٨ أكتوبر ١٩٥٦ م عرضت الولايات المتحدة القضية على مجلس الأمن ، ولكن الفيتو الانجليزى الفرنسى أوقف اتخاذ أى قرار يشجب التهديد بالعدوان أو القيام به ، وعندما بدأ العدوان الثلاثى (الانجليزى الفرنسى الاسرائيلى) على مصر ، وعرض الموضوع على الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أعلن المستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية أمام الجمعية فى أول نوفمبر بأن الولايات المتحدة الأمريكية غير مستعدة لأن توافق على عمليات الدول الثلاث الصديقة ضد مصر ، رغم الروابط التى تربطها بهذه الدول الثلاث من صداقة وتحالف (٢٠) .

وامام موقف الاتحاد السوفيتى المتشدد ضد دول العدوان الثلاثى على مصر ، والذى تقدم بمذكرة شديدة اللهجة للدول المعتدية أعلن فيها استعدادهم لارسال قوات عسكرية الى مصر لدحر المعتدين ، وامام تفجير خطوط أنابيب البترول فى الاراضى السورية ، ومظاهرات المواطنين العرب ضد المصالح الغربية فى كل الأقطار العربية . أمام كل ذلك تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة نال الأغلبية ويقضى بوقف إطلاق النار فوراً والجلاء عن الاراضى المحتلة ، وبالفعل تم جلاء قوات العدوان جميعها عن الاراضى المصرية بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية .

شعرت مصر بالامتنان للموقف الأمريكى من العدوان الثلاثى ، رغم ادراك مصر أن الموقف الأمريكى لم يتبدل الى تأييد الأمانى العربية فى الاستقلال الكامل وفى الوحدة ، وانما جاء لأن دول العدوان الثلاثى اتخذت قرارها ضد مصر دون استشارة الولايات المتحدة ، كما أن الولايات المتحدة وعت درس السد العالى عندما انسحبت من عرض تمويل بناء السد العالى فسارع الاتحاد السوفيتى الى تقديم القروض والخبرة الفنية اللازمة لبناء السد .

ولكن مصر ساءها أن تتخذ الولايات المتحدة مواقف غير ودية عقب انتهاء العدوان الثلاثى ، حين أوقفت امداد مصر بالأدوية اللازمة لعلاج ضحايا القنابل الغربية فى الوقت الذى قدمت فيه مساعدات طبية كبيرة الى اللاجئين من أبناء دولة النجر ضحايا العدوان السوفيتى فى نفس الفترة ، كما أوقفت الولايات المتحدة برنامج « كير » Care لتقديم وجبات غذائية لثلاثة ملايين تلميذ بالمدارس المصرية ، ورفضت بيع قمح وبتروول رغم حاجة مصر الشديدة اليهما ، كما رفضت الافراج عن الأرصدة المصرية المجمدة فى البنوك الأمريكية .

وكان هذا الموقف الأمريكى غريباً ، اذ بينما وقفت فى شهر نوفمبر ضد دول العدوان الثلاثى على مصر مما كان له أثر طيب عند العرب ، فان موقفها بعد ذلك بعقاب مصر اقتصادياً قد محا ذلك الأثر الطيب ، وحنث محلله فى نفوس العرب كراهية ، خاصة وأن الاتحاد السوفيتى سارع بامداد مصر بالأدوية والبتروول والقمح ، واشترت دول الكتلة الشرقية القطن المصرى بدلا من دول الكتلة الغربية(٢١) .

سابعا : مشروع أيزنهاور :

أخذت الولايات المتحدة تعمل من أجل كسب تأييد الحكام العرب لسياستها في المنطقة ، خاصة أولئك الحكام الذين لا يثقون في الرئيس المصري عبد الناصر ، معتمدة على دعايته ضد الملوك والأقليات الاقطاعية ، وركزت حكومة الولايات المتحدة على العراق والأردن والمملكة العربية السعودية ولبنان ، وبدأت في الترويج لما عرف بمشروع أو « مبدأ أيزنهاور Eisenhower Doctrine الذي أعلنه الرئيس الأمريكي أيزنهاور في يناير ١٩٥٧ م .

وقد حدد أيزنهاور مشروعه في ثلاث نقاط هي :

١ - أن تبادر الولايات المتحدة الى التعاون مع دول منطقة الشرق الأوسط لبناء اقتصادها على أسس متينة ، وقد تم اعتماد ٢٠٠ مليون دولار سنويا لهذا الغرض .

٢ - اعطاء الرئيس الأمريكي سلطات أكبر لاستخدام الاموال المخصصة في مساعدة أية دولة أو مجموعة من الدول ترغب في التعاون العسكري والمساعدة الاقتصادية .

٣ - السماح باستخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة لتأمين وحماية سلامة المنطقة والاستقلال السياسي لكل دولة تطلب مثل هذه المساعدة ضد العدوان المسلح العلني من أية دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية (٢٢) .

وكان مبدأ أيزنهاور يهدف الى احتواء مصر في حلف دفاعي مع الولايات المتحدة ، فاذا وافقت مصر على ذلك فمن المحتمل أن توافق بقية الدول العربية أو معظمها ، واذا رفضت مصر فهذا يعني - في رأى الولايات المتحدة - أنها خاضعة لتنفيذ الاتحاد السوفيتي وأنها تحقق خطط الشيوعية الدولية في المنطقة ، ومن ثم أكد المبدأ على استخدام القوات العسكرية الأمريكية ضد مصر وغيرها من دول المنطقة التي لا تخضع للعرض الأمريكية ، ومن الغريب أن تنظر الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدات مصر بالسلاح السوفيتي لكل من اليمن وغيرها ضد الاحتلال الانجليزي ، ولكل من الجزائر وغيرها من الأقطار الأفريقية ضد الاستعمار الفرنسي ، باعتبار هذه المساعدات تحقيق لخطط الشيوعية الدولية .

وافق الكونجرس الأمريكي على مبدأ أيزنهاور بنقاطه الثلاثة في ٩ مارس ١٩٥٧ م ، فحملة مبعوث أمريكي خاص الى الشرق الأوسط هو المستر «جيمس ريتشاردز» James P. Richards وكان للعرب موقف وطني من هذا المبدأ الذي كان في الحقيقة حلف دفاعي ونفوذ أمريكي في المنطقة . وعندما وصل المبعوث الأمريكي الى المنطقة العربية وجد أن الملك سعود والرئيس شكري القوتلي رئيس جمهورية سوريا ، والملك حسين ملك الأردن ، والرئيس المصري عبد الناصر قد وقعوا في يناير ١٩٥٧ م في القاهرة اتفاقا للتضامن العربي ، وأن تحل معونة عربية للأردن محل المعونة البريطانية مقابل وعد من الملك حسين بانهاء معاهدته مع بريطانيا وعدم الانضمام لحلف بغداد ، كما اتفق الجميع مع ما رآه الرئيس عبد الناصر من رفض لمبدأ أيزنهاور .

وعندما غادر الملك سعود القاهرة عقب الاتفاق الرباعي توجه الى واشنطن ، وهناك وقع على اتفاقية مع الولايات المتحدة لتجديد عقد ايجار قاعدة الظهران الأمريكية الجوية لمدة خمس سنوات أخرى في مقابل ٥٠ مليون دولار كمساعدة اقتصادية وعسكرية أمريكية للمملكة العربية السعودية . وقد تحدثت المصادر عن أن الملك سعود امتدح مبدأ أيزنهاور أثناء وجوده في واشنطن ، وعندما عاد من الولايات المتحدة مر بالقاهرة في طريقه الى الرياض حيث ووجه بعتاب من الرئيس المصري ، وكان موقفه هذا مخرجاً للمسؤولين السعوديين الذين يعملون على عدم الزج بالمملكة في المشكلات العالمية أو المواقف التي تثير القوى المختلفة محلية كانت أو عالمية ، وانتهى الأمر بازاحة الملك سعود من العرش ليحل محله أخوه فيصل الذي يعتبر أكثر فهما للسياسة العالمية وللأمان القومي للعرب .

وعلى أية حال فقد فشل المبعوث الأمريكي في مهمته بدول المنطقة العربية بسبب معارضة كل من مصر وسوريا لمشروع أيزنهاور ، ولم تعلن أية دولة عربية أخرى قبولها للمشروع بما في ذلك العراق وليبيا ولبنان ذات النزعة الغربية ، وعندما أقال الملك حسين في نهاية أبريل ١٩٥٧ الحكومة الوطنية المنتخبة برئاسة سليمان النابلسي وألغى الدستور ، سارعت سفن الأسطول الأمريكي الى التواجد في حوض البحر المتوسط الشرقي وأعلنت الحكومة الأمريكية عن استعدادها لحماية سلامة واستقلال الأردن ومليكه ، وقدمت للملك حسين عشرة ملايين دولار مساعدة دون شروط ، ووعدت بتقديم مساعدات عسكرية للأردن ، وإن كان الملك حسين لم يعلن رسمياً انضمامه

لمبدأ أيزنهاور(٢٣).

وقد أثبتت أحداث الأردن هذه أن الولايات المتحدة تعمل باستمرار على خلخلة الجبهة العربية ، فالعرض الأمريكي والتأييد والمساعدة التي لقيها الملك حسين أثناء انقلابه ضد الدستور والحكومة الوطنية جاء رداً على الاتجاه الوطني والقومي الذي اتخذته الملك حسين في القاهرة مع زعماء مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية قبل الانقلاب اللادستوري في الأردن بثلاثة أشهر فقط . كما أثبتت أحداث الأردن هذه أن محاولات الولايات المتحدة للتغلغل في الأقطار العربية موجهة بالعداء ضد الرئيس المصري عبد الناصر ، وضد فكرة القومية العربية ، كما أكدت أن الرئيس المصري لن يقف قابعا في خيمته ولكنه سوف يقاوم المحاولات الأمريكية على أي مستوى وفي كل مكان من الوطن العربي .

ثامنا : الأزمة السورية :

حاولت الولايات المتحدة أن تعاقب سوريا على مواقفها الوطنية والقومية بتدبير مؤامرات ضد حكومتها الوطنية ، وكان تدفق الأسلحة السوفيتية على سوريا ، وعقد اتفاقية بين الاتحاد السوفيتي وسوريا في صيف عام ١٩٥٧م، لمساعدة سوريا اقتصاديا قد أثار الحكومة الأمريكية ، ومن ثم زار مبعوث أمريكي من وزارة الخارجية الأمريكية كلا من استنبول وبيروت ولم يزر القاهرة ودمشق ، وهذا المبعوث هو الذي شارك في تدبير انقلاب الجنرال زاهدي ضد الدكتور محمد مصدق في إيران عام ١٩٥٣ م ، وكان على العرب متابعة خطط السياسة الأمريكية نحو المنطقة بعد هذه الزيارة .

وتتابعت الأحداث المؤدية لحادث ما عُرف بالأزمة السورية ، ففي أغسطس ١٩٥٧ م تم تغيير رئيس أركان حرب الجيش السوري برجل آخر معروف عنه في واشنطن أنه موال للسوفييت ، كما قامت الحكومة السورية بطرد الموظفين الدبلوماسيين الأمريكيين من دمشق ، فطلبت الحكومة الأمريكية من السفير السوري بواشنطن مغادرة الولايات المتحدة ، وأنزلت رجال البحرية الأمريكية جوا بالأردن وفي لبنان وفي العراق وفي قاعدة الظهران بالمملكة العربية السعودية ، وصرح وزير الخارجية الأمريكية « دالاس » بأن تركيا تواجه خطرا عسكريا متزايدا من تدفق الأسلحة الى سوريا(٢٤) .

وهكذا تصاعدت ما عرف بالآزمة السورية لعام ١٩٥٧ م والتي عززتها الولايات المتحدة باجراء مناورات حربية في البحر المتوسط أمام الساحل السوري ، وتحريك القوات التركية التي يقودها ضباط أمريكيون الى الحدود السورية بحجة وجود خطر سورى على تركيا ، وهذا غير حقيقى على الاطلاق ، فلم تكن القوة بين سوريا وتركيا متكافئة ، اذ بينما كان الجيش السورى يتألف من خمسين ألف رجل معظمهم لم يكتسب خبرة كافية ، وكان وجودهم على الحدود مع اسرائيل ضروريا ، وفى يدهم معدات عسكرية حديثة لم يتم تدريبهم عليها بعد ، ويساندتهم شعب مكون من أربعة ملايين نسمة ، كان الجيش التركى مكون من نصف مليون رجل شاركت فرق منهم فى حرب كوريا ، ومدرين تدريبيا جيدا بأيدي ضباط أمريكيين لمدة عشر سنوات ومسلحين بأحدث الأسلحة ويشكلون القوة الميدانية الكبرى فى حلف شمال الأطلسى ، ويساندتهم شعب مكون من ٢٣ مليون نسمة .

كانت الآزمة السورية اذن من صنع الولايات المتحدة لمواجهة ما ادعته من وجود خطر شيوعى فى سوريا على تركيا المتحالفة مع المعسكر الغربى ، وكان على العرب التحرك لمواجهة الموقف الأمريكى ، فحصلت سوريا على مساعدات اقتصادية وعسكرية متزايدة من الاتحاد السوفيتى ، كما أعلن الرئيس المصرى عبد الناصر وقوف مصر الى جانب سوريا ضد كل عدوان تتعرض له ، وأبرم مع الحكومة السورية اتفاقا اقتصاديا ، وفى نوفمبر ١٩٥٧ م بدأت المفاوضات بين مصر وسوريا من أجل تحقيق حلم العرب فى اقامة وحدة فيدرالية(٢٥) بين البلدين ، والتي أعلنت وحدة كاملة فى ٢٢ فبراير ١٩٥٨ م . وهكذا انتهت الآزمة السورية الى نتيجة فى صالح العرب وأجبرت الولايات المتحدة على التراجع الى حين .

تاسعا : الآزمة اللبنانية :

كانت المعركة التالية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعرب مجالها لبنان ذلك القطر العربى الذى يركز استقراره السياسى على ميثاق عام ١٩٤٣ م الوطنى الذى وافق فيه المسلمون على انتنازل عن مطلبهم بالوحدة مع سوريا ، وتنازل المسيحيون عن الارتباط مع الغرب وخاصة مع فرنسا ، وتحت هذا النظام ازدهرت البلاد اقتصاديا ، وفى عام ١٩٥٧ م حاول كميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية قبول مبدأ أيزنهاور بعد أن تقدمت الولايات المتحدة

للبنان بمعونة مالية قدرها عشرة ملايين دولار ، وكان ذلك فى نظر الوطنيين اللبنانيين ناض للميثاق الوطنى • وعندما حاول شمعون فى مايو ١٩٥٨ تغيير الدستور اللبناني - بتأييد من الولايات المتحدة - لى يبقى فى رئاسة الجمهورية ، وعندما اغتيل أحد الصحفيين المسيحيين الناصرى النزعة ، اندلعت ثورة شعبية عارمة فى لبنان •

ساهمت الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) فى مساعدة القوى الوطنية اللبنانية ، فطلب شمعون باسم مبدأ أيزنهاور مساعدة عسكرية أمريكية ، فأعلنت الولايات المتحدة عن استعدادها لانزال قوات من مشاة الأسطول الأمريكى فى بيروت ، ودفعت بشمعون لى يتقدم بشكوى لهيئة الأمم المتحدة ضد الجمهورية العربية المتحدة ، ولم تجد الأمم المتحدة دليلا يدين الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل فى الشؤون الداخلية للبنان ، ولم تستطع الولايات المتحدة أن تنزل مشاة بحريتها الى بيروت الا بعد قيام الثورة فى العراق فى يوليو ١٩٥٨ م •

عندما اندلعت ثورة العراق أنزلت الولايات المتحدة قوات لها فى بيروت ، كما أنزلت بريطانيا قوات لها بعمان فى الأردن ، وعندما عرضت القضية على هيئة الأمم المتحدة أقرت جلاء القوات الأجنبية من الأقطار العربية ، وتم الجلاء فعلا ، وكانت نتيجة تلك المغامرة الأمريكية انهيار حكومة شمعون وحلت محلها حكومة محايدة ، وكراهية أكثر من الشعب اللبناني لمبدأ أيزنهاور ، بل وعداء عربى أكبر للولايات المتحدة ، وتكوين قوة عربية أكبر من مصر وسوريا والعراق ، وقد اندهشت الولايات المتحدة من حدوث ثورة العراق ، كما اندهشت من كون أعضاء الحكومة الثورية فى العراق صفار السن ، ولم تعد الولايات المتحدة قادرة على أن تدعى أن ثورة العراق حدثت بتدخل الشيوعيين حيث لم يكن لهؤلاء أى دور أساسى فيها ، وبعد أن كانت بغداد مركز حلف بغداد أصبحت بسرعة واحدة من أكثر المدن المعادية للأمريكيين فى الشرق الأوسط (٢٦) •

عاشرا : ماذا بعد كل تلك الأزمات ؟ :

حاولت الولايات المتحدة بعد أحداث ١٩٥٨ م ، وحتى نهاية حكم الرئيس أيزنهاور كسب ود الأقطار العربية بتقديم المساعدات الاقتصادية

لمن ترغب من تلك الأقطار من أجل جهودها للتنمية وعدم الانغماس بصورة علنية واضحة في المشاكل العربية الا فيما يختص بحماية اسرائيل ، وقامت سياسة الولايات المتحدة كذلك على اعتبار الرئيس عبد الناصر كزعيم قومي عربي ، وتأييد الملك حسين في الأردن ، وتأييد الاستثمارات البترولية الامريكية في المملكة العربية السعودية وامارات الخليج العربي وحماية ايران ضد العدوان السوفيتي ، الى جانب حماية اسرائيل وتقديم مساعدات لها (٢٧) .

ومنذ عام ١٩٦٠ م عادت الولايات المتحدة لتقديم مساعدات اقتصادية لدول المنطقة العربية مثل الجمهورية العربية المتحدة ، والمملكة العربية السعودية والأردن وليبيا ، الى جانب تركيا وايران واسرائيل التي تتلقى من المساعدات أكثر مما تتلقاه الدول العربية مجتمعة ، وأعلنت الولايات المتحدة عن أسس سياستها في المنطقة العربية وهي على النحو التالي :

١ - منع الأعمال العدائية في المنطقة وقرار السلم لمصلحة شعوب المنطقة من ناحية ومصلحة السلم العالمي ومصالح دول العالم الأخرى من ناحية ثانية .

٢ - تجنب المنطقة من الوقوع تحت سيطرة قوة كبرى معادية للولايات المتحدة ، وأن الولايات المتحدة لا تبحث لنفسها عن مثل هذه السيطرة .

٣ - ضمان حق المرور في الجو والبحر للولايات المتحدة وحلفائها . ان قناة السويس والأجواء والموانئ العربية توفر سهولة في الحركة لا غنى عنها لتحقيق المصالح الحيوية للولايات المتحدة وحلفائها .

٤ - ضمان استمرار تدفق البترول من حقول الشرق الأوسط الى الأسواق الغربية ، وحماية شركات البترول الامريكية العاملة في المنطقة .

٥ - فتح أسواق الشرق الأوسط للمنتجات الامريكية ، وضمان دخول الرعايا الامريكيين للمنطقة وحمايتهم اثناء اقامتهم بها .

٦ - دفع قضية الشرق الأوسط الى الحل بتحقيق المطالب الانسانية

للفلسطينيين وتقديم المساعدات لهم ومساعدتهم على التنمية الاجتماعية والمهنية .

٧ - مساعدة أقطار الشرق الأوسط على تشكيل نظم ديمقراطية تميل الى الغرب وتتعاطف مع الفهم الأمريكى للحياة (٢٨) .

ان دراسة لاسس هذه السياسة التى أعلنتها الولايات المتحدة أول الستينات من القرن العشرين توضح ما يمكن أن يظهر من تناقض بين الأقطار العربية والولايات المتحدة ، فالأقطار العربية دفعتها المواقف الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية الى البحث عن تأييد سياسى ومساعدة اقتصادية وعسكرية من المعسكر الشرقى المعادى لمعسكر الولايات المتحدة ، وقد كرس ذلك تمسك العرب أكثر بوطنتيتهم وحرصهم على تملك القرار دون الخضوع لأية ضغوط خارجية ، بل ومواجهة التهديدات الأمريكية بالتحدى .

وفى رأينا ان عدم الفهم الأمريكى لرغبة العرب فى التمسك بوطنتيتهم واستقلالهم السياسى بعد سنوات طويلة من الخضوع لاحتلال أجنبى ، قد جعلهم يعارضون أى ارتباط مع دولة غربية حتى ولو قدمت لهم مساعدات ضخمة ، وعدم الفهم الأمريكى لذلك جعل الأمور بين الطرفين أكثر تعقيدا ، وان كان يجب أن نذكر أن العلاقات بين المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربى من ناحية والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى تميزت بالاستقرار طوال تلك الفترة ولم تشهد أزمات كما شهدتها العلاقات بين الولايات المتحدة والأقطار العربية الأخرى .

القضية الفلسطينية

أولا : قبل الحرب العالمية الثانية :

تعتبر هذه القضية قضية عربية تهمة كل العرب ولا يختص بها الشعب الفلسطيني وحده ، بمعنى أنها تشكل اهتماما وتأثيرا على كل الأقطار العربية، ومن ثم جاء اهتمامي بها كقضية عامة لا تدرس تحت بند الوطن الفلسطيني وعلاقته بالولايات المتحدة الأمريكية . وعليه فأنني مع القائلين بأن القضية الفلسطينية هي لب قضية الشرق الأوسط .

وجاء أول اتصال للولايات المتحدة الأمريكية بالقضية الفلسطينية متمثلا في مشروعات شركة « ستاندارد أويل أوف نيـويورك » Standard Oil of New York المعروفة باسم « سوكوني » ، "SOCONY" للبحث عن البترول في فلسطين منذ عام ١٩١٣ م ، وقد حصلت الشركة على امتياز للبحث عن البترول في سبع مناطق من أرض فلسطين (٢٩) . ولكن معارك الحرب العالمية الأولى عطلت عمليات البحث التي بدأها جيولوجيو ومهندسو التعدين التابعين للشركة الأمريكية ، وبعد الحرب رفضت الحكومة البريطانية السماح لهم بالعودة الى التنقيب عن البترول في فلسطين التي خضعت للاحتلال ثم الانتداب البريطاني بموجب اتفاق سان ريمو لعام ١٩٢٠ م .

وأثناء مفاوضات الصلح بين ألمانيا والدول الحليفة عقب الحرب العالمية الأولى صدم العرب حين وافق الرئيس الأمريكي ويلسون Wilson - صاحب النقاط الأربعة عشر الشهيرة - على اعتبار وعد « بلفور » - وزير الخارجية البريطانية الذي أصدر هذا الوعد للحركة الصهيونية أثناء المعارك الحربية - باقامة وطن قومي لليهود في فلسطين من وثائق مؤتمر الصلح وتأييد تنفيذ هذا الوعد .

وكانت الحركة الصهيونية العالمية أكثر تحركا وتنظيما من العرب ولها رجال ذوى نفوذ في الأقطار الكبرى الأربعة : إنجلترا ، فرنسا ، إيطاليا ،

والولايات المتحدة الأمريكية ، وهى الأقطار المنتصرة فى الحرب ، ولم تكن الحركة الصهيونية تبغى أن يظل وعد بنفور اتفاقا خاصا بينها وبين بريطانيا العظمى ، ولكن أن يصبح هذا الوعد عنصرا فعالا فى كل السياسات التى تخطط للشرق الأوسط .

ومن الجدير بالملاحظة أنه وجدت جماعات يهودية عالمية عارضة بشدة خطط الحركة الصهيونية وقد أرسل حوالى ثلاثمائة من قادة اليهود الأمريكىين الى الرئيس ويلسون يعبرون عن استنكارهم لمطالب الحركة الصهيونية فى فلسطين . كما كانت هناك قيادات يهودية فى أوروبا تعتقد أن الصهيونية إنما تمثل خطرا على اليهود فى العالم وتسبب مزيدا من العداء للسامية (٣٠) .

ثانيا : الدعاوى الصهيونية :

وعقب الحرب العالمية الثانية نشطت الحركة الصهيونية فى تذكير الدول الكبرى بتنفيذ وعد بنفور مستخدمة ما لاقاه الصهيونيون من اضطهاد على يد هتلر فى ألمانيا ، وكان رأى العام الأمريكى يجهل تماما الوضع القائم فى فلسطين وما يمكن أن يؤدى اليه تحقيق مطالب الصهيونية من صراع ، وبدأت أمام رأى العام الأمريكى دعاوى الصهيونية وكأنها حجج قانونية وعادلة ، بينما كانت أقلية من الشعب الأمريكى الذين عاشوا فى منطقة الشرق الأوسط يرفعون أصوات الاحتجاج ضد الدعاوى الصهيونية (٣١) .

وقد اتخذ رأى العام الأمريكى بدعاوى الحركة الصهيونية فى غيبة الإعلام العربى عقب الحرب العالمية الثانية ، تلك الدعاوى التى ضخمت من أحداث الاضطهاد الألمانى للصهيونيين - وليس ضد اليهود - وجعلتها حرب إبادة ضد اليهود ، وفرار الكثيرين منهم من ألمانيا ، ولكن الى أين ؟ لابد من وطن قومى ، وهنا أعلنت الحركة الصهيونية ما عرف « ببرنامج بيلتمور » Biltmore Program عام ١٩٤٢ م الذى يدعوا الى اغتصاب كل فلسطين لصالح الدولة الصهيونية المزمع انشاؤها بموجب وعد بنفور .

ومارست الحركة الصهيونية فى الولايات المتحدة ضغوطا شديدة بحكم سيطرتها على أجهزة الاعلام وعلى كثير من الشركات الرأسمالية ، من أجل دفع الحكومة الأمريكية الى تبنى وجهة نظرها وتحقيق مخططاتها نحو فلسطين،

وقد تمكنت الحركة الصهيونية من الحصول على تأييد الحزبين الديمقراطي والجمهوري لأهدافها ، وذلك أثناء انتخابات عام ١٩٤٤ م ، وعام ١٩٤٦ م ، ووصل الأمر أن يطلب الرئيس « ترومان » في عامي ١٩٤٥/١٩٤٦ م من المستر أتلي Atlee رئيس الوزراء البريطاني أن يسمح على وجه السرعة بدخول مائة ألف لاجئ يهودي الى فلسطين فارين من أوروبا ، دون الأخذ في الاعتبار مصالح العرب(٣٢) .

ثالثا - مشروع التقسيم :

أصبح الحكم البريطاني في فلسطين غير قادر على مواجهة الضغط الأمريكي ، بينما يتعرض البريطانيون لعمليات ارهاب دموى صهيوني وأعمال وطنية انتقامية من العرب الفلسطينيين . ومن ثم اجتمع الرسمىون البريطانيون والأمريكيون في لندن عام ١٩٤٦ م للبحث عن حل للقضية الفلسطينية ، وجاء الحل في صورة دعوة لتقسيم فلسطين بين العرب والحركة الصهيونية ، ولكن العرب رفضوا هذا الحل ونادوا باستقلال فلسطين وأن تحكم بحكومة منبثقة من الأغلبية العربية وتراعى مصالح الأقلية اليهودية ، بينما دعت الحركة الصهيونية الى ابتلاع كل فلسطين وأن تخضع للوكالة اليهودية ، فوضعت بريطانيا القضية الفلسطينية برمتها أمام هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ م واستعدت لنجلاء عن فلسطين في العام التالي .

وفي هيئة الأمم المتحدة طالب المندوب السوفيتي بأن يكون للاتحاد السوفيتي صوت في القضية ، وأعلن موافقه بلاده على اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، ولعبت الولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر ١٩٤٧ م دورا كبيرا في تحقيق أغلبية ثلثي أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة الى جانب مشروع تقسيم فلسطين بين العرب والحركة الصهيونية ، ولكنها - أي الحكومة الأمريكية - لم تكن مستعدة لامداد هيئة الأمم المتحدة بالقوة العسكرية اللازمة لتنفيذ قرار التقسيم لأن مشاركتها في معارك الحرب العالمية الثانية قد استنزف قوتها العسكرية ولأنه من الصعب في رأى السياسيين الأمريكيين الحصول على موافقة الكونجرس على ارسال قوات أمريكية الى فلسطين(٣٣) .

ونتيجة لرفض العرب والحركة الصهيونية لقرار التقسيم عام ١٩٤٧ م ، اقترحت الحكومة الأمريكية في ١٩ مارس ١٩٤٨ م على هيئة الأمم المتحدة تجميد مشروع التقسيم والعمل على احلال الثقة بين العرب واليهود في فلسطين حتى يتم الوصول الى استقرار نهائي للقضية ، ولكن الاتحاد السوفيتي وبريطانيا رفضا الاقتراح الأمريكي ، فعادت الولايات المتحدة الأمريكية وأعلنت تأييدها الكامل لمشروع التقسيم ، وعندما أعلنت اسرائيل كدولة في مايو ١٩٤٨ م اعترفت الحكومة الأمريكية بها خلال دقائق من الاعلان ، كما اعترفت بها كل من الاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا .

رابعاً - التأييد الأمريكي لاسرائيل :

ومع اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بقيام دولة اسرائيل ، دعت الى تشكيل لجنة دولية للتوفيق بين العرب واليهود في فلسطين . وتكونت اللجنة في ديسمبر ١٩٤٨ م من مندوبين عن كل من فرنسا والولايات المتحدة وتركيا ، ولم تستطع هذه اللجنة عمل شيء في الوقت الذي اندلعت فيه الحرب بين عصابات الصهيونية من ناحية وجيوش الدول العربية والمتطوعين العرب والمسلمين من ناحية أخرى ، تلك الحرب التي انتهت بعقد هدنة بين اسرائيل والدول العربية المجاورة لها وهي مصر والأردن وسوريا ولبنان ، وبهذا يعنى أن الحرب بين الطرفين لم تنته .

ونتيجة للمذابح التي ارتكبتها العصابات الصهيونية ضد العرب في فلسطين فر كثيرون من نساء وشيوخ وأطفال من العرب الفلسطينيين ولجأوا الى الدول العربية المحيطة بفلسطين والى الضفة الغربية لنهر الأردن التي صارت تحت الادارة الأردنية والى قطاع غزة التي صارت تحت الادارة المصرية ، وعاش هؤلاء اللاجئين في مخيمات تنقصها وسائل العيش الانساني ، وهنا تبنت الولايات المتحدة فكرة تكوين هيئة تابعة للأمم المتحدة تعنى باغاثة وتوطين اللاجئين الفلسطينيين الذين طردتهم اسرائيل من أراضيهم بعد حرب ١٩٤٨ م ، وسارعت الولايات المتحدة بالاشتراك مع انجلترا وفرنسا باصدار ما عرف بالتصريح الثلاثي في ٢٥ مايو ١٩٥٠ م بضمان حدود دول الشرق الأوسط ، وهذا معناه ضمان حدود اسرائيل وتهديد للعرب اذا حاولوا مهاجمتها .

وبينما ساهمت الولايات المتحدة بالأموال القليلة في وكالة غوث للأجئين الفلسطينيين ، أمدت إسرائيل بالمساعدات الاقتصادية والتكنولوجية والمالية العامة والخاصة التي شكلت ما يوازي ٣٥٪ من المساعدات التي تصل إسرائيل ، وبين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٢ م بلغت المساعدات الأمريكية لإسرائيل ١٥٠ مليون دولار بحيث كان نصيب كل إسرائيلي رجلا كان أو امرأة أو طفلا من المليونين ١٢٠٠ دولار (٣٤) . وكانت المساندة القلبية الكاملة واليد المفتوحة عن آخرها لإسرائيل دافعا لأن يقف العرب موقف العداء من السياسة الأمريكية في فلسطين وفي المشرق العربي ، هذا على الرغم من تزايد الاستثمارات البترولية والاقتصادية الأخرى للولايات المتحدة في الاقطار العربية .

وخلال الخمسينات من القرن العشرين استمرت سياسة التأييد الأمريكية لإسرائيل اقتصاديا وسياسيا دون أن تحفل بالمطالب العادلة للشعب الفلسطيني ، ولم تفلح المحاولات الأمريكية بالتنديد بعدوان إسرائيل كعمارضة سياسية ، في كسب ود العرب ، لان التنديد بالعدوان ليس كافيا لردع إسرائيل ، وقد شعر دالاس وزير الخارجية الأمريكية أثناء زيارته لبعض الاقطار العربية عام ١٩٥٣ م بأن العرب يعتبرون إسرائيل وليست الشيوعية الدولية هي الخطر المائل أمامهم ، وأنهم يعتقدون أن الولايات المتحدة تؤيد دولة إسرائيل في توسعها العدواني ، واقتنع دالاس بأن سياسة تأييد إسرائيل بدون حدود قد عطلت التأثير الأمريكي في المشرق الأوسط (٣٥) .

وحاولت الولايات المتحدة تغيير هذا المفهوم العربي للموقف الأمريكي ، فعارضت قرار حكومة إسرائيل بنقل مكاتب اداراتها الحكومية من تل أبيب الى مدينة القدس ، في صيف عام ١٩٥٣ م ، بدعوى أن مشروع تقسيم فلسطين لعام ١٩٤٧ م اعتبر مدينة القدس مدينة دولية . وعندما هاجم الجيش الاسرائيلي قرية قبية العربية بالضفة الغربية لنهر الأردن في ١٤/١٥ أكتوبر ١٩٥٣ م ، حيث قتل ٥٣ مواطنا فلسطينيا ، انضمت الولايات المتحدة الى جانب انجلترا وفرنسا في عرض العدوان الاسرائيلي على مجلس الأمن ، وأعلن دالاس وزير الخارجية الأمريكية أن على إسرائيل أن تعلم أنه وان كانت الولايات المتحدة قد لعبت دورا أساسيا في خلقها وإخراجها للوجود فانها يجب أن تدرك أن الولايات المتحدة تطالبها باحترام حقوق الانسان وعدم الاعتداء .

هذا وقد شاركت الولايات المتحدة مع الدول الأخرى فى التنديد بهجوم الجيش الاسرائيلى على غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ م ، واشتركت فى اصدار قرار بمجلس الأمن الدولى فى ٢٩ مارس بادانة اسرائيل ، كما أنها نددت بالعدوان الثلاثى على مصر وضغطت من أجل وقف القتال على جبهة السويس ، ثم أرغمت اسرائيل على الانسحاب من شبه جزيرة سيناء المصرية وقطاع غزة الخاضع للإدارة المصرية .

ولم تكن هذه المواقف الأمريكية مجددة فى إيقاف اعتداءات اسرائيل أو جعلها تطبق قرارات الأمم المتحدة بشأن إعادة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم وأراضيهم وممتلكاتهم ، كما لم تؤد هذه المواقف الأمريكية الى تغيير العداء العربى للولايات المتحدة بسبب مواقف التأييد السياسى والاقتصادى الأمريكى لاسرائيل على حساب مصلحة الشعب الفلسطينى ، بل وامداد اسرائيل بأحدث الأسلحة .

وأمام قيام حركات وطنية وقومية فى بعض أقطار الوطن العربى كالوحدة السورية المصرية عام ١٩٥٨ م ، وثورة العراق عام ١٩٥٨ م أيضاً ، ثم ثورة اليمن عام ١٩٦٢ م ، واستقلال الجزائر عام ١٩٦١ م ، زادت الولايات المتحدة الأمريكية من تدعيمها لاسرائيل من منطلق أن قوة اسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط تقلل من فعاليات الامكانيات العربية وتضعف من قوة العرب حيث ينصرف العرب عن تنمية مجتمعاتهم الى الدفاع عن أنفسهم ضد الخطر الاسرائيلى ، كما أن قوة اسرائيل من وجهة النظر الأمريكية تصون وتحمى الاستثمارات الاقتصادية والخطط الاستراتيجية للولايات المتحدة فى المنطقة .

وعلى هذا فيمكن القول بأن الولايات المتحدة ساهمت بشكل أو بآخر فى عدوان اسرائيل على العرب فى يونيو ١٩٦٧ م ، وظلت تؤيد مواقفها وتعارض قرارات الأمم المتحدة التى تدعو اسرائيل الى إعادة الفلسطينيين الى ديارهم وأراضيهم ، بل ان قرار رقم ٢٤٢ الذى أنهى عدوان اسرائيل عام ١٩٦٧ م والذى صدر عن هيئة الأمم المتحدة اعتبر أهل فلسطين مجرد لاجئين ، ولم تعترف الولايات المتحدة بفكرة اقامة دولة فلسطينية ، بل ولم توافق على اجلاء اسرائيل حتى من الاراضى العربية المصرية والسورية والأردنية التى احتلتها أثناء ذلك العدوان .

خامسا - الموقف الأمريكى الأخير :

ولكن هذا الموقف الأمريكى من القضية الفلسطينية قد طرأ عليه تغيير

لا بأس به بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ م التي قضت على نظرية الأمن الاسرائيلي وأظهرت وحدة العرب في الحرب والسياسة والاقتصاد ، وتعرضت الولايات المتحدة نفسها لعقوبات اقتصادية وسياسية عربية بسبب تأييدها المطلق لاسرائيل ، فأمكن أن يشارك مندوب فلسطين في منظمات هيئة الأمم المتحدة ، وصارت هناك اتصالات بين الرسميين الأمريكيين وبين مسئولين من منظمة التحرير الفلسطينية التي اعتبرها العرب من خلال مؤتمرات القمة العربية المتعددة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

وخلال شهر مارس ١٩٧٧ م صدر تصريح من الرئيس الأمريكي جيمي كارتر Gimi Carter يعترف فيه لأول مرة بأنه من حق الفلسطينيين أن يكون لهم وطن قومي في فلسطين ، ولكن يجب ملاحظة أن هذه التغييرات التي طرأت على الموقف الأمريكي حيال القضية الفلسطينية صنعها العرب بأنفسهم ، كما أن هذه التغييرات لا تعني انحيازاً أمريكياً للعرب على حساب اسرائيل بقدر ما هي دعوة لتطبيق العدالة والخوف على اسرائيل من قوة العرب التي بزغت منذ حرب أكتوبر وأصبحت تمثل القوة السادسة في العالم باعتراف معاهد الاستراتيجية في العالم . وهذا لا يكفي أن يقف عنده العرب فمسئوليتهم كبيرة سواء على الأرض العربية أو في الولايات المتحدة نفسها للتقليل من فعالية جماعة الضغط الصهيونية على السياسة الأمريكية .

وعلى العرب اذن انشاء مراكز كبرى للدعاية في كل من أمريكا وأوروبا لتعمل على بسط القضية العربية وتدافع عن حقوق العرب في فلسطين ، وأن هذه الدعاية يجب أن تنشر الحقيقة الواقعة ، وهي أن العرب ليس لهم أي عداء أو خصومة تجاه اليهود ، بل بالعكس ان التاريخ شاهد عدل على أن اليهود العرب عاشوا مع اخوانهم غير اليهود من العرب بكل وئام وتآخ عشرات القرون ، وما شكوى العرب اليوم الا من الصهيونية السياسية الاعتدائية التي جاءت لتخلق الأمة العربية وهي في نهضتها الجديدة (٣٦) .

ومن الممكن للعرب كسب الرأي العام الأمريكي حتى يضعف أثر الحركة الصهيونية على صانعي السياسة الأمريكية وذلك بمخاطبة الرأي العام الأمريكي بالمنطق والبراهين مع اظهار الرغبة في السلام ، فاذا قام العرب بذلك نجحوا كما نجحوا في أوروبا حين أصدرت دول الجماعة الأوروبية

التسع - بما فى ذلك هولندا ذاتها - بيانا فى ٦ نوفمبر ١٩٧٣ م جاء فيه-
أنها ترى التوصل الى اتفاق للسلام وفق الشروط الآتية :

- ١ - عدم قبول الاستحواذ على الأراضى بالقوة .
- ٢ - ضرورة تخطى اسرائيل عن الأراضى العربية التى احتلتها منذ عام ١٩٦٧ م .
- ٣ - احترام السيادة والتكامل الاقليمى واستقلال كل دولة فى المنطقة-
وحقها فى الحياة فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .
- ٤ - الاعتراف بأنه لدى اقامة سلام دائم وعادل يجب أن تؤخذ بالاعتبار
الحقوق المشروعة للفلسطينيين .
- ٥ - تصميم الدول الأوروبية على التفاوض مع دول البحر المتوسط فى
اطار تقارب شامل ومتوازن لعقد اتفاقيات معها (٣٧) .

وعليه فان على العرب أيضا بذل كل جهد ممكن من أجل :

- أ - أن تتوقف روسيا السوفيتية عن مد اسرائيل بالقوة البشرية الا
فى حدود متفق عليها مع الدول المحيطة باسرائيل والا فالخطر على السلم فى
الشرق الأوسط يتفاقم .
- ب - تحرير سياسة أمريكا فى الشرق الأوسط من النفوذ الصهيونى
الذى جلب الوبال على مصالح أمريكا ذاتها وأضر ضررا بالغا علاقات الصداقة
والثقافة التى تربط أمريكا بالامة العربية ، كما هدد السلام العالمى والنمو
الاقتصادى فى كل أنحاء العالم (٣٨) .

(٣٧) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ٢٥٣ - ٢٥٤ .

(٣٨) د . محمد فاضل الجبال : المرجع السابق ص ١٠٨ .

الخطر الشيوعي

أولا - بدايته :

كانت روسيا تتوق - ومنذ قرون مضت - الى السيطرة على مضائق البسفور والدردنيل ، والتوغل جنوبا نحو الخليج العربى ، وليس أدل على ذلك من أن المستر « مولوتوف » Molotov وزير الخارجية السوفيتية صرح عام ١٩٤٠ م أن أنظار الاتحاد السوفيتى تتجه للسيطرة على المنطقة الواقعة الى الجنوب من « باطوم » Batum و « باكو » Baku باتجاه الخليج . كما كشفت محاكمات « نورنبرج » عن محاولة جرت فى خلال السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية ، وعلى وجه التحديد فى نهاية عام ١٩٤٠ م لتقسيم مناطق النفوذ بين دول المحور - ألمانيا وإيطاليا واليابان - والاتحاد السوفيتى ، حيث طالب الاتحاد السوفيتى بأن تمتد منطقة نفوذه عبر ايران حتى الخليج العربى(٣٩) .

وفى الشهور التالية للهدنة التى أعقبت معارك الحرب العالمية الثانية تدخل الاتحاد السوفيتى فى صالحي الشيوعيين أثناء الحرب الأهلية فى اليونان ، وضغط على تركيا لكى تتخلى عن ولايتين فى الشمال الشرقى للبلقان من أجل المشاركة فى الاشراف على المضائق ، كما استغلت الحكومة السوفيتية هزيمة القوات الانمانية أمام قواتها فى شمال ايران وانسحاب القوات الأمريكية والبريطانية من هناك ، وعملت على تأسيس أنظمة شيوعية فى دويلات صنيعة حكوماتها ألعوبة فى يد السوفييت ، وذلك فى شمال غربى ايران عام ١٩٤٦ م .

وقد أقلقت هذه الاجراءات السوفيتية دول المعسكر الغربى وعلى رأسها الولايات المتحدة ، لأن فى هذه الأعمال تهديد للخطط الاستراتيجية لدول هذا المعسكر الى جانب كونها تهديد للاستثمارات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية فى منطقة الشرق الأوسط ، ولذلك اتحدت قوى الدول الغربية فى مواجهة هذه المشروعات السوفيتية ضد المصالح الغربية ، فقدمت بريطانيا العظمى تأييدها المادى والأدبى لكل من اليونان وتركيا حتى تخلصتا

من التهديد السوفيتي ، وتقدمت الولايات المتحدة خلال الاجتماع الأول لمجلس الأمن عام ١٩٤٦ م بطلب لجلاء القوات السوفيتية من إيران ، وبعد ثلاثة أسابيع من الأزمة التي احتدمت بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة حول قضية إيران وافق الاتحاد السوفيتي على الجلاء عن الأراضي الإيرانية ، وباتمام جلاء القوات السوفيتية من إيران انهارت الدويلات العميلة التي كان قد أقامها السوفييت هناك (٤٠) .

ونتيجة لهذه المشروعات السوفيتية صارت الولايات المتحدة أكثر رغبة في التواجد بمنطقة الشرق الأوسط ، وحرصت على إقامة علاقات ودية مع الأقطار العربية ، ولكن تورط الحكومة الأمريكية في التأييد غير المحدود لإسرائيل كان يقلل شيئاً فشيئاً من الروح الودية التي كان العرب يشعرون بها نحو الولايات المتحدة ، تلك الروح النابعة من عدم وجود مطامع استعمارية سابقة للولايات المتحدة في المنطقة العربية .

ثانياً - الإدراك الأمريكي :

واقنعت الولايات المتحدة بتزايد الخطر الشيوعي على استثماراتها الاقتصادية وخططها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط ، وأن الوقوف أمام تزايديه يجب أن يقع على عاتق شعوب المنطقة بتأييد مادي وأدبي من دول المعسكر الغربي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن ثم ظهر ما عرف باسم مبدأ ترومان عام ١٩٤٦/١٩٤٧ م لتقديم العون الفني والاقتصادي لدول منطقة الشرق الأوسط ، وأيدت إلى حد ما استقلال سوريا ولبنان وثورته مصر ١٩٥٢ واستقلال السودان في العام التالي .

ولكن مع بداية الخمسينات من القرن العشرين ظهر وكأن الصراع في منطقة الشرق الأوسط قد انتقل ليدور بين كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك بعد تسليم فرنسا باستقلال كل من سوريا ولبنان ، وخروج إنجلترا من فلسطين عام ١٩٤٨ ، وتقلص نفوذها من كل من إيران في عام ١٩٥١ م ، والسودان في عام ١٩٥٣ م ومصر عام ١٩٥٤ ، والأردن عام ١٩٥٧ والعراق عام ١٩٥٨ م .

وبدأت الولايات المتحدة تشعر بخطر الشيوعية الدولية لا على المصالح

الأمريكية بصفة خاصة والمصالح الغربية بصفة عامة فحسب في منطقة الشرق الأوسط ، بل على تلك المصالح في العالم ، خاصة بعد أن كسبت الشيوعية الدولية انتصارات في أنحاء العالم ، باستيلاء الاتحاد السوفييتي على نيكوسوفناكيا عام ١٩٤٨ م ، وانتصار الثورة الشيوعية في الصين عام ١٩٤٩ م ، وبناء سور برلين عامي ١٩٤٨/١٩٤٩ م ، وتفجير أول قنبلة ذرية سوفييتية عام ١٩٤٩ م ، واشتعال الحرب الكورية عام ١٩٥٠ م .

وكانت تلك الانتصارات الشيوعية نذيرا لدول المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، بأن مصالح هذا المعسكر في الشرق الأوسط مهددة من قبل الاتحاد السوفييتي ، فبتروال الشرق الأوسط الذي يمثل ثلثي احتياطي بترول المعسكر الغربي ، والأهمية الاستراتيجية لقناة السويس وللقواعد العسكرية الغربية في المنطقة ، تحتاج الى تدخل أمريكي أكثر في المنطقة في الوقت الذي بدأ فيه الوجود البريطاني فيها يضعف ، وإن كان يتهدد هذه المصالح - البترول والقناة والقواعد العسكرية - ظهور الحركات الوطنية في إيران ضد الإدارة البريطانية لصناعة النفط ، وفي مصر ضد القوات البريطانية ، وفي العراق ضد الاثنين(٤١) .

ثالثا - المشروعات الدفاعية :

وتقدمت الولايات المتحدة مع بريطانيا وفرنسا بعدة مشروعات دفاعية ضد الخطر الشيوعي ، الى حكومات الدول العربية ، كمشروع الدفاع المشترك ، وقرنت الولايات المتحدة مشروعاتها الدفاعية بتقديم مساعدات اقتصادية وفنية الى دول منطقة الشرق الأوسط تحت مسميات « النقطة الرابعة » و « فائض الغذاء الأمريكي » وغير ذلك ، ولكن العرب رفضوا دخول أية أحلاف مع أية قوة خارجية ، وفي هذا قال الرئيس المصري جمال عبد الناصر للمستتر دالاس وزير الخارجية الأمريكية الذي زار مصر - وبعض دول المنطقة - عام ١٩٥٣ ، ما نصه : ليس هناك خطر شيوعي خارجي ، ومن ثم لا حاجة لدخول العرب في أحلاف دفاعية خارجية ، وإذا كان هناك خطر شيوعي داخلي فإن مكافحته تتم عن طريق القوة الذاتية اقتصاديا وحضاريا للشعوب العربية مع وحدة العرب ، أما الأحلاف فسوف تؤدي الى العكس من ذلك(٤٢) . ومع الرفض العربي لمشروعات الدفاع مع المعسكر الغربي

تعرضت القواعد الأمريكية والبريطانية فى المنطقة العربية (السعودية - العراق - ليبيا) لهجوم الوطنيين العرب بما تمثله تلك القواعد فى أذهان العرب من مظهر استعمارى بغض .

وكان العرب ينتظرون من الولايات المتحدة والدول الغربية سياسة معتدلة نحو المطالب العربية فى الحصول على السلاح ، كما كانوا يرجون معاملة متوازنة بين العرب واسرائيل ، ومن ثم فإن ما يثير الدهشة أن تثور ثائرة الولايات المتحدة وبقيّة دول المعسكر الغربى لشراء مصر أسلحة سوفيتية ، واعتبرت ذلك ادخالا للسوفييت الى المنطقة ، وأن الخطر الشيوعى على المصالح الغربية فى منطقة الشرق الأوسط بات ماثلا وقريبا .

وبعد هزيمة دول العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ م وتقلص النفوذ الانجليزى الفرنسى من منطقة الشرق الأوسط ، حاولت الولايات المتحدة أن تترث هذا النفوذ فأعلنت ما عرف بمشروع أيزنهاور عام ١٩٥٧ ملء الفراغ بعد انحسار الوجود البريطانى والفرنسى ، وعندما رفضت الدول العربية قبول هذا المشروع تعرضت لمقاطعة اقتصادية أمريكية حيث منعت المساعدات الأمريكية ، فسارع الاتحاد السوفيتى بتقديم العون الفنى والاقتصادى والعسكرى للأقطار العربية الراغبة مثل مصر وسوريا والعراق واليمن .

وقد أثار العون السوفيتى للعرب ردودا عنيفة لدى الولايات المتحدة التى مارست حربا اقتصادية على كل دولة عربية تعاملت مع الاتحاد السوفيتى ، وأيدت الولايات المتحدة اسرائيل عسكريا وسياسيا فى اعتداءاتها على البلاد العربية منذ عام ١٩٥٨ م وحتى عدوان ١٩٦٧ بل وحتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ م بدعوى أن مصر وسوريا بصفة خاصة أدخلت الخطر الشيوعى الى المنطقة .

وعندما بدأت مصر منذ عام ١٩٧١ م تقلل من اعتمادها على الاتحاد السوفيتى ، وانهاء مهمة الخبراء السوفييت العاملين فى مصر عام ١٩٧٢ م ، ثم الاعتماد على القوة الذاتية للعرب حتى تم نصر أكتوبر عام ١٩٧٣ م ، حرصت الولايات المتحدة على تحسين علاقتها بالدول العربية بعد انحسار الوجود السوفيتى عن مصر بصفة خاصة .

ومما يجب الالتفات اليه أن الولايات المتحدة عندما بدأ النفوذ البريطانى والفرنسى ينحسر عن الأقطار العربية وغير العربية شرقى السويس ، بدأت

تدرك أن القوة الذاتية لشعوب هذه الأقطار كقيلة بالوقوف أمام الخطر الشيوعي ، وأن الشعوب المسلمة من المستبعد تحولها الى اعتناق الشيوعية ، وأن الاتجاه العربى المسلم الذى تقوده كل من مصر والمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربى بصفة خاصة هو وحده الكفيل بمواجهة مثل هذا الخطر . وأن التضامن العربى مع ارتفاع مستوى العرب معيشيا وحضاريا من وسائل مواجهة هذا الخطر .

ولا يقلل من هذا الأمل نجاح الاتجاه الاشتراكى المرتبط بالاتحاد السوفييتى فى أن تكون له ركائز فى بعض أقطار المنطقة ، ولا تعاطف بعض الأقطار العربية مع الاتحاد السوفييتى ومعاداة الولايات المتحدة ، فذلك فى رأينا أمر تفرضه طبيعة المرحلة النضالية التى يخوضها العرب للتخلص من الخطر الصهيونى أولا المدعوم بالتأييد الأمريكى ، وفى اعتقادى أنه لو أسهمت الولايات المتحدة فى حل القضية الفلسطينية بالصورة العادلة والشاملة التى يرضى عنها العرب لما كان هناك خوف من خطر شيوعى على المنطقة العربية .

الفصل السادس

الولايات المتحدة والأقطار العربية

- مقدمة •
- مع مصر •
- مع دول المغرب العربي •
- مع سوريا ولبنان •
- مع دول الخليج العربي •
- مع المملكة العربية السعودية •

مقدمة

مرت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وأقطار الوطن العربي منذ استقلال الولايات المتحدة بمواقف اتسمت في البداية بالسلبية ثم تطورت شيئاً فشيئاً الى أن أصبحت ذات طابع ايجابي . فرغم أن دولة المغرب الأقصى كانت أول دولة في العالم تعترف بالولايات المتحدة دولة مستقلة ذات سيادة أواخر القرن الثامن عشر ، الا أن الولايات المتحدة اتخذت من قضايا العرب مواقف غير ودية في كثير من الأحيان .

وانطلاقاً من دراستنا في الفصل الخامس عن موقف الولايات المتحدة من القضايا العامة التي تهم جميع الأقطار العربية كقضية الاستقلال والوحدة ، وقضية فلسطين وغيرها ، فاننا في هذا الفصل السادس نناقش علاقة الولايات المتحدة بكل دولة عربية على حدة .

واعترافاً من الولايات المتحدة بأهمية مصر قلب العالم العربي النابض ومكانتها التاريخية والحضارية كان اهتمامها بمصر وبقضايا مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين تلك العلاقات التي سنراها غير مستقرة بسبب تمسك مصر باستقلالها وعدم الارتباط بأية قوة خارجية يقيد من حرية حركتها في البناء الداخلي وفي ريادة العالم العربي ومن ثم وجدنا أنه مع وجود فترات مضيئة في علاقة الولايات المتحدة بمصر ، وجدت فترات من الجفاء بل والصدام بين الطرفين .

وماذا كان للولايات المتحدة مواقف من مصر والسودان ، فقد كان لها مواقف أيضاً من دول المغرب العربي وأعني المغرب الأقصى والجزائر وتونس وليبيا ، وهي مواقف خضعت لظروف في كل قطر عربي من هذه الأقطار المغربية ، ومن ثم فاننى فصلت تلك المواقف مع تحديد الظروف المحيطة بها والمؤدية اليها .

ورغم أن سوريا ولبنان خضعت منذ الحرب العالمية الأولى لانتداب فرنسي ، ولم تحصل على استقلالها الا عام ١٩٤٦ م فقد كان للولايات المتحدة مواقف من سوريا ولبنان اختلفت على مدى التاريخ المعاصر بسبب الوضع

السياسى والدينى فى لبنان الخاص والذى يتميز عن الوضع فى سوريا وتطلعاتها نحو القومية والعروبة .

وتمثل أقطار الخليج العربى التى تشمل العراق والكويت والبحرين وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان موضع اهتمام اقتصادى واستراتيجى بالنسبة للولايات المتحدة ، تزايدت تلك الأهمية بتزايد الاستثمارات الأمريكية فى المنطقة فى مجال البترول والتجارة وبتزايد الاتجاهات الاستراتيجية الأمريكية للمحافظة على المنطقة بعيدا عن الخطر الشيوعى الذى يهدد دول المنطقة ، كما يهدد المصالح الأمريكية فى المنطقة .

أما علاقة الولايات المتحدة بالمملكة العربية السعودية فتمثل نموذجا فى الاستقرار بين الدول فى العلاقات الدولية ، وقد قامت على الصداقة والمودة ، حتى فى حالات الاختلاف حول القضايا العربية لا تحدث قطيعة بل خلاف بين أصدقاء ، ومن هنا زادت الاستثمارات الأمريكية فى مجالات البترول بالمملكة العربية السعودية وسارت العلاقات السياسية والعسكرية بين الطرفين فى نفس الاطار من الصداقة ، ومن منطلق حرص المملكة العربية السعودية على عدم الدخول فى النزاعات الدولية .

مصر وأمريكا

أولا - فى مجال الخدمات :

كانت بلاد الشرق الأوسط مجهولة للأمريكيين المتطلعين بعد الاستقلال لمد نشاطهم الى قارات العالم القديم ، فيما عدا مصر التى قرأوا عن تاريخها القديم وما أقامه فراعنة وادى النيل فيها من حضارة قديمة مزدهرة (١) ، ومصر قلب العالم العربى بلا شك عن طريقها ترتبط أقطار المشرق بأقطار المغرب العربى ، وعن طريقها ترتبط آسيا بأفريقيا وأوروبا ، ومع نهضتها الحديثة على يد محمد على أوائل القرن التاسع عشر بدأ نشاط الأمريكيين نحو المنطقة العربية ، ومن ثم فلا نعجب أن تكون مصر مركز الاهتمام الأول لهذا النشاط .

ويمكن التأريخ لبدء العلاقات المصرية الأمريكية منذ أوائل الثلاثينيات من القرن التاسع عشر ، حيث تم تعيين قنصل أمريكى بمدينة الاسكندرية

عام ١٩٣٢ م ، وتوجد وثائق بدار المحفوظات التاريخية بالقاهرة مؤرخة فى أكتوبر ١٩٣٤ م يطلب فيها القنصل الأمريكى فى مصر من وزير خارجية الولايات المتحدة أن يمد مصر بألة لضرب الأرز وأخرى لاستخراج الزيت من بذرة القطن . كما تشير وثيقة أخرى فى عهد محمد سعيد باشا موجهة من القنصل الأمريكى أيضا فى مصر الى حكومته بواشنطن يطلب بناء سفينة بخارية تكون نموذجا لبواخر أخرى قد تطلبها مصر من الولايات المتحدة .

١ - الإرساليات :

بدأ النشاط الأمريكى فى مصر - كما بدأ بعد ذلك فى الأقطار العربية الأخرى - على يد البعثات التبشيرية الأمريكية ذات النشاط التعليمى والطبى والاجتماعى والدينى ، وكان أول مركز ينتسب الى الاتحاد الكنسى United Presbyterian الأمريكى قد أنشئ فى مدينة أسيوط عاصمة صعيد مصر عام ١٨٦٥ م ، حيث توجد هناك أعداد من السكان الأقباط لا يرون غضاضة فى الاستفادة من الخدمات التى يقدمها هذا المركز ، وكان أبرز نشاط لهذا المركز انشاء ما عرف بكلية أسيوط التى تضم مدرسة ابتدائية ومدرسة ثانوية ، الى جانب ملجأ لرعاية الأيتام واللقطاء والعجزة من أبناء تلك المنطقة من مصر ، يعرف باسم ملجأ « ليليان تراشر » .

ومن أسيوط انتقل نشاط البعثة التبشيرية الأمريكية الى منطقة الدلتا حيث تم انشاء مراكز تعليمية أمريكية مشابهة لمركز أسيوط ، بل وأنشئ مركز آخر بمدينة الاسكندرية ، ومركز آخر أيضا بمدينة القاهرة تطور الى أن أصبح فى عام ١٩٢٠ م تحت اسم الجامعة الأمريكية التى وصفت بأنها أكبر مشروعات الإرسالية الأمريكية فى مصر (٢) .

ب - الضباط والقضاة :

على أن أهم نشاط أمريكى بمصر فى القرن التاسع عشر هو استخدام الحديوى اسماعيل ضباطا أمريكيين فى الجيش المصرى ، وقضاة أمريكيين فى المحاكم المختلطة ، انطلاقا من رغبة اسماعيل فى الاستفادة بخبرة الضباط الأمريكيين والذين اكتسبوا خبرة طبية فى العمليات الحربية كان آخرها الحرب الأهلية الأمريكية التى اشتعلت فى المدة من ١٨٦١ الى ١٨٦٥ م ، كما

كانت له رغبة أيضا في الاستفادة من خبرة القضاة الأمريكيين في المحاكم المختلطة التي أنشأها منذ عام ١٨٦٧ م ليعالج بها مشكلات المحاكم القنصلية ، ونظرا لأن القضاء الأمريكي متعدد الدرجات يبدأ من المحاكم المحلية في الولايات الى المحكمة الفيدرالية في العاصمة الأمريكية واشنطن ، ومن ثم فلهم خبرة راسخة في القضاء ، الى جانب رغبته في أن يوازن بهم القضاة الانجليز والفرنسيين المدعومين من قناصل بلادهم في مصر .

وكانت آمال الحديوى اسماعيل تتعلق بالأمريكيين - ضباطا وقضاة - حتى يستطيع من استخدامهم التقليل من التدخل الأجنبي - الانجليزى الفرنسى خاصة - فى الشؤون الداخلية لمصر ، وباعتبار أن الأمريكيين ليست لهم مطامع استعمارية فى مصر آنذاك ، وليست لدى المصريين خبرة مؤلة سابقة من الأمريكيين بالمقارنة بخبراتهم مع كل من الانجليز والفرنسيين على سبيل المثال .

وقد استخدم الحديوى اسماعيل الضباط الأمريكان فى عملياته العسكرية فى السودان وفى شرق أفريقيا ، اذ شارك هؤلاء فى عمليات فتح دارفور وكردفان وبحر الغزال وخط الاستواء ، كما شاركوا فى الحرب المصرية الحبشية ١٨٧٥ - ١٨٧٧ م ، واستمر تواجدهم بالجيش المصرى حيث تولوا وظائف قيادية فيه حتى حدث الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ م فانتهى وجودهم فى هذه الوظائف نتيجة لقرار حل الجيش المصرى والتخلص من أسلحته الذى صدر فى ١٩ سبتمبر ١٨٨٢ م .

ومن الجدير بالذكر أن الضباط الأمريكان الذين عملوا فى الجيش المصرى على عهد الحديوى اسماعيل لم يشكلوا بعثة عسكرية رسمية ، وأنهم تعاقدوا مع الحديوى اسماعيل بصفتهم الشخصية وان كان التحاقهم بالجيش المصرى قد جاء بتشجيع من الحكومة الأمريكية . فقد زار الجنرال « ويليام شيرمان ، William Sherman رئيس هيئة أركان حرب الجيش الأمريكى مصر فى شتاء عام ١٨٧٢ م للاطمئنان على الضباط الأمريكان العاملين بالجيش المصرى والذين أوصى باستخدام عدد كبير منهم منذ عام ١٨٦٩ م . وقد أكد أنه يؤيد استخدام الضباط الأمريكيين فى الجيش المصرى من أجل مساعدة مصر على بلوغ استقلالها .

وقد استمر استخدام الضباط الأمريكين فى الجيش المصرى حتى عام ١٨٧٨ م عندما سرح هؤلاء الضباط فى يونيو من هذا العام جميعا بسبب اشتداد الأزمة المالية والضغط الأجنبى - الانجليزى الفرنسى - ما عدا الجنرال

ستون Stone الذى ترك الجيش المصرى عقب حوادث الثورة العربية وبداية الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ م (٣) .

أما القضاة الأمريكين فى المحاكم المختلطة فقد استخدمهم الحديوى اسماعيل منذ انشاء المحاكم المختلطة ، وحتى انتهاء أجل تلك المحاكم ، فى الوقت الذى استمرت فيه المحكمة القنصلية الأمريكية تبأشر التقاضى بين رعايا الولايات المتحدة الأمريكية المقيمين بمصر فى الأحوال الشخصية وهى مسائل الزواج والطلاق وحماية الممتلكات ٠٠ الخ (٤) كما هو الحال بالنسبة لرعايا الدول الأخرى فى مصر حيث تتولى المحاكم القنصلية التابعة لدولهم رعاية الأحوال الشخصية لهم .

وعندما حاولت مصر إنهاء الامتيازات الأجنبية وإلغاء المحاكم المختلطة ، منذ الثلاثينات من القرن الحالى ، وقفت الولايات المتحدة من المحاولة المصرية موقف الحياد فى أول الأمر ونصحت الحكومة المصرية بأن تقترح على الدول الأجنبية إجراء تغيير جذرى فى إجراءات هيئة المحاكم المختلطة كخطوة أولى ، وفى هذا التغيير يمكن النص على جعل القضاة المصريين يتراأسون الدوائر القضائية للمحاكم المختلطة (٥) .

وجاءت موافقة الحكومة الأمريكية الكاملة على المطلب المصرى فى رسالة من وزير الخارجية الأمريكية الى الوزير المفوض الأمريكى فى القاهرة ، بأنه بناء على مذكرة وزير الخارجية المصرية « عزيز عزت » المؤرخة فى ١٠ يوليو ١٩٣٥ م برقم ١١/١١/٣٢ (٣٣ مسلسل) بطلب الموافقة على تغيير المادة رقم ٣ من النظام القضائى للمحاكم المختلطة حتى يمكن لقاض مصرى تراأس الجلسات ، بحيث لا تنص صراحة على جنسية الرئيس وأن يترك ذلك للهيئة القضائية . وأن الحكومة الأمريكية توافق على هذا التعديل فى المادة بناء على مذكرة وزير

(٣) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى

القرن ١٩ ص ١١١ .

(٤) U.S. Documents, The Secretary of State to Messers Alexander and Green of New York, Washington, August 26, 1935, No. 17618.

(٥) U.S. Documents, The Chief of the Division of Near Eastern Affairs, No. 883.05/516. Washington, October 13, 1934.

الخارجية المصرية (٦) .

وبعد معاهدة ١٩٣٦ م التي قررت إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر بعد فترة انتقال ، على أن تبقى المحاكم المختلطة بسلطات محدودة خلال تلك الفترة التي يقرها مؤتمر يعقد لهذا الغرض يضم مصر والدول الأجنبية التي يتمتع مواطنوها بامتيازات في مصر ، وعندما عقد المؤتمر في مدينة « مونترو » بسويسرا في المدة من ١٢ أبريل الى ٨ مايو ١٩٣٧ م واشتركت فيه الولايات المتحدة الأمريكية الى جانب الدول الأوروبية وغير الأوروبية الأخرى ، وانقت الولايات المتحدة على إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر ، مع بقية الدول التي شاركت في المؤتمر . وقد أدرك المصريون التأييد الأمريكي للعمل في إنهاء الامتيازات الأجنبية بمصر (٧) .

ج - التجارة :

وكانت التجارة أحد الأنشطة التي مارسها الأمريكيون في مصر التي كانت بحكم موقعها الجغرافي ووجود قناة السويس في أراضيها ، ونظرا لكثافتها السكانية بالمقارنة بالاقطار العربية والأفريقية المجاورة ، تجتذب الكثير من الشركات الأمريكية ورجال الأعمال الأمريكيين ، ومن ثم وجدنا النشاط الاقتصادي الأمريكي في مصر يتزايد سنة بعد أخرى ، ولولا وجود الاحتلال البريطاني وما يفرضه من قيود على التجارة العالمية - غير الانجليزية - مع مصر لازداد النشاط التجاري الأمريكي بمصر كثيرا في خلال سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى عما حدث فعلا ، ولعل ازدياد هذا النشاط بعد اعلان استقلال مصر عام ١٩٢٢ م خير دليل على ما نقول .

وتمثل النشاط التجاري الأمريكي في مصر في وجود شركات أمريكية تتخذ من مصر مركزا للترويج بضائعها ليس فقط بين المصريين ولكن بين الاقطار العربية والأفريقية ، مثال ذلك أن شركة البترول الأمريكية المسماة Standard Oil Company of New York (سكوني) (SOCONY) افتتحت لها فرعا في مصر لبيع البترول وخاصة الكيروسين منذ عام ١٨٩٨ م ، وكان

U.S. Documents, The Secretary of State to the Minister in Egypt. (٦)

(Fish) No. 883.05. Telegram, Washington, January 13, 1936

Ds Nova : op. cit. p. 368.

(٧) .

هذا الفرع يخدم كذلك الأقطار العربية الأخرى خاصة أقطار المشرق العربي ، وبصفة أخص بلاد الشام . وقد امتد نشاط هذا الفرع ليقدم الى جانب مصر وبلاد الشام ، كلا من السودان وقبرص والعراق وايران والجزيرة العربية ، والصومال الفرنسي والصومال البريطاني والصومال الايطالي (٨) .

وبعد أن كان هذا الفرع لشركة سكوني الأمريكية يقتصر نشاطه على بيع الكيوسين في مبدأ الأمر ، اتسع هذا النشاط ليشمل انشاء مخازن للفحم الحجري ومستودعات للمنتجات البترولية في كل من الاسكندرية ومنطقة قناة السويس ، ومخازن للمعدات ، ومصنع للمعلبات المصنوعة من الصفيح ، ومعمل لتعبئة المنتجات الزراعية . وكل هذه النشاطات تستدعي بطبيعة الحال تواجد رعايا أمريكيين على أرض مصر لإدارة هذه النشاطات .

وقد ازدهرت التجارة الأمريكية في مصر منذ أن تأسست الفرقة التجارية الأمريكية في مدينة استانبول في عام ١٩١١ م American Chamber of Commerce (٩) ومنذ أن افتتحت لها فرعا في مصر كان مقره مدينة القاهرة ، ومن ثم صارت مصر مركزا رئيسيا لعدة شركات أمريكية مثل شركة سنجر Singer لماكينات الخياطة التي اتخذت من القاهرة مركزا رئيسيا يشرف على عدة فروع داخل مصر وخارجها ، وشركة فورد Ford وشركة جنرال موتورز General Motors للسيارات التي جعلت مصر مقرا لمركز رئيسي لبيع انتاجها من السيارات وقطع الغيار . ومن الشركات الأمريكية العاملة في مصر كذلك شركة كوداك Kodak للتصوير ، وشركة Remington Typewriter لماكينات الطباعة وعدة شركات للتصوير السينمائي ، الى جانب عدة شركات استيراد لبيع المنتجات الأمريكية تتراوح من شنت يد السيدات الى السلع المتعلقة بالنواحي الطبية والسلع المعلبة . ونتيجة لان الأمريكيين قد زادوا من استخدامهم لقناة السويس في نشاطهم التجاري مع آسيا وأفريقيا ، فقد بذلوا اهتماما كبيرا بتجارة الترانزيت مع مصر . وقد زادت هذه النشاطات زيادة كبيرة حتى انها حققت أرباحا في عام ١٩٣٨ على سبيل المثال ١٤ مليون دولار أنفق منها أربعة ملايين فقط على أعمال البعثة التبشيرية الأمريكية في مصر . ومع توسع الاستثمارات الأمريكية في مجال النفط العربي شهدت الأرض المصرية نشاطا

لشركات أمريكية تبحث عن البترول وتستغله لمصلحة الطرفين ، عملت في منطقة خليج السويس والصحراء الغربية .

د - الفينيون :

وتمثل النشاط الأمريكي بمصر في وجود فنيين على الأرض المصرية منهم علماء آثار جاءوا ممثلين لجامعات ومتاحف بالولايات المتحدة للبحث عن الآثار المصرية في أنحاء مصر منذ عام ١٨٩٩ م كان منهم علماء يمثلون جامعة كاليفورنيا ومتاحف هارفارد Harvard وبوسطن Boston وميتروبوليتان Metropolitain بنيويورك ، وقد لقي هؤلاء العلماء كل مساعدة من المصريين ، ولكن يبدو أن المعتمد البريطاني في مصر لورد كتشنر قد اتخذ موقفا غير ودي منهم ، حيث كتب مدير بعثة متحف متروبوليتان من الأقصر في صعيد مصر الى الرئيس الأمريكي Woodrow Wilson عام ١٩١٣ م ، كما سبق أن ذكرنا ، يشكو من أن الاجراءات التي اتخذها لورد كتشنر تجعل الاستمرار في العمل للتنقيب عن الآثار أمام الأمريكيين عملية صعبة جدا ، ويطلب من الرئيس ويلسون تعيين ممثل دبلوماسي أمريكي في مصر تكون له اهتمامات بالآثار القديمة ، ولكن الرئيس لم يحقق هذا الطلب حيث أن من شغل هذا المنصب الدبلوماسي كان رجل أعمال له اهتمامات سياسية وليست له اهتمامات بالآثار (١٠) .

وعندما أنتج نشاط علماء الآثار الأمريكيين في مصر اكتشافات قيمة تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية في العشرينات من القرن العشرين - ونتيجة لجهود العالم الأثري الأمريكي برستد Breasted - بهدية عبارة عن عشرة ملايين دولار ، تقدم بها رجل المال الأمريكي جون روكفلر John D. Rockefeller من أجل بناء متحف يضم الآثار التي تم كشفها وتلك التي سيتم كشفها في المستقبل ، ولكن المصريين لم يتقبلوا هذه الهدية بسبب استيائهم من موقف الأمريكيين الرسمي المتعاطف مع أعدائهم وأعنى الانجليز والصهيونية في فلسطين ، مما دفع بالمستر روكفلر الى أن يبعث بالمبلغ الى مدينة القدس حيث تم بناء متحف هناك (١١) .

كما أن النشاط الأمريكي تمثل في استعانة المصريين بخبراء أمريكيان في الزراعة والرى حيث استفادت مصر من خبرة الأمريكيين في تلية خزان أسوان عام ١٩٢٨ م ، وفي زراعة الدخان وصناعته بمصر عام ١٩٢٩ م ، هذا الى جانب كثرة تواجد الفنيين الأمريكيين وتزايد أعدادهم مع تزايد الأجهزة والأدوات المصنعة التي تباعها الشركات الأمريكية في مصر ، هذا الى جانب الأعداد الكبيرة من السائحين الأمريكيين الذين تجذبهم أهرامات مصر وغيرها من الآثار المصرية القديمة فيفدون لزيارة مصر سنويا خاصة في فصل الشتاء حيث يتمتعون بشمسها ودفء جوها الى جانب استمتاعهم برؤية الآثار التاريخية .

ثانيا : في مجال السياسة :

أ - ضرب الاسكندرية :

لعل أول موقف سياسى أمريكى نحو مصر قد ظهر من خلال ضرب الأسطول الأنجليزى لمدينة الاسكندرية يومى ١١ و ١٢ يوليو ١٨٨٢ م ، فان الولايات المتحدة كانت تتجنب باستمرار ومنذ حصولها على الاستقلال الانغماس فى أية مشكلات سياسية ، ولكن الوثائق الأمريكية أوضحت أن الأمريكيين كان لهم موقف ودى من الانجليز أثناء اعتداء الأخيرين على الاسكندرية ، ولسنا مع القائلين بأن هذا الموقف كانت تمليه النواحي الانسانية أكثر مما تمليه الناحية السياسية أو العلاقات الدولية .

اذ تذكر رسالة موجهة من السفير البريطانى بواشنطن الى وزير الخارجية الأمريكية ما نصه : سيدى ان لى الشرف أن أبلغك بأننى مكلف من الأيرل جرانفيل Earl Granville - وزير الخارجية البريطانية - لكى أعبر لحكومة الولايات المتحدة عن تقدير حكومة صاحبة الجلالة الملكة لشعور المودة الذى أظهره أدميرال الفرقة البحرية الأمريكية حيث ساعد جنود البحر البريطانيين والسفن البريطانية ، مما نتج عن هذه المساعدة ذات الأثر الكبير المحافظة على حياتهم وممتلكاتهم فى مدينة الاسكندرية بعد انسحاب قوات الثورة المصرية منها بقيادة عرابى باشا فى اليوم الثانى عشر من يوليو ١٨٨٢ م ، (١٢) .

وتعليقنا على هذه الرسالة يأتي مما جاء فيها والتي تحمل معنى وجود البحرية الأمريكية على مقربة من مسرح العمليات في الاسكندرية ومن ثم ساعد رجال البحر الأمريكيين بحارة السفن البريطانية المعتدية بتقديم خدمات طبية وانقاذ لهم . كما أنها تحمل معنى آخر هو نزول الأمريكيين الى المدينة المهتمة مع الانجليز وساعدوا في حماية البريطانيين وغيرهم من الأجانب في أنفسهم وممتلكاتهم ضد عمليات الانتقام التي مارسها المصريون ضد الأجانب، وهذا العمل الذي قام به الأمريكيون في مدينة الاسكندرية سكنت عنه الوثائق الأمريكية فلم تزد تفصيلا .

وردا على رسالة السفير البريطاني كتب وزير الخارجية الأمريكية ما يلي : سيدي ، اشارة الى رسالتكم الموجهة الينا والمؤرخة في اليوم السابع عشر من شهر سبتمبر الحالى ، والتي تنقل للوزارة - وزارة الخارجية الأمريكية - تعبير الشكر والتقدير من جانب حكومة صاحبة الجلالة الملكة بسبب التعاطف الذى أبداه أدميرال الفرقة البحرية الأمريكية بمساعدة رجال البحر البريطانيين والسفن الحربية الانجليزية وللحفاظ على حياة وممتلكات الرعايا الانجليز بمدينة الاسكندرية فى اليوم الثانى عشر من شهر يوليو الماضى بعد انسحاب قوات الثورة المصرية منها بقيادة عرابى باشا ، فان لى الشرف أن أبلغك اننى تلقيت بكل ترحيب وسعادة رسالتكم هذه ونقلتها بكل فخر لزميلى وزير البحرية ، (١٣) .

ولعل هذه الرسالة تفسر وجود تعاطف حكومى بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى ، ورغم أن هذا التعاطف من باب مساعدة أبناء العمومة لبعضهم البعض ، فنحن من واقع شعورنا الوطنى لا يمكن أن نقبل هذا التفسير ، ومن ثم لا نجد عذرا للولايات المتحدة فى هذا السلوك القائم على مساعدة العدوان .

ب - اثناء الاحتلال البريطانى :

ورغم أن مصر كانت من الوجهة الرسمية - ورغم وجود قوات الاحتلال البريطانى - ولاية عثمانية الا أنها كانت تتمتع بقدر من الاستقلال أكثر مما تتمتع به بقية ولايات الدولة فى العالم العربى ، ومنذ وقعت فى عام

١٨٣٠ م بين كل من الولايات المتحدة والامبراطورية العثمانية معاهدة الدولة الاولى بالرعاية **Most-favored-nation treaty** تخول للولايات المتحدة امتيازات في أنحاء الدولة العثمانية تم تعيين قناصل أمريكيين في أنحاء الامبراطورية تحت اشراف القنصل الأمريكي العام في استانبول ، وكان هؤلاء القناصل في كل من الاسكندرية وبيروت وأرضروم والقدس وبغداد . بينما كانت القنصلية العامة في القاهرة لها ثقلها حيث النشاط الأمريكي التجارى يتزايد الى جانب استخدام الحكومة المصرية لأعداد من القضاة الأمريكيين فى المحاكم المختلطة والاضباط الأمريكيين فى الجيش المصرى . وفى عام ١٩١٤ م افتتحت قنصلية أمريكية فى مدينة الاسكندرية تحت اشراف القنصلية الأمريكية بالقاهرة (١٤) . ثم رفعت درجة التمثيل الدبلوماسى الأمريكى بمصر الى مفوضية عام ١٩٢٢ ثم الى سفارة عام ١٩٤٦ م .

ورغم أن الولايات المتحدة اتخذت لنفسها سياسة حيادية تقوم على عدم التدخل فى المشكلات العالمية مع اعترافها بنفوذ الدول الأوروبية فى أقطار آسيا وأفريقيا ، ومن ذلك اعترافها بالنفوذ البريطانى فى مصر ، رغم ذلك فانها كانت تبدى تعاطفا مع الانجليز فى سياستهم بمصر بما يؤدى الشعور الوطنى المصرى ، فاننا رأينا مثلا موقفها الودى من عملية ضرب الأسطول البريطانى لمدينة الاسكندرية عام ١٨٨٢ م . بل ان الأمريكيين لم يظهروا أى تأييد معنوى - على الأقل - للمصريين فى صراعمهم ضد قوات الاحتلال البريطانى ، وعلى العكس نجسد الرئيس Theodore Roosevelt

عندما زار القاهرة عام ١٩١٠ م أشاد بالحكم البريطانى فى مصر واعتبر السيطرة البريطانية على الأمور فى مصر خسة للمدنية ، وسار شوطا أبعد أكثر قبحا عن الحركة الوطنية المصرية حين أعلن أن المصريين هم بعيدين عن أن يكونوا مستعدين للوقوف وحدهم على أقدامهم (١٥) .

وخلال الحرب العالمية الأولى اشتدت المقاومة المصرية ضد السيطرة البريطانية ، وتعلقت الحركة الوطنية بنقاط الرئيس الأمريكى ويلسون الأربعة عشرة وخاصة النقطة رقم ١٢ الخاصة بحق الشعوب فى تقرير مصيرها ، على أمل أنه بعد انتهاء الحرب ستؤيد الولايات المتحدة تطبيق هذه النقاط ومن

ثم يصبح من حق مصر الاستقلال التام وبقاء قوات الاحتلال البريطانية عن الأرض المصرية ، ولكن الرئيس ويلسون حطم آمال الوطنيين المصريين بتجاهل نداء الوفد المصرى لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح بباريس ، بل وباعترافه الرسمى فى أبريل عام ١٩١٩ م بالحماية انبريطانية على مصر وعقب الحرب سافر وفد مصرى الى واشنطن خلال شتاء عام ١٩٢٠/١٩١٩ م لعرض القضية المصرية على الرأى العام الأمريكى والمسئولين فى الحكومة الأمريكية ، ولكن هذا الوفد عاد بخيبة أمل ولديه انطباع بأن الرئيس الأمريكى والحكومة الأمريكية بأجهزتها المتعددة ليسوا على استعداد لاعطاء مصر تأييدا(١٦) ولو معنويا على حساب العلاقات الحسنة البريطانية الأمريكية وأدرك المصريون أن نقاط ويلسون صارت حبرا على ورق ليس أ .

ج - بين الحربين :

وعندما حصلت مصر على استقلالها - المنقوص - بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ م اعترفت الحكومة الأمريكية بالوضع الجديد فى مصر مع الاعتراف بأن مصر منطقة نفوذ بريطانى ، ومن ثم ركزت على ضرورة حماية مصالح الأمريكين فى مصر فى المستقبل فى ظل حكومة مصرية فى دولة مستقلة كما كانت محمية فى ظل السيطرة البريطانية على مصر ، وقد تلقت وزارة الخارجية الأمريكية من وزارة الخارجية البريطانية ما يطمئنها حول هذا الموضوع . وعندما اعترفت الحكومة الأمريكية بالحكومة المصرية رفعت على الفور تمثيلها الدبلوماسى فى مصر من قنصلية عامة الى مفوضية .

ومع هذا الاعتراف الأمريكى بمصر المستقلة فقد سارت العلاقات المصرية الأمريكية خلال العقدين التاليين - العشرينات والثلاثينات - ببطء ، ولم تميز هذه العلاقات خلال هذه الفترة سوى عقد اتفاقية للتحكيم فى المنازعات بين الطرفين فى ٧ أغسطس ١٩٢٩ م ، وفى العام التالى - ٢٤ مايو ١٩٣٠ م - وقعت اتفاقية بين البلدين حول الجمارك بموجب الدولة الأكثر رعاية ، ووضع مشروع معاهدة بين الطرفين لتسليم المجرمين عام ١٩٣٣ م ولم يتم التوقيع عليها ، كما دارت مفاوضات من أجل عقد اتفاق تجارى خلال الأعوام ١٩٣٦/١٩٣٩ م . كما أن العلاقات المصرية الأمريكية شهدت انتعاشا بتأييد الولايات المتحدة لالغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر أثناء مؤتمر مونتريو عام ١٩٣٧ م .

ومما يستحق الذكر أنه حتى الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة رغم استياء المصريين من موقفها غير المؤيد للمطالب الوطنية المتمثلة في إنهاء الوجود البريطاني في مصر والسودان ، إلا أن الأمريكيين يشعرون بالرضا من سياستهم في مصر مستندين في ذلك إلى أن الولايات المتحدة لم تنزل قوات عسكرية إلى أرض مصر ، كما لم تعين وكلاء لها في مصر لهم تدخلات في شئون الحكومة المصرية ، وأن الدبلوماسيين الأمريكيين الذين عملوا في مصر ركزوا كل نشاطهم لرعاية أعضاء البعثات التبشيرية في عملهم المتنوع في المجالات التعليمية والخيرية والثقافية إلى جانب رعاية التجار ورجال الأعمال والفنيين الأمريكيين ، إلى جانب رعاية ٧٠٠ مواطن أمريكي كانوا مسجلين في القنصليات الأمريكية بمصر في عام ١٩٣٨ م (١٧) .

وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية قدمت الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية وفنية إلى مصر نظير تسهيل عمل القوات الأمريكية والبريطانية في عملياتها العسكرية ضد قوات المحور على الأرض المصرية ، ونظير تسهيل مرور التجارة الأمريكية التي تحملها السفن عبر قناة السويس والمياه المصرية ، إلى جانب زيارة الرئيس فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt (١٨) إلى مصر واجتماعه بالملك فاروق ملك مصر وبعض الزعماء العرب كان منهم الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية .

د - بعد الحرب الثانية :

وبعد انتهاء معارك الحرب العالمية الثانية صارت الولايات المتحدة أكثر انغماسا في مشكلات الشرق الأوسط ، ومن ثم استغادت مصر من المساعدات الأمريكية نتيجة مبدأ ترومان عام ١٩٤٩ م ، ولكن مصر ساءها أن تشارك الولايات المتحدة في إصدار ما عرف بالتصريح الثلاثي - الأمريكي الانجليزي الفرنسي - الخاص بضمان حدود إسرائيل في عام ١٩٥٠ م ، بعد الهدنة التي أعقبت الحرب العربية اليهودية ١٩٤٨/١٩٤٩ م .

وفي مواجهة اقتناع دول الغرب بأن مركز الدفاع عن المصالح الغربية في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية ، إنما يكون في منطقة السويس

Ibid, p. 380.

The American Assembly : op. cit., p. 152.

(١٧)

(١٨)

بمصر ، وكان البريطانيون يعتبرون مصر محور قوة الشرق الأوسط ، وعلى هذا فقد اقتنعت دول الغرب أن مصر هي المكان الطبيعي للبدء منها لاقامة منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط ، ومن ثم فانه في ١٣ أكتوبر ١٩٥١ م دعت كل من بريطانيا العظمى وفرنسا وتركيا والولايات المتحدة مصر للمساهمة في انشاء قيادة حلف للدفاع عن الشرق الأوسط ، واذا كانت مصر مستعدة للانضمام لهذه القيادة والسماح باستخدام امكانياتها التي تشمل منطقة قناة السويس ، فان بريطانيا العظمى سوف توافق على الغاء المعاهدة الانجليزية المصرية لعام ١٩٣٦ م - وهي المعاهدة التي كانت مصر قد أعلنت رسميا الغاءها عام ١٩٥٠ م - وأن بريطانيا سوف تجلي كل القوات البريطانية التي لا تحتاجها قيادة الحلف (١٩) ، ولكن مصر رفضت العرض الغربي ، وظلت ترفضه بعد ذلك بل وترفض الارتباط مع دول المعسكر الغربي بأية أحلاف عسكرية أو سياسية ، وكان هذا الرفض المصرى سببا في عدم صفاء العلاقات المصرية الأمريكية .

وعندما حدثت الثورة في مصر عام ١٩٥٢ م اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقف التأييد لهذه الثورة رغم أن بريطانيا كان لها موقف مغاير وكان هدف الولايات المتحدة من هذا التأييد هو أن يكون نفوذها في مصر أعلى من نفوذ أية قوة أجنبية أخرى حتى ولو كانت حليفتها بريطانيا . وقد شعر قادة الثورة المصرية بالارتياح والامتنان للموقف الأمريكى ، ومع ذلك استمرت مصر في رفض الانضمام لأية أحلاف مما جعل الولايات المتحدة تبحث عن دولة عربية أخرى تقبل العرض الغربى ، وقد وجدت الولايات المتحدة بغيتها في العراق ورئيس وزرائه نورى السعيد المعروف بولائه للغرب .

ومنذ ثورة ١٩٥٢ م حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ م سارت العلاقات المصرية الأمريكية فى سلسلة من الأفعال وردود الأفعال ، بعضها كان ايجابيا والبعض الآخر كان سلبيا ، وكانت الأفعال وردود الأفعال فى العلاقات المصرية الأمريكية تسير على النحو التالى :

أولا : جلاء الانجليز عن السودان ومصر :

سارت العلاقات الأمريكية المصرية فى جو ودى وثقة متبادلة منذ ان حظيت حكومة الثورة التى كان على رأسها اللواء محمد نجيب والكولونيل جمال عبد الناصر بالتأييد الأمريكى بسبب ما بداته حكومة الثورة المصرية من اصلاح عملى وواضح فى مصر ، كما أن الأمريكىين ساندوا مصر بالوسائل الدبلوماسية من أجل تحقيق الاهداف الوطنية التى تمثلت فى الاتفاق مع البريطانى المصرى لجلاء القوات البريطانية عن السودان عام ١٩٥٢ ، والاتفاقية المصرية البريطانية عام ١٩٥٤ م لجلاء الجيش البريطانى من قواعد العسكرية المتمركزة فى منطقة قناة السويس (٢٠) . وقد ارتبط هذا الموقف الأمريكى المؤيد للمطالب الوطنية المصرية بتقديم المساعدات الاقتصادية لمصر بموجب مشروع النقطة الرابعة . والتى هدفت الولايات المتحدة منها استقرار الأمور فى مصر وشعور المصريين بحميل الولايات المتحدة ، ومن ثم المشاركة - ان أمكن - فى مشروعات الدفاع الغربية .

ثانيا : الأسلحة السوفيتية :

عندما رفضت مصر سياسة الأحلاف الدفاعية التى عرضت عليها منذ قامت ثورتها ١٩٥٢ م ، وحاولت تقوية اتفاقية الضمان الجماعى العربى فى نطاق الجامعة العربية كوسيلة للمحافظة على الأمن والاستقرار فى المنطقة العربية والدفاع عنها ضد كل تدخل خارجى ، استأمت الحكومة الأمريكية ومعها دول المعسكر الغربى ، ومن ثم اتجهت الى العراق حيث استطاعت جر حكومته التى كان يرأسها نورى السعيد صديق الغرب القوى الى الدخول فيما عرف باسم حلف بغداد الذى أعلن فى يناير ١٩٥٥ م والذى اشتركت فيه كل من العراق وتركيا وايران وباكستان وانجلترا ولم تنضم اليه الولايات المتحدة رسميا وان دعمته بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية والفنية .

اعتبرت الحكومة المصرية اشتراك العراق فى تحالف مع دول أجنبية خيانة للقضية العربية وللمعاهدات العربية ، كما اعتبر الرئيس عبد الناصر ظهور حلف بغداد بأنه طعنة من الولايات المتحدة ودول المعسكر الغربى للسياسة المصرية القائمة على رفض الأحلاف مع الدول الأجنبية ، ومن ثم أخذت أجهزة الدعاية المصرية تهاجم بعنف حلف بغداد ونورى السعيد رسميا وان دعمته بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية والفنية .

والولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها دول المعسكر الغربى ، وشهد عام ١٩٥٥ م تطورا فى سوء العلاقة بين مصر والولايات المتحدة نتيجة للهجوم المصرى على حلف بغداد ، ونتيجة لحضور الرئيس عبد الناصر مؤتمر باندونج حيث تبنى مع الرئيس اليوجوسلافى « جوزيف بروز تيتو » ورئيس وزراء الهند « جواهر لال نهرو » سياسة الحياد الايجابى والتعايش السلمى وعدم الانحياز لآى من المعسكرين المتنافسين المعسكر الشرقى بزعامة الاتحاد السوفيتى والمعسكر الغربى بزعامة الولايات المتحدة .

اعتبرت الولايات المتحدة هجوم أجهزة الاعلام الحكومية المصرية على حلف بغداد موجه اليها خاصة بعد أن رفضت كل الدول العربية الانضمام الى الحلف رغم الضغوط والاغراءات الأمريكية ، بل تشجعت بعض الحكومات العربية فشاركت فى الهجوم على الحلف مثل الحكومة السورية ، وحكومة المملكة العربية السعودية ، وزاد من حقن الولايات المتحدة على مصر اعلان الحكومة المصرية فى مايو ١٩٥٥ م الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية ، ولكن وجهة النظر المصرية كانت أن هذا الاعتراف انما حدث بسبب موافقة الولايات المتحدة على بيع حلف شمال الأطلسى أسرار صنع الطائرات النفاثة بواسطة فرنسا لاسرائيل ، وعلى بيع عشرين طائرة نفاثة عن طريق كندا(٢١) ، كما سبق أن ذكرت .

وقد زاد من سوء العلاقة بين مصر والولايات المتحدة أنه بعد أن اعتدت القوات الاسرائيلية المسلحة بأسلحة حديثة فى فبراير ١٩٥٥ م على موقع حربى مصرى فى غزة كان الاعتداء الأول من نوعه ضد القوات المصرية ، والأول فى مناطق الادارة المصرية منذ عام ١٩٤٩ ، طلبت الحكومة المصرية من دول المعسكر الغربى - المصدر الوحيد لتسليح الجيش المصرى حتى ذلك التاريخ - أسلحة حديثة للجيش المصرى ، فرفضت فرنسا كما سبق أن ذكرت امداد مصر بأية أسلحة الا اذا أوقفت مصر مساعداتها للثوار الجزائريين ، بينما قدمت بريطانيا ٤٠ دبابة دون ذخيرة كافية ، أما الولايات المتحدة فقد اشترطت انضمام مصر لاتفاق دفاعى معها أو أن تدفع مصر ثمن الأسلحة المطلوبة بالدولار الذى تفتقده مصر(٢٢) .

لم يكن أمام الحكومة المصرية بعد هذا الموقف الغربى من تسليح الجيش المصرى الا أن تبحث عن مصدر آخر بعيد عن دول الغرب للحصول على الأسلحة ونتيجة لنصيحة « شواين لاي » رئيس وزراء الصين الشعبية بدأت المفاوضات بين مصر والاتحاد السوفيتى لشراء أسلحة للجيش المصرى على أن يسدد ثمن هذه الأسلحة بالقطن والأرز من إنتاج الأرض المصرية ، وقد حرصت الحكومة المصرية وهى تعلن عن صفقة الأسلحة هذه ألا تثير العول الغربية فذكرت أن الصفقة تمت مع تشيكوسلوفاكيا وأن الجيش المصرى سيزود بأسلحة تشيكية .

انزعجت الولايات المتحدة من اعلان الرئيس عبد الناصر فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ م عن صفقة الأسلحة التشيكية فأرسلت فى اليوم التالى مندوبا أمريكيا الى القاهرة يعرض على الرئيس عبد الناصر التخلي عن السلاح السوفيتى فى مقابل امداد جيشه بسلاح أمريكى ولكن بشرط ألا يستخدمه فى عمليات عسكرية هجومية - وهذا يعنى عدم استخدام السلاح الأمريكى ضد اسرائيل أو ضد أية دولة عربية ترتبط مع الولايات المتحدة بصداقة - ، كما قدم تسهيلات فى الدفع لتسديد ثمن هذا السلاح .

وحرص المندوب الأمريكى أن ينبه الرئيس المصرى بأن شراء الأسلحة السوفيتية للجيش المصرى سوف يرهن الاقتصاد المصرى للاتحاد السوفيتى لمدة سنوات طويلة مقبلة ، كما سيؤدى الى دخول المنطقة العربية فى الحرب الباردة بين المعسكرين بصورة تم تكن موجودة قبلا . ولكن الرئيس المصرى رفض التفسيرات الأمريكية ، وأعلن للمندوب الأمريكى أن مصر حاولت كثيرا الحصول على السلاح من دول الغرب دون جدوى (٢٣) . وأنه ليس على استعداد لالغاء صفقة الأسلحة الروسية على مجرد وعود أمريكية ، مما زاد العلاقات الأمريكية المصرية سوءا ، واعتقدت الولايات المتحدة أن الرئيس عبد الناصر مسئول عن ادخال السوفييت الى منطقة الشرق الأوسط مما يؤثر على المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للولايات المتحدة ويعرضها للخطر ، ومن ثم أخذت تدعم من أصدقائها فى المنطقة وعلى رأسهم اسرائيل . وسعت الى معاقبة مصر ومن ثم سحبت عرضا سبق أن قدمته لتمويل بناء سد عند اسوان (٢٤) .

Polk, W. : op. cit., p. 272.

(٢٣)

Mowry, G.E. : Op. cit., P. 190.

(٢٤)

ثالثا : السد العالي والعنوان الثلاثي :

تبنت السياسة الأمريكية فكرة أن التفاوض عن اتجاهات عبد الناصر للحصول على أسلحة سوفيتية قد يشجع غيره من زعماء المنطقة على اتباع خطاه ، ومن ثم فلا بد من تلقينه درسا قاسيا يكون بمثابة عبرة لغيره ، خاصة وأن قرار عبد الناصر بشراء أسلحة من الكتلة الشرقية قد قوبل بانتهاج كبير لدى المواطنين العرب الذين أخذوا ينظرون الى عبد الناصر كبطلهم القومي ، وسرعان ما طلبت كل من سوريا واليمن أسلحة سوفيتية بنفس الشروط التي حصل عبد الناصر بمقتضاها على أسلحة لجيشه (٢٤ مكرر) .

انتهزت الولايات المتحدة فرصة رغبة عبد الناصر الشديدة لبناء سد على نهر النيل جنوبى أسوان لاستخدام مياه النيل التي تذهب الى البحر المتوسط فى زراعة مزيد من الأرض المصرية يواجه بها الزيادة السريعة فى السكان ، وأظهرت الولايات المتحدة ومعها بريطانيا اهتماما بتمويل مشروع بناء هذا السد وانضم البنك الدولى للانشاء والتعمير الى الولايات المتحدة وبريطانيا فى تقديم التمويل الكامل لبناء السد ، وجاءت هذه الخطوة الغربية فى مواجهة ما أبداه الاتحاد السوفيتى فى البداية من اهتمام بهذا المشروع . ورحب عبد الناصر بالعرض الغربى ، لأن فى هذا تنفيذ لسياسة الحياد الايجابى التي يعتبر أحد مؤسسيها .

وعندما ابتعد السوفييت عن المشروع واختفى اهتمامهم السابق به حانت الفرصة التي كانت الولايات المتحدة وخاصة وزيرها « جون فوستر دالاس » صاحب نظرية « حافة الحرب » ينتظرونها ، فأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية فى منتصف يوليو ١٩٥٦ م سحب العرض بتمويل بناء السد العالي ، وتبعتها بريطانيا ثم البنك الدولى ، وجاء هذا السحب بأسلوب ظهر وكأنه عقاب لعبد الناصر بصورة علنية ، بل واهانة للرئيس المصرى ولشعبه (٢٥) . وجاء التبرير لسحب التمويل غير منطقي ، إذ أعلنت الولايات المتحدة أن الاقتصاد المصرى ليس من القوة بحيث يضمن سداد قرض التمويل (٢٦) .

لم يكن الرئيس عبد الناصر بالذى يقبل الاهانة ، ولذلك جاء رد الفعل عنده فى تقوية علاقته بالاتحاد السوفيتى ، وفى تأميم شركة قناة السويس

The American Assembly p. 162.

Ibid p. 162.

Polk, W. : op. cit., p. 274.

(٢٤ مكرر)

(٢٥)

(٢٦)

البحرية للملاحة العالمية التي يمتلك أسهمها بريطانيون وفرنسيون ، وكان تبرير مصر في تأميم القناة يقوم على استرداد حقوقها التي نهبا الأوروبيون خلال ما يقرب من تسعين سنة ، ولاستخدام عائدات القناة في بناء السد العالي ، وكانت الخطوة المصرية من انقوة بحيث طار صواب كل من انجلترا وفرنسا ، وعارضتها بشدة الولايات المتحدة الأمريكية .

وعندما دعت بريطانيا الى عقد اجتماع في لندن يضم الدول المنتفعة بقناة السويس في سبتمبر ١٩٥٦ م حضرته الولايات المتحدة ومثلها في الاجتماع وزير خارجيتها « دالاس » الذي حرص على تأكيد حل القضية بالأسلوب السلمي وأن موقف الولايات المتحدة يعارض اللجوء الى الحرب في القناة ، وأن هناك ضغوطا يمكن ممارستها على مصر من أجل التوصل الى حل سلمي للقضية ، وأنه لا يعتقد أن الموقف آنذاك يستدعي استخدام عمل متطرف كشن حرب ضد مصر .

ولكن انجلترا وفرنسا سارتا في طريق الاستعداد لغن حرب ضد مصر ، واستخدمتا اسرائيل كمخلب قط بالبده بالعدوان ، وعندما وصلت للرئيس « أيزنهاور » تقارير عن تحركات اسرائيلية عسكرية على الجبهة المصرية بعث بخطاب شخصي الى رئيس الوزراء الاسرائيلي « بن جوريون » Ben Gurion مذكرا اياه بالاهتمام الأمريكي العميق بقضية السلام في المنطقة ، وأنه يكرر نصائحه السابقة للحكومة الاسرائيلية بعدم القيام بأية أعمال عدوانية قد تعرض السلام العالمي للخطر (٢٧) .

وعندما أرسلت كل من انجلترا وفرنسا انذارا الى مصر اثر العدوان الاسرائيلي ، عرضت الولايات المتحدة قضية العدوان على مصر على مجلس الأمن في نفس يوم توجيه الانذار الى مصر ، ولكن انجلترا وفرنسا استخدمتا حق الفيتو ضد قرار أعد لانهاء حالة الحرب ، فنقل الموضوع يوم ١ نوفمبر ١٩٥٦ م الى الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث لا يكون هناك « فيتو » ، وتحدث الرئيس الأمريكي أيزنهاور في الراديو والتليفزيون عن العدوان الثلاثي على مصر والعدوان السوفيتي على المجر فقال : نحن نعتقد أن هذه الأعمال اتخذت في جو من الرعب وهذه العمليات الحربية لا تتفق مع مبادئ هيئة الأمم المتحدة التي وقعنا على ميثاقها جميعا ، وفوق هذا فنحن نعتقد أنه لا سلام

يدون قانون ، وأنه يجب ألا يكون هناك قانون نحاسب به الذين يعارضوننا وقانون آخر نحاسب به أصدقاءنا •

وتحدث الوزير « دالاس » أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فقال اننى لفى شك من أن أحدا من المندوبين الذين تحدثوا فى هذه القاعة قد شعروا بثقل الحديث على القلب مثلما أشعر ، اننا نناقش أمرا بالغ الأهمية ، حيث تجد الولايات المتحدة نفسها غير مستعدة للموافقة على عمليات عدوانية قامت بها ثلاثة دول ترتبط معنا بروابط الصداقة العميقة والتقدير والاحترام ، واثنان منها تشاركان مع الولايات المتحدة فى اتفاقيات دفاعية متينة (٢٨) •

ونظرا للموقف الأمريكى والتأييد السوفيتى فى الجمعية العامة صدر قرار بالمشروع الأمريكى بأغلبية ٦٤ عضوا ومعارضة خمسة دول ، يقضى بوقف إطلاق النار فورا على الأرض المصرية وجلاء القوات الغازية ، وبعد يومين - ٣ نوفمبر - رفضت القرار كل من انجلترا وفرنسا واسرائيل ، مما دفع بالاتحاد السوفيتى أن يقدم فى ٤ نوفمبر مذكرة شديدة اللمجة الى الحكومة البريطانية جاء فيها : نحتج بشدة ضد تلك الأعمال غير القانونية من جانب المملكة المتحدة وفرنسا ، ونعلن أن المسئولية عن النتائج التى تترتب على هذه الأعمال تقع على عاتق حكومتى المملكة المتحدة وفرنسا •

وكانت الخطوة السوفيتية تهدف الى الايقاع بين الولايات المتحدة وحليفاتها ، فقد بدا لأول مرة أن اتحدت كلمة الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ضد كل من انجلترا وفرنسا فى هيئة الأمم المتحدة ، كما كانت الخطوة السوفيتية تهدف الى صرف الأنظار عن الأحداث التى قام بها الاتحاد السوفيتى فى المجر فى نفس الفترة • وأراد الاتحاد السوفيتى أن يتخذ خطوات أخرى لايقاف العدوان على مصر من أجل أن يشعر العرب بجميله عليهم وأن العدوان انما يأتى من الغرب وليس من الشرق كما كانت دول المعسكر الغربى تذيبه على العرب •

وعندما أعلن وزير الخارجية السوفيتية « شيبيلوف » Shepilov لمجلس الأمن فى ٤ نوفمبر بمذكرة جاء فيها استعداد بلاده لارسال قوات جوية وبحرية للدفاع عن مصر ولسحق المعتدين ، وعندما كتب رئيس الوزراء

السوفيتي « بولجانين » Bulganin للرئيس الأمريكي أيزنهاور يقترح استخداما فوريا مشتركا للقوات الجوية والبحرية التابعة للدولتين لايقاف الغزو الثلاثي على مصر ٠٠ أعلن البيت الابيض اعتراضا فوريا للمقترحات السوفيتية بدعوى أن دخول قوات سوفيتية أو غيرها الى المنطقة آنذاك يعقد المشكلة ، ويقضى على خطة السلام التي تبنتها الأمم المتحدة ، ومن ثم فإن القوة يمكن تواجدها في المنطقة لانهاء القتال هي قوة الأمم المتحدة فقط(٢٩) .

وازاء الموقف المعادى للعدوان الثلاثي الذي وقفه الاتحاد السوفيتي ، والمعارضة الأمريكية لهذا العدوان اضطرت دول العدوان الثلاثي الى ايقاف عملياتها العسكرية ، بل وبدأت القوات الانجليزية والفرنسية تجلو عن الأرض المصرية ، وقد شعرت الولايات المتحدة بالارتياح عندما تم هذا الجلاء في ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦ م وان وجهت اليها الاتهامات من الدولتين المشتركين في العدوان ، وأما اسرائيل فقد اشترطت للجلاء عن شبه جزيرة سيناء انهاء المقاطعة العربية الاقتصادية ضدها ، واجراء مفاوضات مباشرة بينها وبين الدول العربية ، وحرية مرور السفن الاسرائيلية خلال مضائق تيران - مدخل خليج العقبة في مواجهة شرم الشيخ - وقناة السويس .

ولم تكن هذه الاشتراطات الاسرائيلية مقبولة من الرئيس المصري عبد الناصر ، ومن ثم فإن الولايات المتحدة مع اقتناعها بمقالة المطالب الاسرائيلية ، حيث تعاطف الأمريكيون مع وجهة النظر الاسرائيلية ، وحيث كانت وجهة نظر حكومة الولايات المتحدة أن مصر قد فعلت الكثير لاثارة الدول المعتدية ، فانها اعتبرت أن الجلاء عن سيناء خطوة أولية وأساسية لتهينة جو من السلم الدائم في المنطقة ، وقد تطابقت وجهة النظر الأمريكية هذه والتي جاءت على لسان « دالاس » وزير الخارجية للحكومة الاسرائيلية ، وعلى لسان السفير « هنري كابوت لودج » Dodge في الجمعية العامة للأمم المتحدة، مع وجهة نظر السكرتير العام للأمم المتحدة(٣٠) . والنتيجة أن اسرائيل انسحبت من كل سيناء وغزة في أول مارس ١٩٥٧ م ، وسمحت مصر لاسرائيل بالمرور خلال مضائق تيران تحت اشراف قوة الطوارئ الدولية التي تمركزت في شرم الشيخ كما تمركزت على الحدود بين مصر واسرائيل وبين قطاع غزة واسرائيل .

ولنا تساؤل كيف تقف الولايات المتحدة الأمريكية موقف انعاء من مشروعات حليفاتها العدوانية ضد مصر ، هل هذا الموقف مجاملة لمصر أو محاولة لكسب ودها بعد سلسلة من الأفعال وردود الأفعال التي اتسمت في معظمها بعدم المودة ، أو هل كان هذا الموقف بسبب تدخل الاتحاد السوفيتي في القضية ومحاولته كسب ود العرب بتأييد موقفهم ، في الواقع قد تكون هذه الأسباب وغيرها مسئولة عن الموقف الأمريكي الا أن أمامنا تفسير آخر ساقه وزير الخارجية الأمريكية السابق « أتشيسون » Acheson في عام ١٩٥٨ م أى بعد أحداث السويس بما يزيد عن عام ، لعله يلقي الضوء على الموقف الأمريكي من زاوية أخرى ، فقد ذكر أن سبب الموقف الأمريكي هو أن الحكومة البريطانية لم تعلمنا بخطتها الحربية سلفا ، ومن ثم فإن من الانصاف القول بأن تصرف تلك الحكومة في هذه المرحلة كان مبادعا لنا (٣١) .

وكان الموقف الأمريكي من العدوان الثلاثي على مصر قد قوبل بالعرفان، وبدا كأن الساعة قد عادت عقاربها الى الوراء ، ذلك أن الولايات المتحدة يمكن أن تنال كثيرا من الاحترام والنفوذ اللذين كانت تتمتع بهما من قبل في العالم العربي ، ولكن معارضة الولايات المتحدة للعدوان حتى مع الأصدقاء والحلفاء لا تعنى أى تغيير في وجهة النظر الأمريكية في الرئيس المصري عبد الناصر ، وفي آمال العرب المتمثلة في الاستقلال والوحدة وأنهم مؤهلون لاختيار زعيمهم ، وأنهم يرغبون في تفهم حقيقى للآمال العربية وأن سياسة الحياد الايجابي التي تتزعمها مصر في العالم العربي ليست موجهة ضد المصالح الأمريكية ، وأن الاسرائيليين والامبرياليين الغربيين أكثر تهديدا للعرب من الاتحاد السوفيتي .

ولكن الولايات المتحدة رغم موقفها الودى مع مصر ضد العدوان الثلاثي ظلت تعتبر الرئيس عبد الناصر عقبة أمام أهدافها في المنطقة ، ومن ثم وضعت الخطط من أجل الوقوف في وجه مشروعاته وعزله عن بقية الأقطار العربية بل وعن الشعب المصري ان أمكن ، والتأمر ضده في كل الطرق ، وفي سبيل ذلك فقد خفضت من كمية الأدوية التي طلبتها مصر لعلاج جرحى بور سعيد وأبقت الحظر على الأموال المصرية المجمدة في البنوك الأمريكية ، وأوقفت برنامج « كير » Care لتقديم وجبات غذائية لتلاميذ المدارس

المصرية ، ورفضت بيع قمح وبتروول برغم حاجة مصر الشديدة اليها . وكان هذا الموقف غير الودى من مصر ذا تأثير فى محو الأثر الطيب الذى أحدثته الموقف الأمريكى ضد دول العدوان فى الشعب المصرى ، وأظهر استمرار الكراهية الأمريكية الواضحة لعبد الناصر . بينما اتخذ الاتحاد السوفيتى موقفا مغايرا بتلبية جميع الاحتياجات المصرية(٣٢) .

وفى هذا الجو غير الودى بين مصر والولايات المتحدة تقدم الرئيس الأمريكى أيزنهاور للكونجرس بمشروع تقدم الولايات المتحدة لدول العالم الثالث وفى مقدمتها دول الشرق الأوسط وقلبها مصر بموجبه مساعدات اقتصادية وفنية وعسكرية من أجل ملء ما أسماه بالفراغ الذى نجم عن هزيمة كل من إنجلترا وفرنسا فى حرب السويس سياسيا ، وهذا المشروع الذى تقدم به أيزنهاور للكونجرس فى يناير ١٩٥٧ م والذى عرف باسم مشروع أيزنهاور ، أجازته الكونجرس فى شهر مارس ، وحمله مبعوث أمريكى يدعى ريتشاردز Richards الى الشرق الأوسط فى أبريل الا أن أجهزة الدعاية المصرية تصدت للمشروع وهاجمته بعنف وشاركتها أجهزة الدعاية السوفيتية ، وربطت تلك الأجهزة بين المشروع وبين التكتيكات الغربية القديمة القائمة على تحريك السفن الحربية فى انحاء العربية ، وتقديم الرشاوى وخلق نظم حكم عميلة فى المنطقة ، والاعتماد على المبدأ القديم فرق تسد(٣٣) .

وجاء فى حديث الرئيس أيزنهاور الى الكونجرس فى ٥ يناير ١٩٥٧ م ما نصه : هل هناك فراغ ؟ واذا كانت الاجابة بنعم فمن عليه ملء هذا الفراغ فى الشرق الأوسط ؟ وأن الولايات المتحدة تؤيد بدون تحفظ السيادة الكاملة والاستقلال التام لكل أمة من أمم الشرق الأوسط ، وأنه يجب التنبيه الى محاولات روسيا فى الشرق الأوسط الرامية الى نشر الشيوعية فى العالم وبالتالي السيطرة على الشرق الأوسط ، وأن القوة المسلحة يجب ألا تستخدم لأغراض عدوانية وأن سلامة واستقلال دول الشرق الأوسط يجب ألا تمس(٣٤) .

وتحرك الرئيس عبد الناصر لتجميع القادة العرب ضد مشروع أيزنهاور وقد نجح فى ذلك الى حد كبير ، فقد حصل على وعد من الملك سعود والملك

The American Assembly : op. cit. p. 164.

(٣٢)

Ibid, p. 166.

(٣٣)

U.S. Documents, Issue No. 338 of «Egypt and America» series.

(٣٤)

حسين والرئيس السوري شكري القوتلي بعدم قبول المشروع ، ومن ثم زاد حق الولايات المتحدة على الرئيس المصري وأرادت أن ترد بعنف على مراقفه ومن ثم خلقت ما عرف بالأزمة السورية التي تمثلت في زيارة مبعوث أمريكي من وزارة الخارجية لكل من استانبول وبيروت في صيف ١٩٥٧ م وعدم زيارته للقاهرة ودمشق ، وعمل مناورات للقوات الأمريكية أمام السواحل السورية وتحريك القوات التركية التي يدربها ضباط أمريكيان وتستخدم أسلحة أمريكية الى الحدود السورية ، مما دفع بالرئيس المصري الى اعلان وقوفه مع سوريا ضد أى عدوان وعقدت اتفاقيات بين مصر وسوريا مهدت لاعلان الوحدة الكاملة بين القطرين في ٢٢ فبراير ١٩٥٨ .

رابعاً : حرب عام ١٩٦٧ م :

وإذا كانت الأزمة السورية قد أسقطت بسرعة مشروع أيزنهاور ، فقد أظهرت الأزمة اللبنانية في مايو ١٩٥٨ أخطار ذلك المشروع ، وإن كان قيام ثورة العراق في ١٤ يوليو ١٩٥٨ قد جاء ضربة للسياسة الأمريكية والغربية عامة في المنطقة العربية ، ومن ثم اقتضت السياسة الأمريكية في السنوات الأخيرة من حكم الرئيس أيزنهاور على الرغبة في مساعدة الحكومات الراحبة في المساعدة الأمريكية من أجل جهودها في التنمية ، مع تأكيد التصميم الحازم للحكومة الأمريكية لمنع اندلاع جولة أخرى من الحرب في الصراع العربي الاسرائيلي ، مع الرغبة في البقاء بعيداً عن السياسات العربية بالقدر الذي تسمح به المصالح الأمريكية والأمن القومي الأمريكي (٣٥) .

وقد شهدت الفترة من ١٩٥٩ الى ١٩٦١ م علاقات محددة بين مصر والولايات المتحدة ، حتى اذا جاء الى البيت الأبيض الرئيس جون كنيدي John Kennedy في أول عام ١٩٦١ ، بدأت الولايات المتحدة تحيي سياستها في الشرق الأوسط بتقديم مساعدات اقتصادية لتنمية موارد الاقطار في المنطقة ، مع الرغبة في اقامة علاقات طيبة مع العرب الذين شعروا بالتفاوت حينما أعلن الرئيس كنيدي عن تفهم أفضل للصراع العربي الاسرائيلي ، ومن ثم عمل على اتباع سياسة متوازنة لا تنحاز كلية نحو اسرائيل .

واتخذت الادارة الأمريكية الجديدة موقفاً يقوم على تقدير الولايات المتحدة للعرب في كفاحهم لنيل الاستقلال ، وأنهم على استعداد لاقامة صلات مع

الولايات المتحدة وغيرها من دول العالم على أساس الاحترام المتبادل ، وأنه اذا كان هناك فراغ فإن العرب هم وحدهم الذين يجب عليهم ملؤه ، ذلك أنهم هم المختصون بأمورهم دون غيرهم ، ومن ثم فإن استقرار الأمور في المنطقة ونميتها تحقق فائدة مشتركة للطرفين العربي والأمريكي .

وعندما اندلعت ثورة اليمن وأيدتها مصر وشاركت فيها المملكة العربية السعودية ، واجهت الولايات المتحدة الموقف بروح من الاعتدال ، حيث كان عليها أن تحاول اقناع الرئيس عبد الناصر بسحب الجيش المصري من اليمن ووقف هجومه على السعوديين ، دون أن تواجهه بعداء لأنها كانت تدرك أن عبد الناصر لا زال القائد والزعيم للعالم العربي والقوة في الإصلاح والتمدن في كل مكان بالوطن العربي(٣٦) .

وعملت الولايات المتحدة على تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية لمصر لموازنة المساعدات السوفيتية لمصر من ناحية ، ولأن ضمان الاستقرار في مصر بالقضاء على المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها الشعب المصري وعلى سبيل المثال علاج الزيادة السريعة في النسل ، سوف يؤدي الى تسهيل الوجود الأمريكي هنا وهناك في العالم العربي ، كما أنه سوف يحافظ على مصر بعيدة عن الشيوعية الدولية كمذهب ونفوذ سياسي ، وأيضا للوقوف بحزم أمام انتشار النفوذ السوفيتي في أفريقيا . ومن ثم تبقى المصالح البترولية والاستراتيجية في المنطقة مصانة بعيدا عن أيدي الشيوعيين . وأن الولايات المتحدة تنظر الى حقول البترول العربي وأنابيب البترول العربي وقناة السويس على قدم المساواة في الأهمية للمصالح الأمريكية(٣٧) .

ورغم أن إسرائيل تلقت مساعدات اقتصادية وفنية وعسكرية من الولايات المتحدة حتى عام ١٩٥٩ م أكثر مما حصلت عليه جميع الدول العربية مجتمعة ، فقد عملت الادارة الأمريكية منذ عام ١٩٦٣ على تقديم مساعدات اقتصادية ضخمة لمصر ، بل انه منذ عام ١٩٦٠ م كانت مصر الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تلقت أكبر مساعدات اقتصادية أمريكية ، باعتبار مصر في ذلك الوقت كانت قد أظهرت روحا من التسامح فلم تهاجم أجهزة اعلامها تزويد الولايات المتحدة لاسرائيل بصواريخ هوك Hawk ، وظلت

«إسرائيل تتلقى من الأموال الأمريكية أكثر مما حصلت عليه مصر» (٣٨) .

ولم تكن نظرية الأمن الاسرائيلي تمثل خطورة من وجهة النظر الأمريكية، فخلال ظل التعهد الأمريكي لحماية إسرائيل ضد أى هجوم عربى بنفس درجة القوة كما كان قبلا ، وقد تم توضيح هذا الموقف الأمريكى للرئيس عبد الناصر الذى قبله ، وتعهد كجنتلمان للرئيس كنيدي فى مايو ١٩٦٣ م بعدم مهاجمة هبيعات واشنطن لصواريخ هوك لإسرائيل كما كان يفعل غالبا فى الماضى عن طريق خطبه العامة وأجهزة اعلامه . وقد تلقت الولايات المتحدة هذا التعهد بالارتياح .

وقد استاءت إسرائيل من التفاهم المصرى الأمريكى ، رغم أن الحكومتين الأمريكية والاسرائيلية كانتا متفقتين فى رأى على أن الزعيم المصرى غير راغب فى مهاجمة إسرائيل بقوات برية ، وذلك بسبب الخوف من جيش إسرائيل ، ولأن السوفييت سوف يعارضون خطوة كهذه ولأن مثل هذه الخطوة تمس المخططات الأمريكية فى المنطقة وسياستها لحماية إسرائيل . وإن كانت إسرائيل لم تستطع أن تبعد عن تخطيطها احتمال ضربة جوية مفاجئة من القاهرة ولكن الولايات المتحدة استبعدت ذلك تماما ، وإن كان هذا الإطار الذى سارت فيه السياسة الأمريكية لم يقود الى حل الصراع العربى الاسرائيلى (٣٩) .

ولقد صدم العرب بمقتل الرئيس الأمريكى كنيدي عام ١٩٦٣ م ، لأنه كان أكثر الزعماء فى المعسكر الغربى حيابة لثقة العرب ، وعندما خلفه الرئيس « ليندون جونسون » Lndon Johnson أظهر ميلا أكثر نحو إسرائيل وقد باعد ذلك بينه وبين مصر وغيرها من الدول العربية الراديكالية طوال تلك المدة حتى حرب ١٩٦٧ م ، وقد توفرت عدة عوامل أدت الى سوء العلاقة بين مصر والولايات المتحدة ، منها تدعيم الولايات المتحدة للمرتزقة لمحاربة الجيش المصرى فى اليمن بقصد شغل أكبر جزء من الجيش المصرى هناك ، ومنها مساندة مصر لحكومة الكونجو المركزية فى مواجهة السياسة الأمريكية هناك ، ومنها احراق المتظاهرين لمكتبة المركز الثقافى الأمريكى بالقاهرة ، واسقاط

Ibid, p. 118.

(٣٨)

Ibid, p. 121.

(٣٩)

طائرة أمريكية بطريق الخطأ مرت فى أجواء مصر ، كما نددت مصر بالتدخل الأمريكى فى فيتنام ، واتجهت مصر أكثر الى توثيق علاقتها بالاتحاد السوفيتى وسارت خطوات أكثر فى سياستها الاشتراكية .

وجاء رد الفعل الأمريكى بقطع المعونة الاقتصادية لمصر ووقف مبيعات القمح الأمريكى لها ، ليهاجم الرئيس عبد الناصر الولايات المتحدة بعنف ويسخر من مسألة المعونة الأمريكية قائلا : ليشرب الأمريكيون من البحر الأبيض فاذا لم يكفهم فنيشربوا من البحر الأحمر ، واعتبر هذا عداء شخصيا بين الرئيس الأمريكى جونسون والرئيس المصرى عبد الناصر ، ومن تم أخذت السياسة الأمريكية تعمل من أجل عزل عبد الناصر عن العالم العربى ثم القضاء على الاتجاهات الراديكالية فى العالم العربى التى تساندها مصر مثل سوريا والعراق وايمن والجزائر ، وفى النهاية اسقاط حكم الرئيس عبد الناصر . وجاء التخطيط لحرب ١٩٦٧ م تحقيقا للسياسة الأمريكية .

وجاء التخطيط بامداد اسرائيل منذ عام ١٩٦٤ م بكميات كبيرة من الأسلحة ، وتأكيد المسئولين الأمريكين بمحافظتهم على ما عرف بالتوازن فى القوى بين العرب واسرائيل وضمان سلامة اسرائيل ضد أى هجوم عربى ، بل وتهينة الأذهان الى خطورة عبد الناصر على السلام العالمى لقيامه باغلاق خليج العقبة فى وجه السفن الاسرائيلية بعد جلاء قوات الطوارئ الدولية بناء على طلب مصر ، ثم افتعال أزمة اسرائيلية سورية بحشد قوات اسرائيلية على الحدود السورية وتسريب شائعات مفادها أن اسرائيل قد تقوم بهجوم على سوريا ولم يكن عبد الناصر ليقف مكتوف اليدين أمام هذا الاحتمال ، وهنا كان وقوعه فى فخ الأمريكين أمرا سهلا اذ سيظهر فى صورة المدافع عن قطر عربى شقيق بينه وبين مصر معاهدة دفاع مشترك ، وان كان سيظهر أمام العالم باعتباره معتديا وذلك حين حشد قواته فى سيناء ردا على الحشد الاسرائيلى العسكرى على حدود سوريا ، ومن ثم فلا شك فى أن خطة حرب ١٩٦٧ وضعت فى وزارة الحرب الأمريكية بمشاركة عسكريين أمريكيين واسرائيليين .

وهكذا ساهمت الولايات المتحدة فى حرب ١٩٦٧ م بضمان التفوق الاسرائيلى وبالتأييد السياسى والمساندة العسكرية اذا اقتضى الأمر ، وهى بذلك كانت تهدف الى معاقبة عبد الناصر الذى عادى الولايات المتحدة ووثق علاقته بالروس وتبعته كل من سوريا والعراق ، وفى الوقت الذى وقفت فيه الولايات المتحدة هذا الموقف المؤيد لاسرائيل حذرت روسيا مصر من الاقدام على مهاجمة اسرائيل ، وأنها لن تقدم أية مساعدة اذا أقدمت مصر على عمل عسكرى ضد اسرائيل . وكان من نتائج كل ذلك أن اسرائيل هاجمت كلا من

مصر وسوريا والأردن الواحدة تلو الأخرى بصورة فجائية في حرب خاطفة .

وفي صبيحة يوم الاثنين الموافق الخامس من شهر يونيو ١٩٦٧ م حسمت إسرائيل الحرب بتدميرها المفاجيء للطيران العربى معتمدة فى ذلك على المعلومات التى استقتها من المصادر الأمريكية ، ثم قامت قواتها البرية باحتلال قطاع غزة ومهاجمة القوات المصرية فى سيناء وهى القوات التى راحت ضحية أخطاء ومعلومات المخابرات المصرية وسوء تقدير القيادة للموقف وعدم وجود غطاء جوى ، وتشويش سفينة التجسس الأمريكية « ليبيرتى » التى كانت راسية قرب سوحل سيناء على مقربة من ميدان القتال ، ثم استدارت آلة الحرب الاسرائيلية فاحتلت القطاع العربى فى القدس والضفة الغربية ، وفى النهاية تحولت الى الجبهة السورية فاحتلت مرتفعات الجولان ، وتم ذلك كله فى ستة أيام ، خاصة وأنه لم توجد خطة عربية سليمة لمواجهة الموقف برغم قيام القيادة المصرية الأردنية السورية المشتركة ومبادرة العراق الى مساندة دول المواجهة بعد بدء القتال (٤٠) .

كان رد فعل عبد الناصر لحرب ١٩٦٧ هو استمرار هجومه على الولايات المتحدة التى اتهمها بالمشاركة بالطائرات والطائرات البريطانية فى العمليات العسكرية ضد مصر ، ومن ثم شاركت الدول العربية فى اتخاذ اجراءات انتقامية من الولايات المتحدة كقطع العلاقات الدبلوماسية أو ايقاف ضخ النفط الى الولايات المتحدة وبريطانيا ، كما قامت المظاهرات الشعبية فى مختلف العواصم العربية تندد بالأمريكيين وتهاجم السفارات الأمريكية ، واعتبر «الاتحاد السوفيتى أن هزيمة العرب هزيمة له ، ومن ثم سارع بتأييد قرار بايقاف اقتال فى الأمم المتحدة وبتعويض مصر وسوريا عن الأسلحة التى فقدتها كل منها فى الحرب .

ولم يقف التأييد الأمريكى لإسرائيل قبل حرب الأيام الستة وأثناءها ، ولكنها استمرت تؤيدها بعد الحرب بامدادها بأسلحة حديثة وبالوقوف فى الأمم المتحدة مع الموقف الاسرائيلى ، ونتيجة لهذا التأييد خرج قرار ٢٤٢ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٢ م بناء على اقتراح اللورد « كارادون » مندوب بريطانيا فى الأمم المتحدة وجاء فيه :

(٤٠) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى : الولايات المتحدة والمشرق العربى ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

١ - يتطلب تنفيذ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة إقامة سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط على أساس المبادئ التالية :

(أ) انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي التي جرى احتلالها نتيجة للنزاع الأخير ، وقد جاء تعبير « الانسحاب من الأراضي التي جرى احتلالها في النص الفرنسي ، بينما احتوى النص الانجليزي على تعبير « من أراض جرى احتلالها » .

(ب) إنهاء حالة الحرب واحترام السيادة والحدود الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة وحققها في أن تعيش بسلام في نطاق حدود آمنة ومعترف بها محمية من التهديد باستعمال القوة أو استعمالها .

٢ - يؤكد مجلس الأمن ضرورة :

(أ) ضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية في المنطقة .
(ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلات اللاجئين .
(ج) ضمان الحرية الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق تدابير منها انشاء مناطق منزوعة السلاح .

٣ - يطلب من الأمين العام أن يعين مبعوثا خاصا يوفد الى الشرق الأوسط لاجراء اتصالات واعمل على أن تستمر هذه الاتصالات بالدول المعنية بغية تحقيق اتفاق ومساندة الجهود التي يمكن أن تؤدي الى حل سلمي متفق عليه وفقا للأحكام والمبادئ التي يتضمنها هذا القرار .

٤ - يطلب من الأمين العام أن يقدم في اقرب فرصة الى مجلس الأمن تقريرا عن مدى تقدم جهود المبعوث الدولي (٤١) .

وكان معنى هذا القرار هو عدم الزام اسرائيل بالانسحاب الفوري من الأراضي التي احتلتها بالعدوان ، وأخذت اسرائيل التي غرھا النصر في معركة ١٩٦٧ والمستندة الى التأييد الأمريكي تطالب ببدء مفاوضات مباشرة بينها وبين العرب للجلاء عن بعض اراضي التي احتنتها وليس عن كل الأراضي العربية كما يطالب العرب ، وأن يعترف العرب بها وينهوا معها حالة الحرب قبل أن تجلو عن أية أراض عربية محتلة ، بينما رفض العرب ذلك ، ومن ثم بقيت

اسرائيل تحتل الاراضى العربية وتكرس احتلالها ببناء المستوطنات والمشروعات الزراعية والتعدينية .

ويرى البعض أن حرب الأيام الستة فى يونيو ١٩٦٧ م حققت الهدف بأن بدأ الروس يكسبون مواقع فى العالم العربى فى أواخر الستينات ، وبزحزة الولايات المتحدة عن مواقع نفوذها فى الأقطار العربية ، ففى مطلع عام ١٩٦٩ م أى بعد سنة ونصف من الحرب لم تعد الجمهوريات العربية - أى الدول العربية ذات النظام الجمهورى - علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة ، ولم تعد مكانة الولايات المتحدة فى الدول العربية الأخرى (المحافظة) الى ما كانت عليه قبل الحرب (٤٢) .

حين أدركت مصر أن اسرائيل قد صارت أكثر صلفا وتعنتا بدأت حرب الاستنزاف على جبهة السويس منذ صيف ١٩٦٩ م ولمدة عام تقريبا حين تقدم « روجرز » وزير الخارجية الأمريكية بمبادرته فى يونيو ١٩٧٠ م بوقف العمليات العسكرية بين مصر واسرائيل على أن يتولى مبعوث دولى الوساطة بين الطرفين لتطبيق القرار رقم ٢٤٢ بكامل تفاصيله وقبل الطرفان المبادرة ، وجاء المبعوث النرويجى « يارنج » الى المنطقة دون جدوى ، اذ بقيت اسرائيل على رفضها لفكرة الجلاء التام عن كل الأراضى العربية وعن اعطاء الفلسطينيين حقهم فى وطن قومى وهى تستند فى ذلك الى التأييد الأمريكى العسكرى والمعنوى . بينما استمر التقارب المصرى السوفيتى حتى توفى الرئيس عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ م .

خامسا حرب ١٩٧٣ م :

كان الموقف الأمريكى نحو مصر بعد حرب ١٩٦٧ م سببا فى أن يسود اعتقاد عند الزعامة المصرية بأن « ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة » ومن ثم أخذت الجهود المصرية تبذل من أجل بناء قوة عسكرية قادرة على هزيمة اسرائيل وارغام الولايات المتحدة على تغيير موقفها من مصر والاقطار العربية الأخرى ، وقد استدعى بناء القوة المصرية الاعتماد على الأسلحة السوفيتية وبالتالي اعطاء السوفييت تسهيلات بحرية فى بعض الموانئ المصرية ، ولكن الاتحاد السوفيتى لم يكن مستجيبا لكل طلبات مصر من الأسلحة خوفا من قيام مصر بعملية عسكرية ضد اسرائيل قد تجره الى مواجهة مع الولايات المتحدة ، وتذرع المصريون بالصبر وأخذوا يتدربون على كل سلاح يصل الى أيديهم .

وظهر للرئيس أنور السادات أن السوفييت غير جادين في تلبية المطالب المصرية للأسلحة السوفيتية فطلب رحيل الخبراء السوفييت العاملين في الجيش المصري عام ١٩٧٢ ، ولكن أمكن حصر الأزمة بين الطرفين في نطاق المعاهدة المصرية السوفيتية للصداقة المفقودة منذ ٢٧ مايو ١٩٧١ م . وواصل السوفييت امداد مصر بكميات من الأسلحة مكنت الجيش المصري الاستعداد لهزيمة اسرائيل في معركة تجبرها على الدخول في مفاوضات مشرفة لانهاء الصراع العربي الاسرائيلي على أساس القرار ٢٤٢ .

استمرت الولايات المتحدة في عهد الرئيس الامريكي نيكسون ووزيري خارجيته « روجرز » ثم « كيسنجر » في تأييد اسرائيل بكل قوة عسكرية واقتصادية ، في الوقت الذي رفضت فيه اسرائيل - وبمساندة الولايات المتحدة - كل مبادرة تقدمت بها مصر لتحريك عملية السلام في المنطقة ، اعتقادا بأن مصر*والعرب صاروا في حالة من الجمود بحيث لا يستطيعون الحركة ، ومن هنا بدأ الاتفاق المصري السوري خلال عام ١٩٧٢ م من أجل توجيه ضربة مفاجئة لاسرائيل تجعلها تفيق من غطرسيتها ، ومن ثم جاءت حرب أكتوبر/رمضان عام ١٩٧٣ م التي نجحت فيها القوات المصرية في عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف وهزيمة جيش اسرائيل الذي كان أسطورة .

شعرت الولايات المتحدة بفداحة الضربة المصرية لاسرائيل فاستجابت بسرعة للاستغاثة الاسرائيلية وأخذت تمد ميدان القتال بمعدات حديثة وضعت في يد الجنود الاسرائيليين في الوقت الذي نقصت فيه الأسلحة من يد الجنود المصريين ، كما تدخلت الولايات المتحدة لايقاف القتال ، بل وأخذت تقوم بدور في انتهاء النزاع بين مصر والعرب من ناحية وبين اسرائيل من ناحية أخرى ، وسارت الخطوات الأمريكية بسرعة في هذا المجال في عهد كل من الرئيس « نيكسون » ثم الرئيس « فورد » حتى الرئيس « كارتر » ، وأمكن تحسين العلاقات بين مصر والولايات المتحدة بعد طول عدا ، وكان ثمن هذا التحسن قطع الاتحاد السوفيتي تسليح مصر وتأييد القوى المعادية لمصر .

الولايات المتحدة وأقطار المغرب العربي

كان المغرب الأقصى أول دولة عربية تعترف باستقلال الولايات المتحدة ،
الا أن الولايات المتحدة انطلاقاً من البحث عن مصالحها مدت علاقتها ببقية أقطار
المغرب العربي ، ولهذا فأننى سأحدد علاقة الولايات المتحدة بكل قطر من هذه
الأقطار على النحو التالى :

أولا : المغرب الأقصى :

عندما أعلن استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٧٧٦ م كانت دولة
المغرب المستقلة تحكمها أسرة الاشراف العلويين تدير الأمور من العاصمة فاس
منذ عام ١٦٦٦ م ، وهى الأسرة التى لا تزال تحكم المغرب حتى الآن ، وفى عهد
المولى محمد بن عبد الله (١٧٥٧ - ١٧٩٢ م) تم تبادل الرسائل بين المولى
محمد والكونجرس الأمريكى التى اعتبرت أول اعتراف دولى بحكومة الولايات
المتحدة الأمريكية ، وهذا الاعتراف المغربى كان له تأثيره الطيب لدى الأمريكين
والذين ظلوا يذكرونه للمغرب ، وجاء تقدير المغرب التالى للولايات المتحدة
متمثلاً فى السماح باقامة قنصلية أمريكية فى طنجة عام ١٨٢٠ م كانت
القنصلية الأجنبية الأولى فى المغرب .

وتقديراً من الأمريكين للاعتراف المغربى باستقلال دولتهم ، اقترح
الكونجرس عام ١٧٨٦ م عقد معاهدة صداقة وتجارة مع المغرب الأقصى ، كما
أنه وسط المولى محمد بن عبد الله لدى نيابات تونس وطرابلس لوقف اعتداء
سفنهما على السفن الأمريكية فى البحر المتوسط ، وقام المولى محمد بن عبد الله
بدور الوساطة وإن كان قد فشل فيه ، نتيجة لاصرار النيابتين على ضرورة
دفع الولايات المتحدة لاناوة سنوية معينة ، وبعد تولية جورج واشنطن
رئاسة الولايات المتحدة بعث برسالة شكر الى المولى محمد بن عبد الله فى عام
١٧٨٩ م ، وتحدث فى هذه الرسالة عن الصداقة التى قامت بين البلدين منذ
قيام الجمهورية (٤٣) .

ونتيجة لوجود القنصلية الأمريكية في المغرب ، ومع وجود رعايا أمريكيين ، تمتع هؤلاء الرعايا بحماية القناصل الأمريكيين ، كما تمتع رعايا الدول الأخرى بحماية قناصل دولهم وكانت عملية منح الحماية قد أصبحت عملية تجارية بالنسبة للقناصل وبالنسبة لرعاياهم ، إذ أنهم كانوا يبيعونها لمن يدفع فيها الثمن من المغاربة ، وزاد عدد من حصل من المغاربة على هذه الحماية وبشكل فاضح ، حتى ان أحد رعايا الولايات المتحدة الأمريكية في الدار البيضاء منحها لأربعين مغربيا وكانت هذه هي الحال بالنسبة لغيره من الأجانب (٤٤) .

ونتيجة لسياسة العزلة التي سارت عليها الولايات المتحدة اتخذت موقفا محايدا في مؤتمر الجزيرة الخضراء الذي عقد في يناير ١٩٠٦ ، م لبحث المسألة المغربية والصراع الدولي - الانجليزي الفرنسي الأسباني الألماني - حول النفوذ الأعلى في المغرب ، ورغم أنه لم تكن للولايات المتحدة مصالح كثيرة في المغرب الا أنها كانت حريصة في المؤتمر على ضمان سياسة الباب المفتوح حتى تظل الفرص متاحة أمام رعاياها لتحقيق مصالح واستثمارات في المغرب ، ومن ثم اتخذ المندوب الأمريكي موقف الحياد بين ألمانيا وفرنسا ، واستخدم نفوذه في صالح اقرار السلام وتجنب أى عمل قد يؤدي الى اضعاف الاتفاق الانجليزي الفرنسي ، ومن ثم يقوم بالوساطة وان كانت وساطة مشوبة بالود تجاه دول الوفاق الودي (٤٥) .

ورغم فرض الحماية الفرنسية على المغرب منذ عام ١٩١٢ م ، الا أن الامتيازات الأجنبية هناك بقيت ، ودافعت الدول المختلفة عن امتيازاتها ، فنجد الولايات المتحدة تتمسك بحق الموافقة في المسائل المالية حين يطلب من الرعايا الأمريكيين دفع أية ضرائب جديدة ، وفي مذكرة القنصل الأمريكي في طنجة عام ١٩٢٨ م أن حكومة الولايات المتحدة لها الحرية المطلقة في اعطاء أو رفض الموافقة لتطبيق أى تشريع أو تنظيم مالى تدخله الحكومة المغربية على الرعايا الأمريكيين في السلطنة المغربية (٤٦) . كما ظل اليهود المقيمين بالمغرب والحاملين للجنسية الأمريكية يخضعون للقضاء القنصلي الأمريكي في القطر المغربي (٤٧) .

(٤٤) نفس المرجع ص ٤١٩ .

(٤٥) نفس المرجع ص ٤٩٥ .

(٤٦) د. محمد خير فارس : تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب ص ٣٧ .

(٤٧) نفس المرجع ص ٢٩٠ .

وتطلع المغرب أثناء صراعه مع الاستعمار الفرنسى الى تأييد خارجى خاصة من الولايات المتحدة التى لها معه تاريخ طويل من العلاقات الطيبة ، الا أن الولايات المتحدة حرصت على عدم اغضاب حلفاءها الاوروبيين اذا ناصرت الحركة الوطنية المغربية ، كما كانت وحتى الحرب العالمية الثانية راغبة عن التدخل فى المشكلات العالمية ، ومن ثم رأينا الرئيس الأمريكى « فرانكلين روزفلت » يتصل بالملك محمد الخامس ملك المغرب عام ١٩٤٣ م ويتفاهم معه فى كثير من الموضوعات بدون وساطة المقيم العام الفرنسى ، تفاهم معه كرئيس دولة وأمير للملايين من المسلمين ، وخاصة حول نزول قوات أمريكية على سواحل المحيط الأطلسى فى المغرب الأقصى (٤٨) . وقد تم هذا التفاهم أثناء نزول « روزفلت » و « تشرشل » فى فندق « الأنفا » اندى يطل على « الدار البيضاء » من أجل دراسة خطط الحرب فى شمال أفريقيا ضد الألمان والىطاليين .

ومما هو جدير بالذكر أنه مع الموقف الحيادى أو السلبى الذى وقفته الولايات المتحدة من الحركة الوطنية المغربية ، فإن المغرب لم تعلن عداها للولايات المتحدة ، بل على العكس قبلت المساعدات الاقتصادية الأمريكية نظير تأجير قواعد لجيش الولايات المتحدة على الأرض المغربية ، وكانت أربع قواعد جوية علاوة على قاعدة جوية بحرية فى « بورليوتى » أو « القنيطرة » ، وقد صفيت هذه القواعد وتمت سيادة المغرب على أراضيه فى عهد الملك الحسن الثانى أوائل الستينات من القرن الحالى (٤٩) .

ثانيا : الجزائر :

بدأت العلاقة بين الولايات المتحدة والجزائر من خلال علاقتها بأقطار الشمال الأفريقى ، تلك العلاقة التى بدأت بعد الاستقلال مباشرة عن طريق معاهدات صداقة وتجارة من أجل تأمين المراكب التجارية الأمريكية المارة فى الحوض الغربى للبحر المتوسط ، وقد شملت هذه المعاهدات كل من مراكش فالجزائر ثم تونس فولاية طرابلس الغرب ، وكانت الولايات المتحدة مضطرة آنذاك الى أداء جزية سنوية اما نقدا أو على صورة معدات بحرية الى تلك

(٤٨) د جلال يحيى : المغرب الكبير ، الفترة المعاصرة ص ١١٠٣ .

(٤٩) نفس المرجع ص ١٢٦٢ .

الأقطار^(٥٠) ، حتى لا تهاجمها سفن الأقطار العربية في شمال أفريقيا في نطاق حركة الجهاد البحري ضد السفن المسيحية .

اذ كان رجال الجهاد البحري يخرجون من السواحل الأفريقية المطللة على البحر المتوسط على سفنهم المسلحة منذ الاضطهاد المسيحي للمسلمين في الأندلس ، وذلك من أجل استقبال سفن الفارين من المسلمين والدفاع عنها ، وكانت سفن رجال الجهاد البحري مسلحة ويمكنها منازلة سفن الأعداء ولكنها كانت خاضعة لسلطة تلك القيادات التي كانت مسئولة بطريقة أو بأخرى عن الحكم في أجزاء معينة من الساحل ، وربما كانت خاضعة لسلطة الامارات نفسها ، فهي تشبه البحرية الحديثة الى مدى بعيد . وهي بهذه الصفة دفاع من أجل العروبة والاسلام وكفاح ضد استعمار متزايد الاخطار ودفاع عن حرية موالي المغرب العربي وأبنائه وأرزاقه ، وعملت هذه الحركة على ظهور قيادات جديدة أثرت في تاريخ المغرب الكبير^(٥١) .

ومنذ ظهور خير الدين بارباروسا على رأس رجال البحر في الجزائر عام ١٥١٨ م ، مارست الجزائر سياسة الجهاد البحري ضد كل السفن الأجنبية غير الاسلامية، مما اضطر الدول صاحبة السفن التي تتعرض لهجمات الجزائريين الى عقد معاهدات مع دايات الجزائر لتأمين سفنها من الهجوم ، وقد رأينا أن الأمريكيين حاولوا الحصول على وساطة المولى محمد بن عبد الله حاكم المغرب الأقصى لكي يشن الجزائريين عن موقفهم من السفن الأمريكية ، وكان ذلك أواخر القرن التاسع عشر ، وقد حاولت الدول الأجنبية استخدام الأساليب السياسية والدبلوماسية أولا للتخلص من هجمات البحرية الجزائرية فلما فشلت تلك الأساليب لجأت الى استخدام القوة .

فلقد أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية إحدى فرقها البحرية في عام ١٨١٥ م لكي تجبر داي الجزائر على وقف المطالبة بالجزية السنوية المفروضة على سفنها في البحر المتوسط ، ووقف عملية زيارة وتفتيش السفن واستطاع الكومودور الأمريكي قائد هذه الفرقة أن يحطم سفينة الرئيس حميدو^(٥٢) ، وأن يعقد معاهدة مع الجزائر ، في الوقت الذي كانت فيه عاصمة النيسابة

Bemis, S.F. : Diplomatic history of the U.S., p. 176.

(٥٠)

(٥١) د. جلال يحيى : المغرب الكبير ، العصور الحديثة ، ص ٢٠ - ٢١ .

(٥٢) من رؤساء البحر الجزائريين ، اشتهر بمجهوده الفعال في بناء الأسطول الجزائري

حتى قدر بحارته سنة ١٨١٥ م بثلاثين ألفا .

د. صلاح العقاد : المغرب العربي ص ٥٠ .

محاصرة بفرقة بحرية تتألف من ست سفن ، وجاء الأسطول البريطاني ليشترك في هذه العملية بقيادة اللورد « اكسماوث » (٥٣) .

ونتيجة لنشاط رجال البحر الجزائريين تكثلت الجهود الدولية ضد هذا النشاط ، ومع ذلك لم تتوقف حتى أقدمت فرنسا على احتلال الجزائر عام ١٨٣٠ م مخافة أن تقوم دولة أخرى مثل إنجلترا بفرض سيطرتها على الجزائر - وباحتلال فرنسا للجزائر توقف النشاط البحري للجزائريين ضد السفن الأمريكية وغير الأمريكية على السواء .

وأثناء صراع الجزائريين ضد الاحتلال الفرنسي تطلّعوا الى أى بارقة أمل تصدر من هنا أو هناك ، ومن ثم رأت فرنسا أن أبناء الجزائر يطالبون بتطبيق مبادئ الرئيس الأمريكى ويلسون الأربعة عشر التى أعلنها أثناء الحرب العالمية الأولى وخاصة ما يتعلق بحق الشعوب فى تقرير مصيرها .
وأثناء الحرب العالمية الثانية نزلت القوات الأمريكية فى مدينة الجزائر فى ٨ نوفمبر ١٩٤٢ م ، وحاول بعض الجزائريين أن يفهموا موقف الولايات المتحدة من القضية الجزائرية بعد قضائها على نفوذ حكومة فيشى الفرنسية الموالية للألمان ، وعلى نفوذ لجان الهدنة الألمانية الإيطالية ، ولكن الأمريكين كانوا قد صمموا قبل مجيئهم الى شمال افريقية على عدم اضعاف فرنسا وعدم التدخل فى شئونها الداخلية وكان هذا شرطا لمواصلة ديجول و «فرنسا الحرة» العمل الى جانب الحلفاء ، فشعر الجزائريون أن واجبهم يحتم عليهم الاعتماد على أنفسهم (٥٤) .

وبعد معارك الحرب العالمية الثانية اعتبرت فرنسا الجزائر أرضا فرنسية ومن ثم تصبح الأرض الجزائرية مسرحا لنشاط حلف الأطلنطى الذى كونته أمريكا وانضمت اليه فرنسا ، ووافقت الولايات المتحدة على ذلك للاستفادة من اعتبار أراضى الجزائر داخلية فى نطاق هذا الحلف العسكرى ، بل ان الولايات المتحدة أمدت فرنسا بالمساعدات العسكرية والاقتصادية فى نطاق حلف الأطلنطى ، وقد استخدمت هذه المساعدات الأمريكية فى محاربة الشوار الجزائريين . كما أن الولايات المتحدة أيدت فرنسا فى المحافل الدولية .

(٥٣) د جلال يحيى : المرجع السابق ص ٥٣ .

(٥٤) د جلال يحيى : المغرب الكبير ، الفترة المعاصرة ، ص ١٠٦٢ .

كان لهذا الموقف الأمريكي أثره السيء على الثورة الجزائرية ، وفي شعور الجزائريين بالغضب من الولايات المتحدة ، ومن ثم فعندما لاحت تباشير استقلال الجزائر بنجاح الثورة في كسب مواقع هناك سارعت الشركات الأمريكية للمفاوضة مع جبهة التحرير الجزائرية ومع الحكومة الجزائرية المؤقتة من أجل استقلال بتروول الصحراء . كما سعت الولايات المتحدة بعد استقلال الجزائر الى عقد اتفاقيه مع الجزائر لاقامة قواعد عسكرية هناك ، ولكن الجزائريين الذين اعتمدوا على أنفسهم وعلى اخوتهم العرب في الحصول على استقلالهم لم يكن عندهم استعداد للدخول في أية تحالفات عسكرية مع الولايات المتحدة أو غيرها من الدول الاجنبية ، وان كان هذا لم يمنع من بيع الغاز الطبيعي المستخرج من « عين صلاح » الى الشركات الأمريكية .

ثالثاً : تونس :

كانت تونس احدى أقطار شمال أفريقيا التي اضطرت الولايات المتحدة الى عقد معاهدة صداقة وتجارة معها أول القرن التاسع عشر من أجل ضمان مرور سفنها وتجاريتها في البحر المتوسط دون أن تهاجمها سفن رؤساء البحر العرب في عملياتها المعروفة بالجهاد البحري ، كما كانت تونس تستط في مطالبتها من السفن الأمريكية كاتاوة مقابل عدم التعرض لها ، ولم تقبل وساطة المولى محمد بن عبد الله حاكم المغرب الأقصى في التخفيف من المطالب المالية .

وعندما فرضت الحماية الفرنسية على تونس بعد احتلال القوات الفرنسية للبلاد عام ١٨٨١ م لم تأخذ حكومة الولايات المتحدة أية مواقف ايجابية وظلت تتمسك بسياسة العزلة ، وان ظلت تحرص على استمرار القنصل الأمريكي في تونس في التمتع بالامتيازات القضائية والاقتصادية وغيرها من الامتيازات التي تتمتع بها الدول الأجنبية .

وعندما قاد حزب تونس الفتاة الحركة الوطنية التونسية ضد الاحتلال الفرنسي حلت فرنسا الحزب ونفت أعضائه البارزين ، ثم ظهر الحزب الدستوري انذى صار الموجه الأول له عبد العزيز الثعالبي الذي سافر الى باريس بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وهو يعلق آمالا كبيرة على عبادي الرئيس الأمريكي ويلسون ، وان كان قد خاب أمله كما خاب أمل كل الوطنيين العرب في تلك المبادئ وفي الحصول على تأييد الولايات المتحدة لحق تونس في تقرير المصير والتي تضمنتها النقطة رقم ١٢ من نقاط ويلسون الأربعة عشرة مما دفعه والوطنيين التونسيين الى الاعتماد على النفس أولا لتحقيق الأهداف الوطنية .

وبعد الحرب العالمية الثانية ظلت فرنسا تتجاهل مطالب الوطنيين في تونس ، فعرضت القضية التونسية على المحافل الدولية ، وعندما رفض مجلس الأمن في خلال عام ١٩٥٢ م الاستماع الى تلك القضية جاملت الولايات المتحدة فرنسا فلم تؤيد المطالب الوطنية بل ساعدت فرنسا عسكريا واقتصاديا من خلال حلف الأطلسي على ممارسة سياسة القمع والاضطهاد ضد الوطنيين في تونس . ولم يكن معنى ذلك فشل الحركة الوطنية ، بل كان يعنى تحول المشكلة من قضية سياسية الى عملية حربية (٥٥) .

وبعد الاستقلال اتجهت تونس الى تحسين علاقتها بالدول الغربية ، ومن ثم حرصت على تلقي المساعدات الأمريكية اللازمة لتنمية المجتمع التونسي ، في مقابل تأييد الموقف الأمريكي المعادى للوجود السوفيتي في بعض الأقطار العربية ، ولعل هذا يفسر لنا الخلاف بين الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة والرئيس المصري جمال عبد الناصر . فقد اشترى بورقيبة الأسلحة اللازمة لجيشه من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٥٨ ، وعقد اتفاقية للمعونة الاقتصادية مع الولايات المتحدة .

رابعاً : ليبيا :

عندما صارت الولايات المتحدة الأمريكية دولة مستقلة كانت ولاية طرابلس الغرب (ليبيا) الولاية العثمانية تحت حكم الأسرة القرمانلية ، وكان من سياسة حكام هذه الأسرة الاعتماد على أسلوب المغامرات البحرية أو الجهاد البحري ضد السفن المسيحية في البحر المتوسط كمصدر للدخل القومي ، وكان من الطبيعي أن تصطدم السفن القرمانلية بالسفن الأمريكية ، ولما كان هناك التزام حكومي بحماية الشركات الأمريكية مقابل التزام الشركات بتنفيذ سياسة الحكومة الأمريكية دخلت الولايات المتحدة في عمليات عسكرية ضد القرمانليين في ليبيا .

وتفصيل هذه العملية العسكرية أن يوسف باشا القرمانلي أئذر الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٠٠ م بأنه ما لم تدفع السفن الأمريكية جزية وهدية سنوية لحكومته فإن سفنه سوف تهاجم السفن الأمريكية وتسلبها

ما تحمله ، ولكن الحكومة الأمريكية رفضت الخضوع لتهديدات الباشا ، فتعرضت السفن الأمريكية لهجوم من سفن الباشا مما دفع الرئيس الأمريكي الى تكليف بعض القطع البحرية الأمريكية بمعاينة الباشا ، وبالفعل حاصرت هذه القطع ميناء طرابلس الغرب وأخذت تضربه بالقنابل ، ولكن حدث أن جنحت سفينة أمريكية تدعى « فيلادلفيا » على الشاطئ الطرابلسي في ٣١ أكتوبر ١٨٠٣ م فأسرها جنود يوسف باشا وأخذوا بحارتها البالغ عددهم ٣٠٠ رجل أسرى .

وعندما رفض يوسف باشا اطلاق سراح السفينة الأمريكية « فيلادلفيا » وبحارتها الا اذا تعهدت الحكومة الأمريكية بالاستجابة لمطالبه اتجهت الولايات المتحدة الى أسلوب آخر تجبر به الباشا على اطلاق سراح السفينة وبحارتها ، وتولى تنفيذ هذا الأسلوب القنصل الأمريكي في تونس ويدعى « ايتون » Eton (٥٦) الذي استطاع اقناع أحمد القرمانلي ، المقيم بمصر منذ أنه فر من طرابلس الغرب أمام بطش أخيه الأصغر يوسف ، بأن يرافق حملة عسكرية قوامها البدو والمالطيين واليونانيين كجنود مرتزقة لكي يستعيد حكم الولاية من يوسف ، وبالفعل استطاعت الحملة العسكرية احتلال مدينة درنة بالجبل الأخضر في اقليم برقة في ٢٦ ابريل ١٨٠٤ م مما أجبر يوسف على فتح باب المفاوضات مع الأمريكيين وقبل اطلاق سراح الأسرى الأمريكيين مقابل ٦٠ ألف قرش بدل ٤٠٠ ألف قرش كان قد طلبها ، وتعهد بعدم التعرض للسفن الأمريكية ، ومن ثم أعاد القنصل الأمريكي « ايتون » أحمد القرمانلي الى مصر ثانية وأنهى الحملة العسكرية (٥٧) ، أما السفينة « فيلادلفيا » فقد نجح بعض الجنود الأمريكيين من احراقها وهي واقفة في ميناء طرابلس الغرب تحت أسر الجنود القرمانليين (٥٨) .

وعندما اعتدت إيطاليا على ليبيا عام ١٩١١ م وقفت الولايات المتحدة موقفا سلبيا واكتفت بأن أرسلت احدى قطع الاسطول الأمريكي وتدعى شستر Chister الى مدينة طرابلس الغرب لكي تحمل القنصل الأمريكي ورعايا الولايات المتحدة الموجودين في الولاية بعيدا عن العمليات العسكرية

(٥٦) د. رأفت الشيوخ : في تاريخ العرب الحديث ص ١٠٧ - ١٠٨ .

(٥٧) د. نقولا زيادة : ليبيا من الاحتلال الإيطالي الى الاستقلال ص ٤٧ .

(٥٨) جلين تكرر ترجمة عمر الديراوي أبو حجلة : ممالك طرابلس بين الاسطول الليبي

والاسطول الأمريكي في القرن التاسع عشر ص ٤١٩ - ٤٤١ .

الدائرة هناك (٥٩) . وحاول الرئيس الأمريكي تافت Taft التوسط من أجل وقف القتال بين إيطاليا وتركيا ، وجاءت محاولته هذه بناء على طلب كثير من الهيئات الأمريكية لاقرار السلام فى الشرق الأوسط ، ولكن المحاولة قوبلت بعدم التشجيع فى ديسمبر ١٩١١ م ، ولكنه أعاد المحاولة بعد مرور عام ، ولكن وزارة الخارجية الأمريكية عارضت بحجة أن منطقة الشرق الأدنى ميدان أوروبى (٦٠) .

وأثناء صراع الليبيين ضد الاحتلال الايطالى تعلقوا هم أيضا بمبادئ الرئيس الأمريكى ويلسون وخاصة ما يتعلق منها بحق تقرير المصير ، وقد ظهر هذا التعلق عندما تقدم الزعماء الطرابلسيون فى ١٤ نوفمبر ١٩١٨ م باسم الجمهورية الطرابلسية - بوفد للقيادة العسكرية الإيطالية بهدف المفاوضة مع إيطاليا ، وعلى أساس حق الطرابلسيين فى تقرير مصيرهم طبقا لمبادئ الرئيس ويلسون (٦١) . الا أن الحكومة الإيطالية بعد انتهاء الحرب لم تستجب لمطالب الطرابلسيين ومن ثم صارت مبادئ الرئيس ويلسون مجرد بنود تاريخية غير قابلة للتنفيذ .

وأثناء الحرب العالمية الثانية أدت العمليات العسكرية الى وجود قاعدة أمريكية فى طرابلس الغرب من أجل ادارة العمليات الحربية ضد دول المحور فى شمال أفريقيا وجنوب أوروبا ، ومن ذلك الوقت بدأ ظهور ما عرف بقاعدة « هويلس » الأمريكية فى منطقة الملاحة بمدينة طرابلس ، ومن هناك صارت الولايات المتحدة لا تتحمس لوحدة ليبيا المستقلة تحت حكم السيد محمد ادريس السنوسى . وعندما صارت ليبيا دولة مستقلة تحت اسم المملكة الليبية المتحدة منذ ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ م بزعامة الملك محمد ادريس السنوسى تم توقيع اتفاقية بين ليبيا والولايات المتحدة لتأجير قاعدة هويلس نظير مساعدات اقتصادية أمريكية ، وقد ظلت هذه القاعدة حتى جلت عنها القوات الأمريكية فى يونيو عام ١٩٧١ م .

وعندما بدأ البحث عن البترول فى الأراضى الليبية ساهمت الشركات الأمريكية للبترول فى استغلال أموالها فى هذا المجال ، ومن ثم رأينا الشركات الأمريكية تمارس نشاطها فى التنقيب عن البترول كان منها شركة « اسو » ESSO وشركة أوكسدينتال Occidental وغيرها التى نجحت جهردها

McCure, W.K. : Italy in North Africa, London, 1913, p. 29. (٥٩)

De Nova, J. : American Interests and Policies in the Middle East, p. 51. (٦٠)

(٦١) د. جلال يحيى : الغرب الكبير ، الفترة المعاصرة ، ص ٨٩٠ .

فى الكشف عن البترول واستغلاله فى عدة مناطق من ليبيا ، ويعتبر أغلب امتيازات البترول الليبي للولايات المتحدة ، وتحصل ألمانيا الغربية على ٤٠٪ من بترول ليبيا ، اذ تستثمر شركات كلها أو جزء منها أمريكى أكثر من بليون دولار فيها ، ويشكل ذلك عونا ومشكلة للولايات المتحدة فى نفس الوقت . اذ تعتمد ليبيا على وسائل التسويق التى توفرها هذه الشركات ، ولا يمكنها استبدال هذه الشركات بغيرها دون حدوث هزات اقتصادية وهبوط فى قدر العائد ، ومن ناحية أخرى ، يتوقف الاستثمار الأمريكى والعائد منه على نوياء الحكومة الليبية التى تتأثر قطعاً بالنزاع العربى الاسرائيلى (٦٢) .

الولايات المتحدة ومشروع المغرب الكبير

ارتبط مع حركة الاستقلال التى شهدتها أقطار المغرب العربى ظهور ما عرف بمشروع المغرب الكبير ، وهو يعنى وجود اتحاد ما بين كل من دولة المغرب الأقصى (المملكة المغربية) ، والجمهورية الجزائرية ، والجمهورية التونسية ، والمملكة الليبية المتحدة ، وكان الداعية له الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة ، وأشيع أن دول الغرب (فرنسا ، إنجلترا ، الولايات المتحدة الأمريكية) كانت وراء هذه الدعوة كنوع من ربط المنطقة بمحالفات عسكرية تستند الى وجود قواعد عسكرية انجليزية وأمريكية وفرنسية فى المغرب والجزائر وتونس وليبيا ، ونشط الرئيس التونسى فى زيارة عواصم أقطار المغرب العربى من أجل تحقيق هذا المشروع .

وكانت الولايات المتحدة على رأس الدول المؤيدة لهذا المشروع ، وتقدمت بوعود من أجل تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لأقطار المغرب العربى لالتى تقبل الدخول فى هذا المشروع ، وكانت تهدف بذلك إبعاد تلك الأقطار عن الارتباط بحركة القومية العربية التى يقودها الرئيس عبد الناصر من حصر ، وكانت الولايات المتحدة تجد فى حكام كل من المغرب الأقصى وتونس وليبيا بصفة خاصة موقفاً يتسم بالصدقة معها ولكن هؤلاء الحكام لم تكن الفكرة الوحدية تمثل فى مشروعاتهم اهتماماً حقيقياً ولم يرحب ملك المغرب الأقصى وملك ليبيا الانضمام فى وحدة يتزعمها الرئيس التونسى ، بينما كان الجزائريون ينظرون الى هذه الوحدة على أنها مشروع غربى أكثر من كونه مشروع عربى .

وقد انتهى هذا المشروع تماما - كما انتهى من قبله في المشرق العربي مشروع الهلال الحبيب - بظهور الثورة الاشتراكية بوضوح في الجزائر وقيام الثورة في ليبيا عام ١٩٦٩ م وتصفية القواعد الأمريكية في كل من ليبيا والمغرب الأقصى ومن هنا فقدت الولايات المتحدة خطوة روجت لها كثيرا .

الولايات المتحدة وسوريا ولبنان

عندما بدأت الولايات المتحدة تتجه لممارسة نشاطاتها التجارية والدينية والتعليمية في منطقة الشرق الأوسط بعد استقلالها ، كانت سوريا (ولبنان جزء منها) ولايات عثمانية تخضع لحكم باشوات أتراك يعينون من استانبول ، وجاءت علاقة الولايات المتحدة بسوريا العثمانية في صورة بعثات تبشيرية كانت رسالتها موجهة أول الأمر نحو الأرمن والنسطوريين الذين كانوا سنداً للأرساليات الأمريكية وزبائنهم (٦٣) .

ونتيجة لتوقيع معاهدة عام ١٨٣٠ م بين كل من الولايات المتحدة والامبراطورية العثمانية أعطيت الولايات المتحدة حقوق الدولة الأولى بالرعاية حيث تمتعت بامتيازات في أنحاء الدولة العثمانية ، وتم تعيين قناصل أمريكيين كان من بينهم قنصل في كل من الاسكندرونه وبيروت (٦٤) ، مهمتهم رعاية نشاط البعثة التبشيرية الأمريكية في سوريا العثمانية الى جانب رعاية مصالح التجار الأمريكيين والسفن التجارية التي تزور الموانئ السورية وفي المقابل هاجر كثير من السوريين الى الولايات المتحدة .

ثم جاء ما عرف بالكلية البروتستانتية السورية التي باشرت نشاطها مع نهاية القرن التاسع عشر ، ورغم أن هذه الكلية قد بدأت بداية غير موفقة حين صار بها عدد من المعلمين الأمريكيين الذين تنقصهم الخبرة الكافية، فانه مع عام ١٩١٤ م تحسنت الأمور بالنسبة للعملية التعليمية التي تمارسها الكلية وأصبح في قدرة عميد الكلية « دودج » Dodge أن يعلن أن استقرار الدراسة في الكلية مع وضع الخطط اللازمة لنمو العمل التربوي قد أدى لاكتساب ثقة المواطنين (٦٥) . كما أنه في ذلك العام أيضا - ١٩١٤ م - توسعت مراكز العلاج التي تأسست منذ عام ١٩٠٨ م بالقرب من بيروت

De Nova, J. : op. cit., p. 11.

(٦٣)

Ibid, p. 18-19.

(٦٤)

Ibid, p. 38.

(٦٥)

لتصبح تسع مستشفيات وعشرة مستوصفات في سوريا وبعض البلاد المجاورة .

وأثناء الحرب العالمية الثانية تعلق السوريون بمبادئ الرئيس الأمريكي ويلسون في مواجهة اتفاق « سايكس - بيكو » ووعد بلفور ، ولكن ساءهم أن يخضع الرئيس ويلسون للمخطط الاستعماري الداعي الى فرض انتداب انجليزى فرنسى على الاقطار العربية بالشرق ومنها سوريا ولبنان بدعوى أن العرب غير مستعدين لحكم أنفسهم وبرر ويلسون موافقته على فكرة الانتداب بأنه لا يتعارض مع مبدأ تقرير المصير وان كانت تؤجل تنفيذه فقط .

وأراد ويلسون أن يظهر بمظهر الذى ما زال متمسكا بنقاطه الأربعة عشرة فاقترح ارسال بعثة الى منطقة الهلال الحبيب للتعرف على رغبات سكانها ، وقد رفضت فرنسا الانضمام للجنة وعارضتها انجلترا والحركة الصهيونية ، فاضطر ويلسون الى أن يبعث بلجنة أمريكية عرفت باسم أصحابها وهما : « كنج - كرين » King-Crane ، الى المنطقة فى أغسطس ١٩١٩ م ، وعندما عادت اللجنة بتقرير ينصف الى حد معقول مطالب السوريين والفلسطينيين كان الرئيس ويلسون قد اختفى من مسرح السياسة الأمريكية . بل لم ينشر تقريرها الا بعد ثلاث سنوات من اعداده (٦٦) .

وقد عول العرب على بعثة كنج - كرين وكان على رأس الزعماء العرب المتوقعين خيرا على يد هذه البعثة الملك فيصل بن الحسين ، الا أن اللجنة أوصت بوضع منطقة الهلال الحبيب تحت نوعين من الانتداب ، أن يخضع العراق لانتداب انجليزى ، بينما تتولى الولايات المتحدة الانتداب على سوريا الموحدة (سوريا ولبنان) وأن يصير فيصل ملكا على سوريا وابعاد فرنسا عن أن تكون منتدبة على سوريا حتى لا تحدث حرب فى المنطقة تهدد السلام (٦٧) .

وكان عدم اشتراك انجلترا وفرنسا فى هذه البعثة ، الى جانب موقف مجلس الشيوخ الأمريكى المعارض لآى ارتباط بمشكلات ما بعد الحرب ، فى الوقت الذى طالب فيه فيصل بدولة عربية مستقلة واذا كان لابد من انتداب

فليكن انتدبا أمريكيا ، وأمام تشكيل البعثة من كل من دكتور « هنرى تشرشل كنج » Dr. Henry Churchill King عميد كلية « أوبرلين » Oberlin ورجل الأعمال عضو الأرسالية الدينية « شارلس كرين » Charles R. Crane كل ذلك ترك للحلفاء الأفراد بتقرير أو فرض الصلح على تركيا وقرار الانتداب الانجليزى على العراق وفلسطين والانتداب الفرنسى على سورية ولبنان (٦٨) .

وعندما وافقت الولايات المتحدة على الانتداب الفرنسى على سوريا ولبنان اشترطت اعطاء الرعايا الأمريكيين المقيمين فى سوريا ولبنان الحقوق والامتيازات التى يتمتع بها الرعايا الفرنسيين ، وصار على الولايات المتحدة أن تمارس اتصالاتها الرسمية مع هذه الأقطار العربية فى « الليفانت » والحاضعة للانتداب الفرنسى عن طريق وزارة الخارجية الفرنسية ، وقد وافقت فرنسا على المطالب الأمريكية ، فصار من حق الأمريكيين بناء المدارس وممارسة البعثات الدينية نشاطاتها والاعفاء من الضرائب والتمتع بالامتيازات القنصلية والقضائية الى جانب انشاء قنصليات أمريكية فى بعض مدن سوريا ولبنان التى يتواجد بها أمريكيون ، وقد تضمنت الموافقة الفرنسية فى اتفاقية فرنسية أمريكية عام ١٩٢٤ م تنظيم العلاقات الرسمية للولايات المتحدة مع الانتداب الفرنسى فى الليفانت .

وقد شعر المواطنون فى الليفانت بالكراهية ضد الأمريكيين الذين ماثلوا الفرنسيين ، وعندما اشتعلت الثورات فى المنطقة ضد الفرنسيين طلب القنصل الأمريكى فى بيروت ترحيل الرعايا الأمريكيين من سوريا ولبنان رغم تأكيدات الفرنسيين بضمان سلامتهم ، ورغم وجود مدمرات حربية أمريكية فى ميناء بيروت ، وقد أصيبت بعض المنشآت الأمريكية فى سوريا ولبنان بأضرار أثناء الثورة ، كان منها شركة سوكونى فاكوم للبترول وشركة سنجر لماكينات الحياطة التى لحقت منشآتها التدمير .

وأما الجامعة الأمريكية فى بيروت - الكلية السورية سابقا - فقد خضعت لسلطات الانتداب الفرنسى بفرض اللغة والثقافة الفرنسية فى برامجها لمدة عقدين (٢٠ سنة) ، رغم تلقيها مساعدا ت أمريكية مالية وطبية ، ورغم ذلك فقد نجحت فى أن تحوز احترام وتقدير المثقفين العرب .

ونجحت الولايات المتحدة في أن تحصل من فرنسا على حق حماية رجال الآثار الأمريكيين العاملين في سوريا ولبنان ، وحماية رجال البعثات التبشيرية التي تمارس نشاطها هناك ولكن عندما بدأت فرنسا في عام ١٩٣٦ م تستجيب للمطالب الوطنية السورية واللبنانية للحصول على الاستقلال احتجت الحكومة الأمريكية بأنه طبقا للمادة ٦ من اتفاق عام ١٩٢٤ م لها الحق في أن تستشار في انهاء الانتداب على سوريا ولبنان وطبيعة الحكم بعد جلاء الفرنسيين ، ووافقت فرنسا على ابلاغ الولايات المتحدة بكل خطوات تتخذها للاستجابة لمطالب الوطنية في سوريا ولبنان (٦٩) . وان كانت الولايات المتحدة قد أيدت استقلال كل من سوريا ولبنان كدولتين منفصلتين بعد عام ١٩٤٣ (٧٠) .

ظل السوريون بعد الاستقلال عن فرنسا الذي أعلن عام ١٩٤٦ م يتشككون في كل ما هو غربي وصاروا يرون في الوحدة العربية هي السبيل لقوة العرب في مواجهة المؤامرات الأجنبية ، وقد ساءهم انفصال لبنان عن سوريا بتدبير فرنسا أثناء الانتداب ، ولذلك فما أن اتجه الرئيس المصري جمال عبد الناصر الى تسليح جيشه بأسلحة سوفيتية حتى كانت سوريا الدولة العربية الثانية التي استخدمت السلاح السوفيتي منذ عام ١٩٥٦ م ، بينما يعيش لبنان في ظل ميثاق عام ١٩٤٣ مواليا للدول الغربية وان كان يشعر بالانتماء للعروبة .

وقد تزايدت كراهية السوريين للولايات المتحدة منذ انشاء دولة اسرائيل وتأييد الولايات المتحدة غير المحدود لها ، ومن ثم سارت العلاقات بين سوريا والولايات المتحدة من سوء الى أسوأ في معظم الاحوال وخلال الخمسينات والستينات بل والسبعينات من هذا القرن ، ونتيجة لتدفق الأسلحة السوفيتية والخبراء السوفييت والمساعدات الاقتصادية السوفيتية على سوريا اختلقت الولايات المتحدة ما عرف بالأزمة السورية في صيف وخريف عام ١٩٥٧ م - والتي أشرنا اليها سابقا - بحشد قوات تركية على الحدود السورية التركية تلك الأزمة التي انتهت باعلان الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ م تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة .

وعندما فشلت الأزمة السورية في تنفيذ المخطط الأمريكي باسقاط

De Nova, J. : op. cit., p. 336.

(٦٩)

The American Assembly : op. cit., p. 152.

(٧٠)

حكام دمشق المتعاونين مع الاتحاد السوفيتي ، حركت الولايات المتحدة ما عرف باسم الازمة اللبنانية بمساندتها لرئيس الجمهورية اللبنانية الموالي للغرب « كميل شمعون » عام ١٩٥٨ م ضد ما أسماه تهديد الجمهورية العربية المتحدة ، ولكن قيام ثورة العراق في ذلك العام وتأييد الرئيس المصري عبد الناصر قد أفشل المخطط الأمريكي هذه المرة أيضا وأزيح كميل شمعون من منصب رئاسة الجمهورية اللبنانية .

ومن العوامل المسئولة عن سوء العلاقة بين سوريا والولايات المتحدة موقف سوريا المعادي لحلف بغداد الذي تدعّمه الولايات المتحدة ، ومن مشروع أيزنهاور الذي أعلن عقب العدوان الثلاثي على مصر ، وهي مواقف تتمشى مع مواقف مصر آنذاك .

نتيجة لذلك أصيبت سوريا بخسائر في البشر والسلاح والأرض خلال عدوان اسرائيل لعام ١٩٦٧ م المخطط بالاتفاق مع الولايات المتحدة ، وكان ذلك عقابا أمريكيا نالته سوريا كما نالته مصر على مواقف وطنية وقومية تستهدف التخلص من وصاية الغرب على العرب وإقامة علاقات مع الاتحاد السوفيتي في النواحي العسكرية والاقتصادية والعمرانية .

وفي حرب رمضان/أكتوبر ١٩٧٣ م نجحت سوريا في بداية المعركة في كسب أراض من مرتفعات الجولان السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ م لكن المساعدات العسكرية الأمريكية السريعة لاسرائيل أثناء الحرب جعلت اسرائيل تستعيد تلك الأرض ثانية ، وبعد الحرب حصلت سوريا على بعض أراض من الجولان فيما عرف باتفاقية فض الاشتباك مع اسرائيل بمساندة الولايات المتحدة .

أما لبنان فقد ظل طوال الستينات وحتى حرب ١٩٧٣ م مركزا لرجال المخابرات الأمريكية والتجسس على الدول العربية ، ولم تكن له مواقف عدائية من الولايات المتحدة الأمريكية ، حتى بعد عدوان ١٩٦٧ م ، وقد نجحت المخططات الاستعمارية بمشاركة المخابرات الأمريكية ، وبعد حرب ١٩٧٣ م في فتح جبهة صراع داخل لبنان تجتذب قوات سورية كبيرة ومن ثم لا يكون للجيش السوري خطورة تهدد اسرائيل ، وقد نجحت تلك الحطط بالفعل في تورط الجيش السوري في أحداث لبنان دون نتيجة حاسمة .

الولايات المتحدة والخليج العربي

اولا : مجال الخنمات :

شهد الخليج نشاطا أمريكيا أواخر القرن التاسع عشر في مجال البعثات التبشيرية والتنقيب عن الآثار وغير ذلك ، وشملت كلا من العراق والكويت والبحرين والساحل العماني وقطر وسلطنة عمان .

كانت « الأرسالية العربية » ذات المذهب البروتستانتي أول ارسالية أمريكية تمارس نشاطها في منطقة الخليج العربي أواخر القرن التاسع عشر ، وقد كان أول مركز لها في البحرين عام ١٨٨٩ م وأشرف على نشاطها الأب الأمريكي « بيتر زويمر » . ومن الطبيعي أن يكون نشاط هذه الأرسالية موجها الى المسيحيين المقيمين في المنطقة ، وبقي التنصير الهدف الرئيسي لها ، مع بناء الكنائس وقيام رؤساء الأرسالية بزيارات دورية للمناطق المتخلفة وطبع وتوزيع كتب الأدب البروتستانتي وغيره من كتب الأدب المسيحي الأخرى(٧١) ، مما عده المسلمون هجوما من الأب « زويمر » والمتنفذين حوله على الدين الاسلامي(٧٢) .

وجاء المركز التبشيري الثاني للارسالية في منطقة الخليج العربي ذلك المركز الذي أنشئ في البصرة عام ١٨٩١ م ، وكاد نشاط هذا المركز يتجمد بسبب موقف حكام العراق من باشوات الدولة العثمانية المتسم بالارتياب والشك في نشاط مركز البصرة التبشيري ، الا أن نشاط التنصير في ارسالية البصرة ما لبث أن استعاد حيويته بسبب التداخلات الخارجية ، ومن ثم زادت عمليات التنصير ، وزادت مبيعات الانجيل ، بل وامتد نشاط مركز البصرة بافتتاح فرع له في كل من مدينة العمارة على نهر دجلة ، والناصرية على نهر الفرات .

وكان المركز التبشيري الثالث للارسالية الأمريكية في منطقة الخليج قد أنشئ في مسقط عام ١٨٩٤ م ، وعهد الى الأب « صمويل زويمر » بالاشراف عليه ، وقد قام « زويمر » في عام ١٨٩٦ م ورفاقه برحلات من مسقط امتدت

الى وادى سمائل والرسحاق والجبل الاخضر فى عمان ، كما باع « زويمر » أكثر من مائة جزء من الانجيل فى ساحل عمان . وفى هذا المركز بمسقط قام زويمر عام ١٨٩٧ م برعاية ١٨ صبيا أفريقيا من العبيد ، وأخذ فى طبع الكتيبات الدينية ، واستغل صداقاته مع بعض الزعماء العرب فأوعز الى أحد الدعاة المسيحيين بتوزيع كتيبات دينية فى احدى مناطق عمان المتميزة بالاستقرار (٧٣) .

وكانت أدوات الارسالية الأمريكية - شأنها فى ذلك شأن الارساليات الدينية الأخرى فى العالم - تتمثل فى تقديم الخدمات الطبية للمواطنين فى غيبة خدمات طبية محلية حديثة ، وقد افتتحت أول مستشفى وعيادة خارجية فى البحرين بضمان ٢١ سريرا عام ١٩٠٣ م باسم مستشفى ماسون التذكارى (٧٤) ، كما مارس مركز الارسالية فى البصرة تقديم خدمات طبية وكان بالمركز مستشفى صغير وصيدلية تصرف الأدوية بالمجان ، وقد شاركت السيدة « زويمر » فى تقديم الخدمات الطبية للنساء المسلمات فى البصرة والاحساء والبحرين .

وقد وسعت الارسالية الأمريكية من خدماتها انطية بافتتاح مراكز رعاية طبية فى كل من « مطرح » بسلطنة عمان عام ١٩١٠ م ، والكويت عام ١٩١٤ ، ومن البحرين امتد النشاط الطبى الى ساحل الاحساء وبصفة خاصة فى مدينة القطيف .

وكان انشاء المدارس وسيلة أخرى اتبعتها الارسالية الأمريكية فى منطقة الخليج العربى للتأثير على الناس ، ولم تكن هذه المدارس بعيدة عن الكنائس ، وقد تعلم المبشرون اللغة العربية واستخدموها فى مدارسهم . وقد أنشئت فى عام ١٩٠٥ م مدرستان بالمنامة واحدة للبنين والأخرى للبنات ، وفى البصرة أنشئت مدرسة ملحقه بالمركز التبشيرى وحاولت السلطات التركية غلقها بالقوة (٧٥) .

كما شارك علماء آثار أمريكيون فى التنقيب عن الآثار فى منطقة الخليج العربى ، وكان هؤلاء العلماء يعملون لجساب جامعة بنسلفانيا الأمريكية ، وقد

(٧٣) نفس المرجع ج ٦ ص ٣٤٤٢ .

(٧٤) Hamilton, Ch W. : Americans and Oil in the Middle East, p. 12.

(٧٥) لوزيمر : نفس المرجع ص ٣٤٤٢ .

بدأ هذا النشاط في منطقة « نيفار » منذ عام ١٨٨٨ م . وإذا كان مثل هذا النشاط قد تم في العراق دون بقية أجزاء الخليج العربي ، فقد كان للأمريكيين ارتباط قليل مع العراق الذي كانت حكومته ميلها للارتباط مع الولايات المتحدة أقل (٧٦) .

ثانيا : المجال الاقتصادي :

كان المجال الاقتصادي أكثر النشاطات الأمريكية في منطقته الخليج العربي بل والوطن العربي ككل ، وقد اجتذبت سلطنة عمان اهتمام الأمريكيين في الثلث الأول من القرن التاسع عشر لوقوع السلطنة في طريق الهند والشرق الأقصى ، كما أنها مركز للعلاقات مع بقية أقطار الوطن العربي ، وإيران ، وأفريقيا ، ومن ثم جاء وصول المبعوث الأمريكي « ادموند روبرتس » Edmond Roberts على ظهر السفينة الحربية الأمريكية « بيكويك » إلى مسقط عام ١٨٣٣ م بداية علاقة طويلة وودية بين الولايات المتحدة وسلطنة عمان في عهد السيد سعيد بن سلطان ، حيث عقدت في هذه السنة معاهدة صداقة وتجارة بين البلدين تمتع التجار الأمريكيون في السلطنة في شقها العربي وشقها الأفريقي (زنجبار) ببعض الامتيازات التجارية والقنصلية (٧٧) .

وتطبيقا للاتفاقية - التي كانت الأولى من نوعها بين الولايات المتحدة ودولة خليجية - ثم تعيين قناصل أمريكيين في كل من زنجبار ١٨٣٤ م ومسقط ١٨٣٦ م ، وقامت بعثة عمانية عام ١٨٤٠ م على رأسها مستشار السلطان واسمه أحمد بن نعمان وتستقل السفينة « سلطنة » بزيارة إلى نيويورك حيث حملت البعثة هدايا ورسالة للرئيس الأمريكي من السيد سعيد بن سلطان كما عادت بهدايا للسيد سعيد من الرئيس الأمريكي . وقد ظلت تلك الاتفاقية سارية المفعول حتى استبدلت عام ١٩٥٨ م بمعاهدة جديدة بين البلدين للتجارة والصداقة ، وكانت الاتفاقية دليلا على استقلال السلطنة وقوتها لأنها تبعتها اتفاقية مع بريطانيا عام ١٨٣٩ م وأخرى مع فرنسا عام ١٨٤٤ م .

وفيما عدا علاقات الولايات المتحدة بسلطنة مسقط لم تكن للولايات

المتحدة نشاطات اقتصادية ثابتة وقوية في منطقة الخليج العربي الى أن يتم اكتشاف النفط ، وكانت كل ما تسعى اليه الولايات المتحدة هو ضمان استمرار فتح الأسواق أمام الرعايا الأمريكيين وتمتعهم بالاقامة والانتقال بأمان في المنطقة (٧٨) ، كما كانت الحكومة الأمريكية قد استمرت تقصر مهمة قنصلياتها في المنطقة (في مسقط والبصرة وبغداد) على رعاية مصالح المواطنين الأمريكيين سواء كانوا أفرادا أو جماعات (٧٩) .

واستقبلت أقطار الخليج العربي المصنوعات الأمريكية التي لم تكن تستطيع منافسة مثيلتها البريطانية ، وحملت السفن الأمريكية منتجات الخليج مثل التمر من عمان والعراق وقد ذكرت التقارير الأمريكية أنه في أوائل القرن العشرين كان بعمان أربعة ملايين شجرة نخيل مثمرة (٨٠) .

وعندما نشطت الشركات البريطانية في استخراج البترول من ايران مع بداية القرن العشرين دخلت الشركات البترولية الأمريكية المنافسة ، وكان مجال المنافسة العراق حيث كانت شركة البترول التركية - ولانجلترا فيها ٥٠٪ من الأسهم - تنقب عن البترول في ولايات البصرة وبغداد والموصل ، وبعد الحرب العالمية الأولى حاولت شركات البترول الأمريكية بتأييد من الحكومة الأمريكية المشاركة في البحث عن البترول في العراق تحت دعوى سياسة الباب المفتوح Open Door Policy التي تدعو الى ضرورة خضوع مواطني مختلف الدول لنفس المعاملة وأن يقفوا على قدم المساواة في البلاد الحاضعة للانتداب ، وأنه لا ينبغي منح امتياز من شأنه الاضرار بمصالح الدول الأخرى أو أن تحتكر دولة امتيازاً بعينه (٨١) .

اضطرت انجلترا الى الاستجابة لمطالب الأمريكيين فأعطت حكومة العراق المشمولة بالانتداب البريطاني امتيازاً في ٢٤ قطعة أرض لشركة البترول التركية - التي سميت عام ١٩٢٩ بشركة بترول العراق - ووزعت الأسهم بحيث نالت كل من انجلترا وفرنسا وهولندا والولايات المتحدة ٢٣٫٧٥٪ من الأسهم ، والباقي وقدره ٥٪ من الأسهم كانت من نصيب الوسيط الأرمني

Polk, W.P. : op. cit., p. 289.

(٧٨)

De Nova, J. : op. cit., p. 19.

(٧٩)

Ibid, p. 40.

(٨٠)

(٨١) محمد جواد العبوسي : البترول في البلاد العربية

« سركيس جولبنكيان » الذى شارك فى المفاوضات منذ عام ١٩١٤ (٨٢) .
وقد شاركت سبع شركات أمريكية - كوحدة - فى استغلال بترول العراق ،
وكانت هذه الشركات هي :

Gulf, Standard of New Jersey, Socony, Sinclair, Texas, Mexicane, and
Atlantic.

وباحتكار شركة بترول العراق لنفط الموصل والبصرة منع دخول
شركات بترول أمريكية إضافية للبحث عن البترول فى العراق أو فى أية
منطقة بالخليج العربى حيث صار لشركة بترول العراق الحق فى استغلال
البترول فى أقطار الخليج العربى . وبقيت الاستثمارات الأمريكية فى العراق
من خلال شركة بترول العراق ، وحتى مع استقلال العراق بموجب اتفاقية
عام ١٩٣٠ م مع بريطانيا استمرت السياسة الأمريكية تجاه العراق قائمة
على عدم الدخول فى منافسة سياسية مع بريطانيا فى العراق ، واكتفت برعاية
مصالح مواطنيها هناك ، وفى الوقت نفسه كان الأمريكيون العاملون فى
العراق غير مستعدين لادخال حكومتهم فى مسائل سياسية دولية (٨٣) .

ونظرا لأن الحكومة البريطانية أخذت تعهدت على حكام الخليج العرب بألا
يمنحوا امتيازات للتنقيب عن البترول واستغلاله فى أراضيهم لشركة أو
دولة ما دون الرجوع إليها ، بين أعوام ١٩١٣ - ١٩٢٣ م ، ولأن السعودية
لم تدخل فى هذا التعهد ، فكان هذا الباب هو العمل الانفرادى أمام شركات
البترول الأمريكية . ومن ثم مارست الشركات الأمريكية - والأمريكية
وحدها - نشاطها فى استغلال البترول بالسعودية .

وكانت البحرين المحك الأول للنشاط البترولى الأمريكى فى أقطار
الخليج العربية ، ورغم الموقف البريطانى المعادى لأى نشاط أمريكى فقد تقدمت
شركة بترول الخليج Gulf Corporation واشترت امتياز البحث عن البترول
فى البحرين عام ١٩٢٨ م ، ثم تنازلت عنه فى العام التالى لشركة Standard Oil
of California الأمريكية ، وفى مواجهة المعارضة البريطانية تم تأسيس
فرع مستقل من هذه الشركة تم تسجيله فى كندا عام ١٩٣٠ م وحصل
جنسيتها - وهى إحدى دول الكومنولث - وصار يعرف باسم شركة نفط

البحرين Bahrein Petroleum Company (بابكو Ba.P.Co.) (٨٤)،
وتحتل هذه الشركة مكانا فريدا من حيث كونها شركة أمريكية الملكية وفي
نفس الوقت يقوم بإدارتها موظفون بريطانيون ، كما انها عملت في منطقة
خاضعة للحماية البريطانية (٨٥) .

وقد تم التوقيع على اتفاق بين البحرين وشركة بابكو عام ١٩٣٤ م وكان
مجحفا بالبحرين لأنه جعل أراضي ومياه البحرين كلها مجالا لاستغلال الشركة
وأن أجله كان طويلا ، واعفاء كل ما تستورده الشركة من أدوات أو أجهزة
من أية رسوم . وفي المقابل يحصل حاكم البحرين على ثلاث روبيات مقابل
كل طن من النفط الخام المستخرج . وفي عام ١٩٣٥ م انضمت الى شركة
بابكو شركة Texas الأمريكية لتصبح شريكة بنسبة ٥٠٪ من أسهم
شركة بابكو ، ومن ثم تغير الاسم الى « كالتكس Caltix » وفي عام
١٩٣٨ م أنشئ أول معمل لتكرير البترول في البحرين .

وكانت الكويت من المجالات التي سعت الشركات الأمريكية الى العمل
فيها ، ولكن النفوذ البريطاني هناك وتمهد حكام الكويت لبريطانيا بعدم
اعطاء امتيازات لأية جهة أخرى دون موافقة الحكومة البريطانية ، قد دفع
بالأمريكيين والبريطانيين الى الوصول الى حل وسط تمثل في تكوين شركة
بتترول الكويت Kowait Oil Company (كوك K.O.C.) عام ١٩٣٣ م
تشارك فيها من حيث الملكية والتمويل مناصفة كل من شركة بتترول الخليج
الأمريكية وشركة البترول الانجليزية الايرانية (٨٦) ، وعقدت الشركة اتفاقية
مع حاكم الكويت عام ١٩٣٤ م للبحث واستغلال البترول هنساك ، وكانت
« لاتفاقية مجحفة بالكويت شأنها شأن اتفاقية شركة « بابكو » مع حكومة
البحرين . وقد تعرضت هذه الاتفاقية لتعديلات في الخمسينات والستينات
من القرن الحالى للتخفيف من الاجحاف بالكويت .

وقد استطاعت الشركة اكتشاف أكبر حوض بترولي في العالم عام
١٩٣٨ في منطقة « البرقان » التي تبلغ مساحتها ثلاثين ميلا مربعا وتقع على
بعد ٢٧ ميلا الى الجنوب من مدينة الكويت ، وقد تم شحن أول انتاج من النفط
الخام عام ١٩٤٦ م في احتفال شهده الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت ، ومن

(٨٤) د. صلاح العقاد : التيارات السياسية في الخليج العربي ص ٢٢٣ .

Philiby : Arabian Oil Ventures, p. 77.

(٨٥)

Polk, W.R. : op. cit., p. 238.

(٨٦)

ثم أنشئ ميناء الأحمدى كميناء كبير لشحن النفط منه .

حاولت الشركات الأمريكية أن تجد لها مواضع قدم أخرى فى بقية أقطار الخليج العربى الا أن النفوذ البريطانى فى المنطقة وتمهيدات حكامها لبريطانيا يقف حجر عثرة أمام شركات البترول الأمريكية ، ومع تسليم الولايات المتحدة بسيطرة النفوذ السياسى البريطانى فى المنطقة ومع رغبة الحكومة البريطانية فى عدم معاداة الأمريكين تم التوصل الى حلول وسط كان منها تشكيل شركة بترول قطر المحدودة عام ١٩٣٧ م *Petroleum Development of Qatar* وهى فرع لشركة بترول العراق التى تشتمل على استثمارات أمريكية ، للبحث عن البترول فى قطر ، وعثر على النفط فى منطقة دخان ، وكانت الاتفاقية بين الشركة وحكومة قطر على غرار الاتفاقيات مع البحرين والكويت ، الا أنها تعرضت للتعديل من أجل ازالة الأجحاف بدولة قطر ، كما أقيمت مصفاة للنفط فى مسيعيد عام ١٩٥٤ م ، وانتقلت ملكيتها عام ١٩٦٨ م لشركة نفط قطر الوطنية .

وبالنسبة لامارات الساحل العمانى ، فقد شهدت حلا شبيها بما اتبع فى قطر ، حيث ظهرت شركة بترول ساحل الهدنة البحرى *Petroleum Development Trucial Coast Ltd.* المحدودة ، فى عام ١٩٣٦ م ، وهى تابعة لشركة نفط العراق ، والتى عقدت اتفاقيات مع حكام هذه الامارات فى الفترة من ١٩٣٩ الى ١٩٤٥ م . ومنذ عام ١٩٦٣ م ظهرت شركات بترول أمريكية تنقب عن البترول فى عدة امارات مثل شركة *Continental of Delaware* بدبى ، ومعها شركتا دويتش أوردول وصن أويل *Sun Oil* (٨٧) وغيرها فى امارات الشارقة وعجمان ورأس الخيمة .

أما سلطنة عمان ، فقد شاركت الاستثمارات الأمريكية فى البحث عن البترول واستغلاله فيها عن طريق شركة نفط العراق ، وجاءت هذه المشاركة من خلال شركة نفط عمان وظفار التى حصلت من السلطان سعيد بن تيمور عام ١٩٣٧ م على امتياز التنقيب عن البترول فى السلطنة ، ولم يتم العثور على النفط الا أواخر ١٩٦٤ م وبدأت عمليات التصدير للنفط الحام عام ١٩٦٧ م . والآن تستحوذ شركة استثمارات نفط عمان المحدودة

(٨٧) عبدالكريم أحمد : البحرين وأهميتها بين امارات الخليج ص ٨٥ ، ومجلس دى

Petroleum Development Oman Limited على امتياز النفط في السلطنة

وهي مكونة من ائتلاف ثلاث شركات هولندية وبريطانية وفرنسية (٨٨) .
وهكذا صارت للولايات المتحدة الأمريكية استثمارات بترولية كبيرة في
منطقة الخليج العربي الى جانب السعودية ، مما يستدعي وجود استراتيجيه
أمريكية خاصة بعد أفول نجم النفوذ البريطاني في المنطقة بعد حرب السويس
١٩٥٦ م .

وتعتبر مصالح الولايات المتحدة كبيرة في منطقة الخليج والجزيرة
العربية ، اذ تملك الشركات الأمريكية ٤٧٪ من استثمارات البترول في
المنطقة ، وفي منطقة الشرق الأوسط يوجد أعظم احتياطي معروف للبترول
في العالم ، وحقول البترول في هذه المنطقة أسهل الحقوق وأرخصها انتاجا
حتى الآن ، وتستورد غرب أوروبا واليابان وأستراليا وأفريقيا أغلب بترولها
من هذه المنطقة ، وتمون قوات الأسطول السابع الأمريكي من بترول المنطقة
ويبلغ دخل الشركات الأمريكية من استثماراتها في هذا البترول ما بين
١٢ و ١٦ بليون دولار كل عام (٨٩) .

ثالثا : المجال الاستراتيجي :

جاء اكتشاف البترول في منطقة الخليج العربي في الثلاثينات من القرن
العشرين ، وقيام الحرب العالمية الثانية واشتراك الولايات المتحدة فيها وظهور
الاطماع السوفيتية في المنطقة دافعا لمزيد من التدخل الأمريكي في المنطقة
من أجل حماية الاستثمارات البترولية الأمريكية ولوقف الامتداد الشيوعي
عبر ايران الى المنطقة ، مما اعتبر الخليج العربي ذا أهمية في الدفاع الوطني
وفي مركز الولايات المتحدة في السياسة العالمية (٩٠) .

ولذلك نجد التأييد الأمريكي لحركة الدكتور محمد مصدق في ايران
عام ١٩٥١ م الوطنية وتأميم النفط بدعوى مواجهة الخطر الشيوعي ، وان كان
الانجليز قد أعلنوا أن هدف الأمريكيين هو الحصول على بترول ايران من
بريطانيا ، ويدللون على ذلك بأنه عند سقوط حكومة الدكتور مصدق عام
١٩٥٤ م عملت الولايات المتحدة على تكوين « كونسورسيوم » دولي ساهمت
فيه بالنصيب الأكبر بالتعاون مع شركة البترول الوطنية الايرانية لاستغلال
النفط (٩١) ، كما أن الحكومة الايرانية منذ الاطاحة بحكومة مصدق كانت موالية

(٨٨) د. جمال زكريا : الخليج العربي ١٩٤٥ - ١٩٧١ م ص ٤٤٦ .

(٨٩) هانسون و. بالدوين : المرجع السابق ص ١٨٤ .

Lenczowski, G. : The Middle East in World Affairs, p. 671.

(٩٠)

(٩١) د. صلاح العقاد : المرجع السابق ص ٣٧٩ .

للولايات المتحدة الأمريكية (٩٢) .

اتبعت الولايات المتحدة استراتيجية من أجل حماية استثماراتها البترولية وحماية المنطقة من الخطر الشيوعي تقوم على استخدام قواعد عسكرية وتشكيل أحلاف دفاعية تتواجد في المنطقة وتشملها ، وكانت قاعدة الظهران ومحاولة الحصول على تسهيلات جوية أمريكية في سلطنة عمان أثناء معارك الحرب العالمية الثانية أولى الخطوات في الاستراتيجية الأمريكية التي تعترف بوجود النفط البريطاني في المنطقة .

ورغم أن المفاوضات قد جرت بين الأمريكيين من ناحية وكل من السعوديين والعنانيين كل على حدة من ناحية أخرى أثناء معارك الحرب العالمية الثانية ، فإنه قد أنشئت قاعدة في الظهران بين عامي ١٩٤٤ و ١٩٤٦ م في شرق المملكة العربية السعودية لتأمين قاعدة جوية صالحة في الشرق الأوسط تربط القاهرة بكراشي ومن ثم تسهل الحرب ضد اليابان (٩٣) ، إلا أن السلطان سعيد بن تيمور اشترط عدة شروط من أجل إعطاء الأمريكيين تسهيلات جوية للطائرات الأمريكية في أراضي السلطنة العمانية .

وقد تمثلت شروط السلطان في تحديد مسئولية النشاط الشخصي الذي يقوم به الأمريكيون في السلطنة ، وتزويد السلطنة بعدد من البنادق والذخيرة والمدافع والسيارات العسكرية والمهمات الطبية ، إلى جانب التعهد بدفع تعويض عن أية أضرار ينسب فيها الموظفون الأمريكيون أو الطائرات والتزام الموظفين الأمريكيين بقوانين السلطنة ، واستخدام حراس محليين للمعسكرات الأمريكية . فإذا ما قبلت هذه الشروط فإن السلطان على استعداد لإعطاء هذه التسهيلات في مناطق « صلالة » و « مصيرة » و « رأس الحد » (٩٤) ، ويبدو أن الأمريكيين وجدوا الشروط مغالية ومن ثم لم تتخذ خطوات إيجابية في هذا السبيل .

وجاء حلف بغداد عام ١٩٥٤ م استكمالاً لسلسلة الإجراءات الاستراتيجية لحماية الاستثمارات البترولية الأمريكية ووقف الخطر الشيوعي عن المنطقة العربية لتظل منطقة نفوذ غربية ، وحاولت بريطانيا أن تضم إلى الحلف أقطار الخليج العربية ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل رغم تلويح

(٩٢) أحمد محمود صبحي : البحرين ودعوى إيران ص ١٧٨ .

Ibid, p. 551.

(٩٣)

U.S. Documents : The Officer in Charge at New Delhi (Merrell) (٩٤).

to the Secretary of State (Hull), New Delhi, August 23, 1942,

No. 26, 811.248/720.

بريطانيا بالاستقلال لحكام تلك الأقطار نظير الانضمام للحلف ، فقد رفض حاكم الكويت تجنباً للتورط في الانقسامات العربية . ورفض حاكم البحرين نظراً الى أن تيار المعارضة للحلف كان قويا ويستند الى قواعد شعبية أكثر نضجاً ، ورفض سعيد بن تيمور سلطان عمان بسبب تمسكه بعزلته وخوفه من أن يكون الحلف أداة اتصال بالعالم الخارجى (٩٥) .

وبعد حرب السويس ١٩٥٦ م وتقلص النفوذ البريطانى شرقى السويس وظهور مشروع أيزنهاور عام ١٩٥٧ م المعروف بملء الفراغ ، لم تلجأ الولايات المتحدة الى تطبيق المشروع على منطقة الخليج العربى باعتبار أن الحماية البريطانية - والقائمة فى المنطقة منذ سنوات الحرب العالمية الأولى - سدا كافياً لهذا الفراغ (٩٦) .

وعندما حدث العدوان الثلاثى على مصر ظهرت فى أقطار الخليج حركة تضامن مع مصر ضد كل ما هو غربى ، وعندما حدثت ثورة فى العراق عام ١٩٥٨ م وانهار حلف بغداد كان ذلك صدمة للولايات المتحدة ، التى اندهشت بسبب حدوثها على يد ضباط صفار الرتب ولم تستطع الولايات المتحدة أن تذكر أن هذه الثورة ترجع الى تأثيرات شيوعية ، لأن الشيوعيين لم يكن لهم دور أساسى فى انفجارها (٩٧) ، وشهدت أقطار الخليج مظاهرات ضد المصالح الأمريكية عقب عدوان ١٩٦٧ م على الأقطار العربية .

وعندما أعلنت بريطانيا عام ١٩٦٨ م عن نيتها فى الانسحاب من منطقة الخليج بحلول عام ١٩٧١ م كان على الولايات المتحدة أن تسعى الى القيام بدور أكبر فى المنطقة لتحقيق استراتيجيتها العالمية ، ولكنها لابد أن تضع فى اعتبارها رغبة الوطنيين فى الخليج فى إعادة تنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بعيداً عن التأثيرات الاستعمارية ، الى جانب اهتمامهم بالتعليم والصحة ، ومن ثم يقدموا صورة للحياة الطيبة ، ومن الواضح أن الوعى الشعبى يمارس ضغطاً على حكومات المنطقة (٩٨) .

(٩٥) د. صلاح العقاد : المرجع السابق ص ٣٨٠ .

(٩٦) د. صلاح العقاد : الخليج العربى ونظرية الفراغ ، مجلة السياسة الدولية ، أكتوبر

١٩٧٣ م ص ١١٥ .

Polk, W.R. : op. cit., p. 283.

(٩٧)

Ibid, p. 292.

(٩٨)

وعملت الولايات المتحدة على تواجد عسكري أكبر لقواتها في منطقة الخليج العربي ، ولذلك نجدها تستغل ادعاءات إيران على البحرين لتصل الى اتفاقية مع البحرين تمكن الأسطول الأمريكي من الاحتفاظ بقاعدة «الجفير» التي كانت أصلاً بريطانية ، وبررت الحكومة الأمريكية أهمية الاحتفاظ بهذه القاعدة أنها تساعد في سد فراغ تركه الوجود البريطاني العسكري ، فضلاً عن أنها قد تكون عاملاً للاستقرار في المنطقة إذ قد تستخدم في عرقلة وجود سوفيتي محتمل (٩٩) .

وإذا كانت البحرين قد قبلت هذه الاتفاقية فلأنها كانت تتعرض لتهديدات إيرانية ، ومع ذلك فعندما انتهت تلك التهديدات باعتراف إيران باستقلال البحرين أواخر عام ١٩٧١ م ، اتخذت البحرين اجراءات قصرت دور القاعدة على تقديم تسهيلات للأسطول الأمريكي الذي يزور موانئ الخليج ، وخلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ م ألغت البحرين هذه التسهيلات .

وكان الموقف القومي لاقطار الخليج العربي أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ م بقطع البترول عن كل الدول التي ساندت العدوان الصهيوني ومنها الولايات المتحدة الأمريكية ، التي كان مركزها حتى ذلك الحين يبدو وكأنه يحل بالتدريج محل بريطانيا (١٠٠) ، دافعا الى أن تعيد الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهدافها في المنطقة حساباتها من جديد باتباع الأسلوب غير المباشر .

وتمثل هذا الأسلوب غير المباشر في تدعيم القوة العسكرية لكل من إيران والمملكة العربية السعودية ، ببيع الأسلحة الحديثة للدولتين مع وجود فنيين أمريكيين مع صفقات الأسلحة والتواجد الثقافي والتكنولوجي في أقطار الخليج العربي ، الى جانب تواجد الأسطول السابع الأمريكي في المحيط الهندي وزياراته « الودية » لبعض موانئ الخليج العربي ، ومحاولات الولايات المتحدة إقامة قواعد عسكرية في المحيط الهندي وتأييد القوى المعتدلة في المنطقة . وان كانت الثورة الإسلامية في إيران أول عام ١٩٧٩ م تطلبت تعديلات في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة .

ومما هو جدير بالذكر أن عبارات مثل « الأخوة العربية » و « الوحدة

(٩٩) د. جمال زكريا : الادعاءات الإيرانية في الخليج العربي ، المجلد العشرون من مجلة الجمعية التاريخية المصرية .

(١٠٠) د. صلاح العقاد : التيارات السياسية ص ٣٩٤ .

«العربية» التي تبدو كلمات فارغة للشخص الذي يعيش خارج منطقة الخليج العربي هي عبارات تحتل موقعا عميقا في النفس العربية ، وتلعب هذه العبارات دورا فعالا في عملية اختيار الأهداف القومية (١٠١) .

وتقوم السياسة الأمريكية بالنسبة للخليج العربي في السبعينات من القرن الحالى على ثلاثة اعتبارات رئيسية هي :

- ١ - النظر الى منطقة الخليج العربي كمصدر للبتترول .
 - ٢ - اعتبار منطقة الخليج العربي كامتداد للشرق الاوسط وللصراع العربى الاسرائيلى .
 - ٣ - النظر الى منطقة الخليج العربى كامتداد للمحيط الهندى .
- وقد اتخذت الولايات المتحدة عدة اجراءات لتحقيق سياستها هذه ، كانت تلك الاجراءات قد تمثلت فيما يلى :
- (أ) مساعدة دول المنطقة - منطقة الخليج العربى - للحفاظ على استقلالها واستقرارها وأمنها .
 - (ب) الحفاظ على علاقات صداقة بين دول الخليج العربى وبين الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها .
 - (ج) مساندة الولايات المتحدة لتطور دول الخليج العربى الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الذى يسير بطريقة نظامية .
 - (د) مساعدة الولايات المتحدة لدول الخليج العربى فى مجهودها الدفاعى من خلال المساعدة العسكرية الأمريكية (١٠٢) .

(١٠١) د. اميل نخلة : العلاقات العربية الأمريكية فى الخليج العربى ص ٤١ .

(١٠٢) نفس المصدر ص ٥٠ .

الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية

منذ أن قامت الدولة السعودية على يد الملك عبد العزيز آل سعود أول القرن العشرين ، وهي تأخذ خطأ في السياسة الخارجية يقوم على عدم الدخول في حلبة المنافسات الدولية والحفاظ على بقاء البلاد في حالة من الاستقرار الداخلي يجعلها في موضع الاحترام من دول العالم ، والاستقرار في العلاقات الخارجية كذلك . ومن ثم تميزت العلاقات الأمريكية السعودية على امتدادها بالاستقرار ولم تتعرض لأية تيارات متقلبة .

وقد بدأت العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية قبيل الحرب العالمية الثانية ، ولم تبدأ قبل ذلك بسبب موقف العزلة الأمريكي من السياسة العالمية ، وبسبب انشغال عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود بالبناء الداخلي وتصفية القوى المعارضة في الداخل حتى تم اعلان المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢ بنفس الحدود الجغرافية التي تعرف بها الآن . وان كانت الأرسالية الأمريكية في الخليج قد مدت نشاطها الى المنطقة الشرقية من السعودية أوائل القرن الحالى فقام الأب « صمويل زويمر » رئيس الأرسالية بالتجول في الهفوف والقطيف في اقليم الاحساء (١٠٣) .

كما استطاعت الأرسالية الأمريكية عن طريق خدماتها الطبية أن تقيم علاقات طيبة مع عاهل السعودية عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ومع غيره من أمراء شبه الجزيرة العربية ، وقد اعترف رجال الأرسالية صراحة بأنهم كانوا يمارسون تقديم الخدمات الطبية الانسانية لكسب قلوب ومحبة العرب المسلمين ، وبذلك هياً هؤلاء الرجال جوا أفضل أمام رجال النفط الأمريكيين الذين تبعوهم فيما بعد (١٠٤) .

وفي أواخر العشرينات من القرن الحالى استمع عبد العزيز آل سعود الى نصيحة مستشاره الشيخ حافظ وهبة باستدعاء خبراء أمريكيين فى المياه ، وجاء المهندسون الأمريكيون من الولايات المتحدة يستكشفون البلاد

ويؤكدون صحة حدس البدو البديهي وعثروا على كميات غزيرة من المياه (١٠٥) ، كما استخدم عبد العزيز مجموعة من الجيولوجيين الأمريكيين منذ عام ١٩٣١ م في عمل مسح لأراضى نجد للبحث عن المعادن • ومسح لأراضى الحجاز للبحث عن المياه ، وأثناء عمل هؤلاء الجيولوجيين وجدت المياه كما وجد منجم للذهب وبشائر بترولية •

وعلى هذا يمكن تحديد العلاقات الأمريكية السعودية منذ قامت المملكة العربية السعودية أوائل الثلاثينات من القرن العشرين وحتى السبعينات من هذا القرن في المجالات الاقتصادية والاستراتيجية (السياسية والعسكرية) ، وذلك على النحو التالي :

أولا : المجالات الاقتصادية :

تتمثل العلاقات الأمريكية السعودية في المجالات الاقتصادية في استخراج البترول من الأراضى السعودية بواسطة شركات بترول أمريكية ، واستخدام خبراء أمريكيين في مجالات الزراعة والمياه والمعادن وتعبيد الطرق ، وتقديم معونات اقتصادية مالية وعينية •

كان البترول في المملكة العربية السعودية أهم مجال للعلاقات الأمريكية السعودية ، ففي عام ١٩٣٠ م وفد على السعودية مجموعة من المهندسين الأمريكيين كان منهم « تويتشل » Twitchell الذى شارك فى البحث عن آبار المياه على طول الطريق الى مكة ليستخدمها الحجاج ، ودراسة امكانية اعادة استغلال مناجم الذهب القديمة (١٠٦) • وكلفه السلطان عبد العزيز آل سعود بالتفاوض مع أصحاب رؤوس الأموال الأمريكية من أجل توظيفها فى تنمية واستغلال المناجم وآبار البترول - ان وجدت - وبناء الطرق •

وقد نجح « تويتشل » فى جذب شركة Standard Oil of California الأمريكية للبحث عن البترول فى السعودية ، فتقدمت لتحل محل الشركة العامة والشرقية - الانجليزية الجنسية - وشركة Eastern Gulf Oil الأمريكية ، فى امتياز البحث عن النفط فى الاحساء وفى المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت ، بعد أن شجعتها نتائج التنقيب عن البترول فى البحرين،

(١٠٥) بنو اميشان : عبد العزيز آل سعود ص ٢١٧ .
Hamilton, Ch. W. : op. cit., p. 144.

ومن ثم نجحت شركة « ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا » ، فى الحصول على امتياز البحث عن البترول فى الاحساء عام ١٩٣٣ م .

وقد نص اتفاق الامتياز المعقود بين الملك عبد العزيز وشركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا ، على امتداد أجل الاتفاق لمدة ستين سنة فى نهايتها تصبح منشآت الشركة ملكا للمملكة ، وأن تدفع الشركة عند التوقيع على الاتفاق ألفى جنيه ، ومبلغاً مماثلاً كل سنة الى جانب أربعة شلنات ذهب عن كل طن بترول خام يتم استخراجه .

ويعتبر هذا الاتفاق اتجاها سياسيا للملك عبد العزيز بعيدا عن النفوذ البريطانى السائد فى منطقة الخليج العربى بل فى منطقة الشرق الأوسط ، وقد أكد الملك هذا الاتجاه فى قوله : ان الشركات الأمريكية تتمتع باستقلال كبير ازاء حكومتها ، كما أن الولايات المتحدة بعيدة عن البلاد العربية ، وليست لها كالدول الأوروبية أهداف سياسية فيها ، ثم أن بعض المواطنين الأمريكيين ادوا لى حتى الآن خدمات لا تقدر ، وآمل أن يفعل هؤلاء مثل ذلك (١٠٧) .

بدأت شركة « ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا » عمليات التنقيب عن النفط فى منطقة الامتياز عام ١٩٣٤ م فى الدمام بالقرب من حقل الظهران الحالى ، وعثر على البترول فى البئر الدمام رقم ٧ وهو الذى أنتج بكميات تجارية فى مارس ١٩٣٨ م ، وأصبح يمثل أكبر بئر بترول منتج فى المنطقة العربية ، وبهذا يعتبر أول انتاج بترول كبير فى الأرض العربية (الاحساء) قد تم بعد حوالى خمس سنوات منذ التوقيع على عقد الامتياز (١٠٨) .

ومنذ عام ١٩٣٦ م دخلت شركة « تكساس » Texas الأمريكية للبترول فى مفاوضات مع شركة « ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا » من أجل المشاركة فى الامتياز بالاخساء ، وقد تم الاتفاق بين الشركتين فى ديسمبر من هذا العام دفعت شركة تكساس بمقتضاه للشركة المالكة للامتياز (ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا) عمولة نقدية قدرها ثلاثة ملايين دولار ، وتعهدت بدفع مبلغ اضافى قدره ١٨ مليون دولار من نصيبها من بترول

(١٠٧) بنو اميشان : المرجع السابق ص ٢٢٦ .

Ibid, p. 148.

(١٠٨)

السعودية وذلك من أجل أن يصبح لها نصف أسهم امتياز بترول المملكة العربية السعودية .

وكانت مشاركة شركة تكساس فى امتياز بترول السعودية مُصلحة لشركتين الأمريكيتين ، ذلك أن شركة تكساس تعتبر إحدى الشركات الخمس التى تحتكر تقريبا صناعة النفط العالمية (١٠٩)، كما أنها تمتلك أسواقا واسعة لتصريف البترول (١١٠) ، وبانضمام شركة تكساس الى شركة « ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا » تغير اسم الشركة ليصبح : الشركة العربية الأمريكية للبترول (أرامكو) ، Arabian American Oil Company (Ar.Am.Co) وباشترت الشركة بتشكيلها الجديد نشاطها بجدية ، فاستوردت الأجهزة والآلات والخبراء الأجانب وبنت الطرق والموانئ ومعامل التكرير ، واجتذبت شباب القبائل العربية السعودية الى مراكز التدريب والعمل (١١١) .

وعندما تم العثور على النفط بكميات تجارية عام ١٩٣٨ م مدت الشركة خط أنابيب لنقل البترول من الدمام الى ميناء « الخبر » لشحن النفط منه الى البحرين حتى يتم تكريره هناك ، كما أنشئ فى « رأس تنورة » عام ١٩٣٩ م ميناء احتفل بافتتاحه فى أول مايو من هذا العام بحضور الملك عبد العزيز وبعض الأمراء السعوديين الى جانب ممثلى شركة النفط . وكان ذلك فرصة لكى تصل شركة « أرامكو » مع الحكومة السعودية الى اتفاقية منحقة بالامتياز الأول الذى حصلت أصلا عليه شركة « ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا » . وفى الاتفاقية الملحقة التى عقدت عام ١٩٣٩ م ، امتدت الأجزاء الشمالية والجنوبية من منطقة الامتياز الأولى حتى شملت المنطقتين المحايدتين اللتين تنقسم فيهما السعودية الحقوق بالتساوى مع العراق والكويت (١١٢) ، كما تم تمديد أجل الامتياز عشر سنوات أخرى فأصبح سبعين سنة مقابل ٤٠ ألف جنيه الى جانب ٢٠ ألف جنيه ايجارا سنويا حتى يتم اكتشاف النفط بكميات تجارية فى المناطق الحديثة التى ضمت الى الامتياز (١١٣) .

وكان العثور على النفط فى السعودية بواسطة الشركات الأمريكية دافعا

(١٠٩) د . صلاح العقاد : المشرق العربى المعاصر ص ٥٧١ .

Polk, W. : op. cit., p. 238.

(١١٠)

Ibid, p. 314.

(١١١)

(١١٢) حافظ وهبة : جزيرة العرب فى القرن العشرين ص ١٣٧ - ١٣٨ .

(١١٣) د . جمال زكريا : الخليج العربى ص ٤٨١ .

للشركات البترولية العالمية لكي تتقدم بعروض سخية للملك عبد العزيز من أجل الحصول على امتيازات مماثلة ، وكان من هذه الشركات شركات بريطانية وألمانية ويابانية ، ولكن الملك رفض هذه العروض جميعا وفضل الاستثمار في تعاقداته مع الشركات الأمريكية وحدها ، تجنباً للصراع السياسي وتأثيره على التنمية الاقتصادية لبلاده (١١٤) .

وقد أثار توسيع الامتياز لشركة « أرامكو » نزاعاً إقليمياً حاداً بين السعودية من ناحية وإمارات قطر وساحل عمان من ناحية أخرى حول الحدود وامتداد نشاط الشركات الأمريكية إلى أراضي اعتبرتها الحكومة البريطانية جزءاً من أراضي المشيخات التي لبريطانيا فيها نفوذ تقليدي بموجب معاهدات ، ومن هنا استمر الصراع بين الحكومة السعودية والشركات الأمريكية من ناحية وبين الحكومة البريطانية من ناحية أخرى ، ولكن اشتعال الحرب العالمية الثانية قد أوقفت كل شيء ، وحتى عام ١٩٤٥ م عندما أعيد استخراج البترول من آبار النفط السعودية مرة أخرى .

وكانت الحكومة الأمريكية قد بدأت منذ عام ١٩٤٣ م في التفكير في كيفية نقل بترول الخليج العربي والسعودية إلى البحر المتوسط دون تعرضه لهجمات معادية تصيب ناقلات البترول ، وفي فبراير ١٩٤٤ م تم التوصل إلى اتفاق بين المسؤولين الحكوميين في الولايات المتحدة ورؤساء شركة « ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا » وشركة « تكساس » للبترول - مالكتا شركة البترول العربية الأمريكية - تبني فيه الحكومة الأمريكية بناء وامتلاك وإدارة نظام خطوط أنابيب لتسهيل نقل البترول الخام من نقطة بالقرب من الحقول البترولية التي تم اكتشافها آنذاك في المملكة العربية السعودية والكويت ، إلى ميناء على نهاية الساحل الشرقي للبحر المتوسط ، وأن مثل هذا المشروع سوف يعطى للولايات المتحدة مركزاً ممتازاً في الشرق الأوسط (١١٥) .

وفي ديسمبر ١٩٤٦ م تم التوصل إلى اتفاق لإنشاء خط أنابيب سعة ٣٠ و ٣١ بوصة ، إلى البحر المتوسط بتمويل من شركات البترول الأمريكية الأربع وهي : « ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا » ، وشركة « تكساس أويل » ،

وشركة ستاندارد أوليل أوف نيو جيرسى » ، وشركة « سكونى موبيل » . وأيدت الحكومة الأمريكية هذا المشروع تأييدا ماديا ورسميا فى نوفمبر ١٩٤٧ م ، ومن ثم بدأت عملية الانشاء بكل ما تتطلبه من امكانيات وانشاءات وانتهت عملية الانشاء فى سبتمبر ١٩٥٠ م ، وبدأ شحن أول ناقلة بترول من نفط الانابيب عند نهايته بمدينة صيدا بلبنان فى ٢ ديسمبر ١٩٥٠ م ، وتكونت شركة باسم المشروع عرفت بشركة التابلاين Trans-Arabian Pipeline Company (T.A.P. Line) . ويعتبر هذا الخط أضخم وأطول خط لأنابيب البترول فى العالم (١١٦) ، وقد سهلت هذه الخطوط نقل البترول من المملكة على الخليج العربى الى البحر المتوسط ، ودفعت الشركات الأمريكية الى محاولة توسعة امتيازها فى أراضى المملكة بالمنطقة الشرقية، وتجبر الشركات وراءها تأييد الحكومة الأمريكية .

ومع زيادة الاستثمارات الأمريكية فى مجال البترول زادت الاهتمامات الأمريكية الرسمية وبدأت الحكومة الأمريكية تأخذ مواقف فى النواحي السياسية فى علاقاتها بالمملكة العربية السعودية ومن ثم تطورت العلاقات بين الطرفين فى جو من الاحترام المتبادل من أجل ضمان واستقرار الأوضاع فى الجزيرة العربية والخليج العربى .

وانطلاقا من العلاقات الأمريكية السعودية القوية فى المجال الاقتصادى، سعت المملكة العربية السعودية الى الحصول على قروض ومساعدات أمريكية فى الاوقات التى توقف فيها ضخ البترول - وهى سنوات الحرب العالمية الثانية - ونظرا لانحباس المطر وانخفاض رسوم الحج لقلة الحجاج بسبب الموقف الدولى .

فقد طلب الملك عبد العزيز من شركة « أرامكو » ومن الحكومتين الأمريكية والبريطانية عام ١٩٤٠ م قرضا قيمته ٣٠ مليون دولار يتم تسديده على خمسة أقساط سنوية ، وبعد تردد الشركة تدخلت الحكومة الأمريكية وطلبت من الحكومة البريطانية تقديم القسط الذى حل موعد سداده من القرض الأمريكى وقدره ٤٢٥ مليون دولار الى المملكة العربية السعودية مباشرة ، وقد مكن هذا المبلغ السعودية من تجنب الافلاس وأدى الى تقوية العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة ، والتى ما لبثت أن قدمت للسعودية معونات

اقتصادية في أبريل ١٩٤٣ (١١٧) .

وقد بعث الرئيس الأمريكي « روزفلت » الى الملك عبد العزيز آل سعود يبلغه أن القرض الذي تقدمه بريطانيا ليس مصدره كرم الحكومة البريطانية وسخاؤها ، وأن الولايات المتحدة يهمها تقوية علاقاتها مع السعودية بحيث يتاح للولايات المتحدة أن تقدم للسعودية المعدات وتقرضها الأموال دون وسيط (١١٨) .

وجاء هذا الموقف الأمريكي بعد مشاورات بين المسئولين الأمريكيين حسمت ببرقية وزير الخارجية الأمريكية المستر « هل » Hull الى المستر « كيرك » Kirk الوزير المفوض الأمريكي في القاهرة وجاء فيها : ان الرئيس الأمريكي روزفلت أعلن في ١٨ فبراير ١٩٤٣ م بأن الدفاع عن المملكة العربية السعودية حيوى بالنسبة للدفاع عن الولايات المتحدة ، وهذا يجعل المملكة العربية السعودية مؤهلة لتلقى مساعدة من ادارة التاجير والاعارة (١١٩) .

وتأسيسا على هذا الموقف الأمريكي حصلت المملكة العربية السعودية على معونات وقروض أمريكية في السنوات الثانية جاءت في شكل أموال سائلة وفي شكل معدات عسكرية أو في صورة خبرة فنية في مجال الزراعة وفي مجال تعبيد الطرق بالمملكة ، وكلها في اطار الاستراتيجية الأمريكية التي أعلنتها الرئيس روزفلت منذ عام ١٩٤٣ م .

لانيا : مجال الاستراتيجية :

بدأت العلاقات الاستراتيجية (السياسية والعسكرية) بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية عندما طلب الملك عبد العزيز من وزارة الخارجية الأمريكية اعترافا بدولته الجديدة عام ١٩٢٨ م (سلطنة نجد ومملكة الحجاز) ، وعن طريق السفير الأمريكي في لندن استفسرت وزارة الخارجية الأمريكية عما اذا كان الملك عبد العزيز مستعد عقدا اتفاقية صداقة

Lenzowski, G. : op. cit., p. 531.

(١١٧)

U.S. Documents.

(١١٨) بنو اميشان : المرجع السابق ص ٢٥٤ .

The Secretary of State to the Minister in Egypt (Kirk), Washington, (١١٩)

February 20, 1930, No. 890 F 24-21 a : Telegram.

وتجارة مع الولايات المتحدة ، وعن القوانين التى تحكم القضاء الاهلى والتجارى والجنائى والاحوال الشخصية بالنسبة للأجانب ، المعمول بها فى المملكة . وعندما تلقت وزارة الخارجية الأمريكية اجابة مرضية اعترفت الولايات المتحدة بحكومة الحجاز ونجد فى مايو ١٩٣١ م ، ومن ثم دارت مفاوضات فى لندن بين الطرفين حتى تم التوقيع على اتفاقية لتنظيم الأمور الدبلوماسية والقنصلية والتجارية والبحرية والقضائية وذلك فى ٧ نوفمبر ١٩٣٣ م (١٢٠) .

ومع ذلك فانه لم يكن الا فى أول مايو ١٩٤٢ م حتى أنشئت قنصلية أمريكية فى جدة تعين لها ضابط يدعى « جيمس موسى » James Moose الذى يجيد استخدام اللغة العربية كأول قنصل أمريكى فى السعودية ، ثم ما لبثت القنصلية أن صارت مفوضية عام ١٩٤٣ م ثم أصبحت سفارة فى عام ١٩٤٩ م ، بينما تأسست قنصلية أمريكية فى الظهران عام ١٩٤٤ م .

وكان انشاء قاعدة الظهران مظهر آخر للعلاقات الأمريكية السعودية فى المجال الاستراتيجى ، وقد بدأت الاتصالات لانشاء هذه القاعدة منذ مارس ١٩٤٢ م بين كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والمملكة العربية السعودية ، نظرا لحاجة الحلفاء الى قاعدة كبيرة فى منتصف الطريق الى الشرق الأقصى لمتابعة الحرب ضد اليابان ، والى تسهيلات جوية ومرور الطائرات فى أجواء الأقطار الواقعة فى طريق الوصول الى الشرق الأقصى ، فوقع اختيار الأمريكيين على الظهران قرب آبار النفط السعودية (١٢١) .

وكان هذا بداية للتفكير فى اقامة قاعدة جوية بالظهران تحقق هدفين الأول حماية حقول البترول التى تمتلكها الشركات الأمريكية . والهدف الثانى تسهيل عمليات نقل المعدات والقوات الأمريكية الى ميدان الشرق الأقصى للحرب ضد اليابان . ولكن فى هذا العام - ١٩٤٢ م - لم تحصل الولايات المتحدة من المملكة العربية السعودية أكثر من تسهيلات جوية تحلق الطائرات الأمريكية بمقتضاها فوق الأراضى السعودية من الغرب الى الشرق أى من ساحل البحر الأحمر الى ساحل الخليج العربى فى خطين اثنين هما :

١ - الخط الاول يبدأ من بلدة « البركة » الواقعة على ساحل البحر الأحمر مقابل المدينة المنورة ويمر بكل من بلدة « البرك » و « بيشة »

و « سنيل » و « أفلاجا » و « بحارة » « فالهفوف » حتى شمال « العقير » .

٢ - الخط الثاني من العقبة على البحر الأحمر الى بلدة « الضبة » مارا بوادي السرحان فشمال « الجوف » ثم الى الجنوب من « قريات » حتى وادي البصرة على الخليج العربي (١٢٢) .

وعقب الحرب العالمية الثانية عقدت اتفاقية بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية لانشاء مطار عسكري - قاعدة جوية عسكرية - في الظهران بتاريخ ٢٧ شعبان ١٣٥٤ هـ الموافق ٦ أغسطس ١٩٤٥ م ، وقد تم بناء القاعدة عام ١٩٤٦ م لتصبح أكبر قاعدة جوية أمريكية خارجية وأكثرها تجهيزات . وفي ١٨ يونيو ١٩٥١ م تم التوقيع في جدة على اتفاقية دفاع تمتد لمدة خمسة أعوام بشأن تأجير قاعدة الظهران الجوية للولايات المتحدة ، وتدريب الجيش السعودي بواسطة خبراء أمريكيين ، وأن الاتفاقية تتجدد لمدة أخرى (١٢٣) . وقد وافق الملك سعود أثناء زيارته للولايات المتحدة أواخر عام ١٩٥٧ م على تجديد اتفاقية تأجير قاعدة الظهران لمدة خمس سنوات أخرى .

وعلى الجانب السياسي فقد تعددت اللقاءات بين المسئولين في البلدين ، من ذلك زيارة الأمير فيصل والأمير خالد والشيخ حافظ وهبة مستشار الملك عبد العزيز للولايات المتحدة خلال عام ١٩٤٣ م ، وعام ١٩٤٥ م ، وفي عام ١٩٤٧ م زار ولي العهد الأمير سعود بن عبد العزيز واشنطن وهناك استقبله الرئيس الأمريكي ترومان . كما تم تنظيم لقاء بين الملك عبد العزيز نفسه والرئيس الأمريكي روزفلت بينما كان في طريقه عائدا من « يالطا » Yalta ، وتم اللقاء على ظهر سفينة حربية أمريكية بالبحيرات المرة وسط قناة السويس بمصر في فبراير ١٩٤٥ م ، وفي هذا اللقاء تحدث الملك - الذي كانت هذه أول رحلة له خارج بلاده - عن حقوق العرب في فلسطين وقد لقي من الرئيس الأمريكي تعاطفا وتفهما ، وتقديرا للموقف الأمريكي للعلاقات بين الطرفين الودية أعلنت المملكة السعودية في أول مارس ١٩٤٥ م الحرب ضد ألمانيا تضامنا مع الحلفاء ، وتلى ذلك أن اتخذ ممثل المملكة مكانه في مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد بمدينة « سان فرانسيسكو » ، وسمح للأسطول

U.S. Documents, The Charge in Saudi Arabia (Moosc) to the Secretary (١٢٢)
of State (Hull). Jidda, August 29, 1942, No. 890 F. 7962-27 :
Telegram.

Lenczowski, G. : op. cit., p. 554-555.

(١٢٣)

الأمريكي بعمل زيارة ودية لميناء الدمام السعودى (١٢٤) .

وسارت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية ودية ، ومن ثم نجد المملكة تستطلع رأى حكومة واشنطن حول مشروع الاتحاد العربى الذى عرضته مصر عام ١٩٤٣ م على الدول العربية المستقلة وهى الى جانب مصر والسعودية ، اليمن والعراق وسوريا ولبنان وشرقى الاردن . وجاء رأى الأمريكى مؤكداً أنه طالما اتخذت الاقطار المعنية قرارها الخاص ، فانه يبدو لحكومة الولايات المتحدة أن الأحداث والمشكلات التى برزت خلال السنوات القليلة الماضية قد أظهرت أن أقطار الشرق الأدنى تحتاج الى تعاون أكبر لتدعيم النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن أولى خطوات الاتحاد بين الاقطار العربية يجب أن تضع فى الاعتبار الأخذ بهذه النواحي أولاً (١٢٥) .

ورغم تلك العلاقة القوية بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وحصول الأخيرة على مساعدات أمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية وفى عام ١٩٥١ م بموجب اتفاقية النقطة الرابعة الأمريكية ، إلا أنها - أى السعودية - لم تنضم الى حلف بغداد عام ١٩٥٤ ولم تنضم قبله لاتفاق الدفاع عن الشرق الأوسط الذى عرض على العرب منذ عام ١٩٥١ م ، كما لم تقبل المشاركة فى مشروع أيزنهاور عام ١٩٥٧ م رغم ما قيل من أن الملك سعود عندما سافر الى واشنطن فى يناير ١٩٥٧ م استقبل هناك بحفاوة ووافق على تجديد عقد ايجار قاعدة الظهران الجوية لمدة خمسة سنوات أخرى مقابل ٥٠ مليون دولار كمساعدة اقتصادية وعسكرية ، وهناك مدح علانية مبدأ أيزنهاور (١٢٦) . بل ذكر أنه سيوضح للحكام العرب حقيقة السياسة الأمريكية فى المنطقة (١٢٧) .

ولم تمنع انصداقة الأمريكية السعودية من وقفات نقدية واستنكار للمواقف الأمريكية المعادية للنقضايا العربية ، فقد كانت المملكة العربية

Ibid, p. 553.

(١٢٤)

U.S. Documents, The Acting Secretary of State to the Minister in Egypt (Kirk), Washington, October 26, 1943, No. 890 B. 00/ 283 : Telegram.

(١٢٥)

The American Assembly : op. cit., p. 165.

(١٢٦)

Lenczowski, G. : op. cit., p. 567.

(١٢٧)

السعودية من بين الدول العربية النفطية التي أوقفت ضخ البترول الى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أثناء عدوان اسرائيل على الأراضي العربية عام ١٩٦٧ م ، كما كانت أول الدول العربية المنتجة للبترول في وقف ضخ النفط لولايات المتحدة الأمريكية أثناء حرب رمضان/أكتوبر ١٩٧٣ م .

ولعل الأسس التي تقوى من الصداقة الأمريكية السعودية تقدير الطرفين المشترك للخطر الشيوعي على المنطقة العربية بما يهدد المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الأمريكية ويهدد الحياة الاجتماعية والدينية للعرب ، وأيضاً تقدير الطرفين المشترك لأهمية الاستقرار والأمن في المنطقة العربية بما يساعد على ازدهار شعوب هذه المنطقة فلا تلجأ الى الثورة أو التطلع لقوى خارجية معادية للطرفين الأمريكي والعربي .

وخاتمة القول يمكن لنا أن نلاحظ أن العلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية منذ تأسيسها عام ١٩٣٢ م تعتبر نموذجاً للاستقرار في العلاقات الدولية ، حيث حرص الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن ومن بعده أبنائه على تجنب الدخول في مفامرات عدائية أو الارتباط بروابط قوية تقيد من حركة الدولة السعودية مع أية قوة أجنبية وخاصة انجلترا التي كان لها النفوذ الأعلى في أقطار الخليج العربي وفي عدن وفي البحر الأحمر بصفة عامة ، ذلك النفوذ الذي يمنع تلك الأقطار من أن تكون لها علاقات متوازنة مع دول العالم متى شاعت .

جاءت اذن علاقات المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية دليلاً على سياسة الاعتدال في العلاقات الدولية ، وتجنب كل ما من شأنه تعريض المملكة لأية أخطار ، الى جانب تبادل الثقة والاحترام بين الطرفين ، ومن هنا نجد حرص الولايات المتحدة باستمرار على استطلاع رأى المملكة العربية السعودية في كل القضايا التي تهم المنطقة العربية ، وحتى لو كان هناك خلاف في الرأى بين الطرفين حول بعض القضايا العربية - كقضية فلسطين - فهو خلاف بين أصدقاء لا يستسلم للانفعالات ولا يصل الى حد العداء واللاعودة في العلاقات الدولية .

مصادر الكتاب

أولاً : الوثائق :

(أ) وثائق منشورة :

١ - وزارة الخارجية : الولايات المتحدة الأمريكية ، حكومة بواسطة الشعب .

2. Is there a vacuum ? If so, who should fill it in the Middle East ?
The Text of President Eisenhower's speech. Issue No. 338 of
"Egypt and America" series.

(ب) وثائق غير منشورة :

1. Foreign Relations of the U.S. Diplomatic papers, 1882, 1935, 1940, 1941, 1942, 1943, 1944, 1945, 1946, 1947, 1948. The Near East and Africa.

ثانياً : الدوريات :

١ - مجلة السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٧٣ م . مقالة للدكتور صلاح العقاد بعنوان : الخليج العربي ونظرية الفراغ .

٣ - مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - المجلد العشرون . مقالة للدكتور جمال زكريا قاسم بعنوان : الادعاءات الإيرانية ، في الخليج العربي .

ثالثاً : المصادر الأفرنجية

1. Garraty, J.A. : A short history of the American Nation. New York, 1973.
2. Buchan, A. : The U.S.A., The Modern World, Oxford University press, 3rd edition 1971.

3. Brock, W.R. : The character of American history, 2nd edition, New York, 1965.
4. Wright, E. : Fabric of Freedom (1763-1800), The Making of America, London, 1965.
5. Wiltse, Ch. M. : The New Nation (1800-1845), The Making of America, London, 1965.
6. Nicholas, R.F. : The Stakes of Power (1845-1877), The Making of America, London, 1965.
7. Rappaport, A. : Issues in American Diplomacy 12 vols.
8. Miner, D.C. : The fight for the Panama Route, Columbia University Press, 1940.
9. Cole, P. : Latin America.
10. Kirkwood, K. : Britain and Africa, London, 1965.
11. Goodell, W. : Slavery and anti-slavery.
12. Pratt, J.W. : A history of U.S. foreign policy.
13. Hofstadter, R. : Social Darwinism in American thought 1860-1915.
14. Bemis, S.F. : The U.S. as a world power.
15. Winkler, M. : Investments of U.S Capital in Latin America.
16. Wiebe, R.H. : The search for order.
17. De Nova, J.A. : American interests and policies in the Middle East (1900-1939), the University of Minnesota press, 1968.
18. Bemis, S.F. : Diplomatic history of the United States.
19. The American Assembly, Columbia University : The United States and the Middle East, edited by Georgiana G. Stevens, 1964.
20. Polk, W.R. : The U.S. and the Arab World, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1965.
21. Acheson : Power and Diplomacy.
22. McClure, W.K. : Italy in North Africa, London, 1913.
23. Armajani, Y. : Middle East Past and Present, New Jersey, 1970.
24. Hamilton, Ch. W. : Americans and Oil in Middle East, Los Angeles, 1962.
25. Philiby : Arabian Oil ventures.
26. Lenczowski, G. : The Middle East in World Affairs, 3rd Cornell University Press, 1971.

رابعاً : المصادر العربية

- ١ - د. السيد رجب حراز : عصر النهضة ، دراسة في الحضارة الأوروبية الحديثة ، القاهرة ١٩٧٤ .

٢ - ماكس ليرنر ترجمة د. راشد البراوى : أمريكا كحضارة - جزآن
١٩٦٦ م القاهرة .

Max Lerner : America as a Civilization, published by Simon and Schuster, New York, 1957.

٣ - د. صلاح العقاد : دراسة مقارنة للحركات القومية فى ألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا . معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٧ م .

٤ - ألن نفز ، هنرى ستيل كومجر ، ترجمة مصطفى عامر : تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية . القاهرة ١٩٥٢ م .

٥ - فرانكلين أشر ترجمة مهيبه المالكى : موجز تاريخ الولايات المتحدة ، دار الثقافة بيروت .

Copyright, 1954, by the New American Library of World Literature, Inc.

٦ - د. جلال يحيى : معالم التاريخ الحديث - الاسكندرية ، ١٩٧٦ م .

٧ - بيير رنوفان ترجمة د. جلال يحيى : تاريخ العلاقات الدولية (١٨١٥ - ١٩١٤ م) طبعة ثانية ١٩٧١ م ، دار المعارف .

٨ - د. سمعان بطرس : العلاقات السياسية الدولية فى القرن العشرين ج ١ (١٨٩٠ - ١٩١٨) القاهرة ١٩٧٤ م .

٩ - د. رأفت الشيوخ : أفريقيا فى العلاقات الدولية . القاهرة ١٩٧٥ م .

١٠ - د. بطرس بطرس غالى ، د. محمود خيرى عيسى : التدخل فى علم السياسة ، القاهرة ١٩٧٤ م .

١١ - مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة : مؤسسة الأهرام ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ م . القاهرة ١٩٦٩ م .

١٢ - د. نور الدين حاطوم : تاريخ القرن العشرين ، بيروت ١٩٦٥ .

١٣ - د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : الولايات المتحدة والمشرق العربى ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد الرابع ، أبريل ١٩٧٨ م .

١٤ - د. محمد فاضل الجمالى : الخطر الصهيونى ، دار أبو سلامة للنشر بتونس ، ١٩٧٧ م .

- ١٥ - د. جمال زكريا قاسم : الخليج العربى . ١٩١٤ - ١٩٤٥ ، القاهرة ١٩٧٠ .
- ١٦ - د. جمال زكريا قاسم : الخليج العربى ، دراسة لتاريخه المعاصر ، ١٩٤٥ - ١٩٧١ ، القاهرة ، ١٩٧٢ م .
- ١٧ - د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن ١٩ . ١٩٥٦ م .
- ١٨ - د. جلال يحيى : المغرب الكبير جزآن : الأول : المصور الحديثنة الاسكندرية ١٩٦٦م . الثانى : الفترة المعاصرة . الاسكندرية ١٩٦٦م
- ١٩ - د. محمد خير فارس : تنظيم الحماية الفرنسية فى المغرب ، دمشق ، ١٩٧٢ م .
- ٢٠ - د. نقولا زيادة : ليبيا من الاحتلال الايطالى الى الاستقلال ، معهد البحوث العربية ، القاهرة ١٩٦٤ .
- ٢١ - د. رافت الشيخ : فى تاريخ العرب الحديث - القاهرة ١٩٧٥ م .
- ٢٢ - لوريمر : دليل الخليج ، سبعة اجزاء ، القسم التاريخى ترجمة مكتب سمو امير دولة قطر .
- ٢٣ - محمد جواد العبوسى : البترول فى البلاد العربية ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ١٩٥٦ م .
- ٢٤ - د. صلاح العقاد : التيارات السياسية فى الخليج العربى ، القاهرة ١٩٧٤ .
- ٢٥ - ابراهيم عبد الكريم احمد : البحرين واهميتها بين امارات الخليج . البحرين ١٩٧٠ م .
- ٢٦ - أحمد محمود صبحى : البحرين ودعوى ايران . الاسكندرية ١٩٦٢ م
- ٢٧ - بنو اميشان مترجم : عبد العزيز آل سعود ، سيرة بطل ومولد مملكة ، دار الكتاب العربى ، بيروت ١٩٦٥ م .
- ٢٨ - د. صلاح العقاد : المشرق العربى المعاصر . القاهرة ١٩٧٠ م .
- ٢٩ - حافظ وهبة : جزيرة العرب فى القرن العشرين ، القاهرة ١٩٥٦ م .

٣٠ - محمد سعيد المسلم : ساحل الذهب الأسود ، دراسة تاريخية انسانية لمنطقة الخليج العربى ، بيروت ١٩٦٢ م .

٣١ - جلين تكرر ترجمة عمر الديراوى أبو حجلة : معارك طرابلس بين الأسطول الليبى والاسطول الأمريكى فى القرن التاسع عشر ، والكتاب عنوانه فى الأصل : Dawn like thunder, the barbary wars and the birth of the U.S. Navy, by Glenn Tucker.

من منشورات مكتبة الفرغانى بطرابلس الغرب .

٣٢ - هانسون و . بالدوين ترجمة د . محمود خيرى بنونة : استراتيجية للغد ، الاستراتيجية الأمريكية فى السبعينات والثمانينات وحتى سنة ٢٠٠٠ . مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٢ م .

٣٣ - ج . س . هورويتز : الصراع السوفيائى - الأمريكى فى الشرق الأوسط ، مخطط السياسة الأمريكية فى المنطقة خلال السبعينات . بيروت ١٩٧١ م .

٣٤ - اميل نخلة ترجمة فاروق عمر فوزى : العلاقات العربية الأمريكية فى الخليج العربى . منشورات مركز دراسات الخليج العربى ، جامعة البصرة ١٩٧٨ م .

٣٥ - د . ساطع محلى : أمريكا اللاتينية ، دمشق ١٩٧٤ م .

٣٦ - د . صلاح العقاد : المغرب العربى ، الجزائر ، تونس ، المغرب الأقصى ، دراسات فى تاريخه الحديث أحواله المعاصرة ، طبعة ثالثة ، الانجلو ١٩٦٩ م .